الأفلاج ووَسَائِل الرّي

في عُـمان

تأليف
جى. رسى. ولكنسون

ترجمة
محمد أمين عبد الله

الطبعة الثالثة
١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

(ان الآراء والمعلومات الواردة في هذا الكتاب هي
على مسئولية المؤلف ولا تعبر بحال من الأحوال
عن آراء حكومة سلطنة عمان)

مقدمة

رغم أن العنوان الرئيسي لهذا الكتاب وهو «الري والحياة القبلية في عمان » إلا أنه ، وكما يبدو من عنوانه الفرعي ، أن الموضوع أكثر اتصالا بما يسمى الأفلاج .. فإنه من الصعب أن نضع تحديداً بسيطا لمعنى هذه الكلمة .. فكلمة فلج ، وجمعها أفلاج ، ربما ترتبط إلى حد ما بما يسميه الفرس « قناة » ولكن الفلج هو الاسم المحلي لتنظيم مياه القنوات ..

والكلمتان فلج وقناة ، تبدوان وكأنهما بمعنى مترادف ، فأيه قناة مائية هي بالنسبة للعماني فلج .. وهي بالنسبة له لا تمثل شيئاً سوى أنها جزء من الطريقة التي يحصل بها على الماء .

وليس لدى العماني أية كلمات للتفرقة بين الشكلين المختلفين لنظام الري العماني ، وهذا أيضاً مما يدعو للدهشة ، خاصة وأن مشكلات مشابهة قد ظهرت مرتبطة بكيفية استخدام اسم عمان ..من حيث عدم القدرة على تحديدها مكانيا..وعلى هذا فإن الدراسة تعد لذلك أكثر تعقيداً من أنها تحديد لشكل من أشكال الري فقط ، ولكنه موضوع مركب .

ولكي نفهم كيف أقام الإنسان في هذه المنطقة ؟ وما هو دور الماء في تحديد المتطلبات والاحتياجات القديمة ؟ فنحن في احتياج لبحث موسع عن المنحدرات الطبيعية التي حكمت استخدام الماء .. وكيف ارتبطت بالمصادر الاقتصادية للإقليم ، وما هي الطرق التنظيمية للماء ، وكيف تم استغلاله .. ليس هذا فقط ، ولكن يجب أن ننظر وبدقة لتعامل السكان مع الأرض .. وما هو البناء السياسي والاجتماعي الذي كان سائداً ، وما هو دور الأرض في هذا البناء .. وكيف أثر السكان في شكل الاستيطان .

لذلك فهذه الدراسة تقدم :الماء والأرض والإنسان،وكيف أثر هذا كله في عمان .

وعندما قام المؤلف بكتابة الموضوع الأساسي لكتابه ، وهو دراسة أثر الماء وارتباطه بالبيئة الاجتماعية والطبيعية .. فقد بدأت الفكرة الأساسية تتطور من فصل إلى آخر ، من وجود الماء إلى اندماج البيئة الطبيعية مع الأنشطة الإنسانية في المجتمع ..

والتعامل هنا سيكون مختلفا تماما ، حيث إنه إذا تحقق هذا الاندماج فيصبح من الضروري - من وجهة نظر المؤلف - أن نحاول دراسة العناصر الاجتماعية والطبيعية ونظمها الخاصة .

ويقول المؤلف :

إن أى تغيير يقوم على أساس تحليل بدائي سيكون غير كامل ، وأنه سيفضل عدم الدخول في تفصيلات هامة. ولكن في حالة دراستة لعمان ، حيث تختلف تنظيمات الأرض ، فإنها تتطلب بحثاً في الأصول الفارسية لشكل الاستيطان ، وما هو تصور الإباضيين لتنظيم المجتمع القبلي .

لذا فعلى القاريء أن يتوقع أن الكتاب سيشمل دراسة للتاريخ الإسلامي ، والعربي ، والشكل السكاني الاجتماعي . وأنظمة الري ، وعلى ضوء تقيم المؤلف لبعض الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع .

وتبعاً لأهمية هذه الدراسات التخصصية في هذا الموضوع فقد كان من سوء حظ المؤلف ندرة الدراسات الأكاديمية عن عمان الداخلية ، فقد كانت ، ولوقت قريب ، أرضا مجهولة .. وإن معظم التقارير الحكومية عن أحوال عمان الداخلية تعود إلى بداية القرن العشرين ، حيث سمح لعدد محدود من موظفي شركات البترول ، والسياسيين ، والعسكريين الإنجليز

بدخول عمان عام ١٩٥٤ بيد أن هذه التقارير الحكومية لم يؤخذ بها ، ولم توضع موضع التنفيذ إلا حين تولي السلطان قابوس بن سعيد الحكم منذ سنة ١٩٧٠ فأخذت الإحصائيات نصيبها ، وتم رسم عدد كبير من الخرائط ، أما قبل ذلك فقد كان كل من يحاول الاقتراب من دراسة أحوال عمان الداخلية يفاجأ بصعوبات كبيرة إلى أن تم اكتشاف البترول عام ١٩٦٠ فأعطي أهمية للبدء في عمليات مسح لعمان .. حيث إن عمليات المسح هذه مفيدة في أعمال البحث عن البترول .

وقد بدأت الدراسات التاريخية المفصلة لإقليم عمان حقيقة حين ظهرت اهتمامات بريطانيا بالخليج ، فبدأ مكتب الهند الرئيسي يعد التقارير ، ويستخدم الوثائق المحلية القديمة لبحث العلاقات الداخلية لعمان القديمة .

وعندما بدأ المؤلف دراسته عن شكل الاستيطان في عمان كان لا يعلم بوجود بعض الموضوعات الخاصة بعمان القديمة في شكل مكتوب ، لذلك فقد اعتمد على معلومات جمعها ، أثناء عمله في شركات البترول ، ولهذا فلم تكن النتائج التي توصل إليها أول الأمر سوى عباره عن إلقاء الضوء على أنظمة الري في عمان ، وعلى احتياجات الاقتصاد الزراعي .. ولم يستطع من خلال هذه النتائج الإجابة عن معظم الأسئلة التي وضعها ..

ولكن بعد دراسته لعدد كبير من الموضوعات المكتوبة الخاصة بعمان ، رغم وجود وثيقة مختصة بالأنساب من القرن الحادي عشر .. فإن هذه الموضوعات كلها لم توفر له غير القيام بعمل ملخص لتاريخ عمان ، والتنظيم الاجتماعي ، والأيديولوجية السياسية القديمة بها في شكل مقالات له نشرها عام ١٩٦٩ ، وقد حاول فيها شرح النظام القبلي في عمان ، وارتباطه بالإمامة الإباضية .. ولكنه عاد مرة أخرى إلى اهتماماته

الأولى ، وحاول ربط ما وصل إليه بشكل استغلال الماء والهيكل الاجتماعي وأثره في تشكيل واستغلال الأرض ..

إن المشكلة التي واجهته هي كيف يقدم هذه المناقشة بالتفصيل دون العودة الى المنحنيات الإحصائية والأحاديث المطولة .. لذا فهو يحاول في هذا الكتاب التقليل من التفصيلات الجزئية وعمل خلفية يستفيد بها القاريء في فهمه لتاريخ عمان ، وربما توصل بعده آخرون إلى نتائج أخرى .

وربما احتاج القاريء إلى أن يعيد ربط أجزاء من الكتاب بعضها ببعض مرة أخرى ، على حقائق معينة.. ولكن إذا استطاع المؤلف أن يلقي ببعض الضوء على طريقة الحياة التقليدية .. في تلك الدولة التي تنتقل الآن من ماضي عظيم صعب ، شديد التعقيد ، إلى مستقبل مشرق مؤكد ،، فإنه ، وفقط في تلك اللحظة ، سيشعر أن أهدافه قد تحققت .

الفصل الأول
موقع الإقليم

عندما نقل المؤلف عام ١٩٥٩ من الدوحة «عاصمة قطر » للعمل في أبوظبي أصيب بالدهشة ، عندما قال أحد القطريين . ها قد تحققت غايتك ، أنت في طريقك إلى عمان .

ولم يكد يتولي وظيفتة حتى وجد أن الموضوع يحتاج إلى مناقشة مع الحاكم ، وكشفت له تساؤلاته أنه لم يعد في أبوظبي ، ولكنه قد ذهب فعلا إلى عمان .. وهذه الزيارة ، على الأقل ، قد غيرت من الرمال المتناهية وبحر أبوظبي إلى المياه الجارية والزراعية الغنية .

وهنا أيضاً استطاع أن يتحدث مع هؤلاء الذين يعرفون المنطقة جيداً حيث إن الرجال الذين وجدهم فى مجلس الشيخ يرتدون أغطية الرأس الزاهية الألوان قد اتضح له أنهم زوار من عمان .. وبعد سنوات عندما حانت الفرصة لكي يقوم برحلة عبر الجبال الجنوبية من صحراء البريمي زار المؤلف أحد هؤلاء العمانيين في منزله فى عبري ، وبينما هو في طريقه إلى نزوى قال مضيفه أيضاً « ها أنت في طريقك إلى عمان ».. لذلك لم يكن غريباً أن ترسل الأمم المتحدة بعثة إلى عمان ..

وقالت البعثة في تقريرها « إن اسم عمان يستخدم بطرق مختلفة تبعاً لمن يقوله وفي أي من الأحوال التي يستخدمها فيها ، ثم جاءت لجنة أخرى بخصوص هذا الموضوع ذاته ، حاولت الإجابة عن نفس السؤال ، في تقريرين مكونين من ٨٦٦ فقرة و ٢٤ ملحقاً ، لتحديد عمان ، كإقليم تتركز فية التجمعات الإنسانية ، على سلسلة الجبال المنعزلة : الواقعة في الركن

الجنوبي الشرقي من شبة جزيرة العرب .

واليوم يحتوى هذا الإقليم على ما لا يقل عن ثلاث محافظات و خمس مناطق تختلف من حيث الحجم وعدد السكان ، بصورة ملفتة للنظر .

ومن خلال التفصيلات نستطيع أن نكتشف جزءا من القصة المعقدة لهذه المنطقة الصغيرة ، حيث إن الواضح من الناحية الشكلية فقط ، أن هناك تقسيما موجودا بين سلطنة مسقط وعمان (١) ، بينما أننا لو قمنا بعملية فحص للمنطقة ، التي يشملها حكم السلطنة ، سنجده يشمل جزءا كبيرا من شبه جزيرة والإقليم الواقع على الساحل الجنوبي المسمى « ظفار »

ومرة أخرى توضح دراسة التقسيمات السياسية لعمان أنها ليست فقط تقسيمات لأرض غير مسكونة إلى سبعة أقاليم ، ولكن أيضاً يتضح أن كلا من هذه التقسيمات تتكون من وحدات متجاورة من الأراضي ، فتتكون الشارقة من أربعة أجزاء وهي دبي ، ورأس الخيمة، والفجيرة ، وعجمان ، وتبلغ مساحتها الكلية أكثر من ٢٥٠ كم مربع ، وزيادة في الاضطراب في الخريطة السياسية فهناك دولتان رئيسيتان ، هما بلاد فارس ، والمملكة العربية السعودية ، وهما أراضي هامة في هذا الإقليم .

وهذا التقسيم يرتبط بالقياس الواسع الذى وضعته الدول الأوروبية لمجتمع هم غرباء بالنسبة له ، وفيما بعد عمدت بريطانيا لكي تقوي نفوذها في الخليج ، في شكل امتيازات لبعض الشركات للبحث عن البترول ، واجهتها أول الأمر مسألة الدفاع عن حكام هذه المناطق الساحلية من الهجوم ، ثم بعد ذلك محاولة هؤلاء الحكام استعادة سيطرتهم على السكان ، وكذلك على المصادر الكثيرة لعمان العظيمة ، لذا فقد قامت بريطانيا بتقسيم

(١) حاليا سلطنة عمان .

المنطقة لعدد من الأقاليم ، وفيما بعد أصبح لهذه الأقاليم دور مستقل ومتزايد في تغيير الظروف في القرن العشرين .. ومع كل هذا فإن الكتاب سوف يستخدم الاسم « عمان » للإشارة للإقليم ككل .

الموقع البحري

يعيد هذا الشكل من الجبال المنعزلة ، التي تشكل الهيكل الطبيعي للإقليم ، ارتباط الساحل العربي للخليج بالامتداد الشمالي للبحر العربي ، الذي يمتد شمالا في شكل هلآل مسافة ٦٥٠ كم من رأس الحد إلي رءوس الجبال ، وهو المضيق الذي يؤدي إلى الخليج ، وهو من هذه الناحية يشبه مضيق باب المندب ، مدخل البحر الأحمر ، على الجانب الآخر لشبه الجزيرة ، وهنا يتشكل الساحل العماني من خليج عمان ، الذي تستخدم مياهه الضحلة ، وضفافه المتعرجة، وقنواته في منع كل السفن من المرور،عدا السفن المحلية .

وعلى الحافة الأخرى من السلسلة تغوص الجبال مباشرة في البحر، ومداخل المياه العميقة مكونة حائطا دفاعيا رائعاً ، وتوجد الجبال وسط القوس على بعد من ٢٠ ـ ٣٠ كيلوا مترا من البحر ، وهناك الساحل المستقيم الذى يبلغ ٢٨٠كم ، وهوساحل الباطنة .

ويعطى هذا التناسق في سلسلة الجبال ، في موقعها البحري ، السابق تفصيله، لسكان عمان الكثير من الفوائد بالنسبة للتجارة البحرية ، حيث نجد أحد الكتاب العرب يصف صحار ، في القرن العاشر ، بأنها مخزن التجارة للشرق والعراق واليمن .. لقد كان هذا وقت نجاح طريق الخليج في التجارة ، ولكن عندما تحول خط سير التجارة الدولية إلى البحر الأحمر ، وتعطل دور ميناء عمان الرئيسى ازدهر ميناء قلهات ، ثم مسقط .

ولكن الميناء العماني يعتبر مركزا تجاريا دوليا عظيما فقد اجتذب الكثيرين من مختلف الجنسيات : الهنود ، والفرس ، والأوربيين وعاش

هؤلاء جنبا الى جنب مع العرب ، يمارسون طقوسهم الدينية ، ويمارسون حياتهم الخاصة .

وبسبب الأسطول العماني العظيم أصبح لعمان دورها في سياسات الخليج وفي المحيط الهندي وكان لموقع الإقليم البحري فائدة أخرى وهي القيمة الاستراتيجية لموقع عمان المتصل بمضيق هرمز ، وكان هذا سببا قويا لتنازع السلطات المحلية مع القوى الأجنبية للسيطرة على هذا الموقع .. فبسبب هذا الموقع الاستراتيجي كانت تفرض جباية ضريبة قدرها ١٠٪ على البضائع المارة في الفترة الإسلامية ، وكذلك في القرن الحادي عشر حيث استغل حكام « فيس » سيطرتهم على المضيق في إجبار السفن على التوجه إلى الجزيرة ، وكذلك استغل البرتغاليون في القرنين السادس عشر والسابع عشر جزيرة « مسندم » كنقطة للجباية ، وأيضاً كان هذا دأب القواسم في القرن الثامن عشر ، وأوائل التاسع عشر على السفن الإنجليزية .. واستمتع سكان بندر عباس أيضاً بفترات من الرخاء الاقتصادي .

وهكذا . ومن دراسة تاريخ هذه الموانيء ، يتضح أن ثرواتها لم تكن تعتمد على التجارة الداخلية ، ومواقعها الاستراتيجية فقط ، ولكن في السيطرة على ساحل البحر العماني الرئيسي بمركزه التجاري العظيم .

وعندما سقطت الموانيء العمانية أصبح لمضيق هرمز أهمية الاستراتيجية ، وأصبح السبب الرئيسي للنزاع بين شعوب المنطقة ، رغم أنه لم يكن أكثر من طريق للخليج ، أو مفتاح لساحل عمان الرئيسي .. لذلك كان النزاع قائما بين سكان الإقليم وبين الآخرين من الخلفاء العباسيين والقرامطة والسلاجقة والبرتغال والإنجليز .

وقد شكل هذا النزاع واحداً من الموضوعات المستمرة في التاريخ العماني .

موقع الأرض

وعلى النقيض من المواقع البحرية سيواجهنا موقع عمان القاري المتسم بالعزلة ، فالجبال العمانية محاطة بمياه البحر المالحة من ثلاثة جوانب ، وبحر الرمال من الجانب الرابع ، وهي تشبه ملحقاً لشبه الجزيرة العربية .. وقد استعمرتها مجموعة مهاجرة من الفرس ، ومن هؤلاء الذين جاءوها من صحراء الربع الخالي .

السمات والمميزات الطبيعية للداخل

ما زال التركيب الطبيعي المؤدي للعزلة في الإقليم وتاريخه الجيولوجي مثارا للجدل .. ولكن عمان تنقسم ببساطة إلى إقليمين رئيسيين : منطقة الجبال ومنطقة الأراضي الصحراوية .. ثم تنقسم منطقة الجبال نفسها إلى أربعة أقاليم جيولوجية ، لكل مميزاته وصفاته الخاصة .. وأكثرها وضوحا هي ثلاثة الكتل المتكونة من الأحجار الجيرية ، وهي كتلة مسندم في الشمال ، والجبل الأخضر في وسط عمان ، وكتلة سيح حطاط المرتفعة خلف مسقط ، ويطوق هذه الكتل الحجرية تكوينات الحواسنة ، وهي خليط من الصخور الرسوبية .. والموجودة على شكل داخل البلاد في منتصف عمان ، وهي منطقة واسعة من التلال العالية .

وهناك أيضاً جبال الحجر الممتد من رأس الحد في الجنوب الشرقي إلى شبه جزيرة مسندم في الشمال ، وهناك ثلاثة طرق رئيسية تربط أقصى الجبال بساحل الباطنة ، وهي وادي الجزي ، والوادي الكبير ، ووادي الحواسنة . وتشكلت ملامح سطح الهضبة الصحراوية من عوامل التعرية الحديثة، في الكثبان الرملية التي امتدت - بتأثير الرياح الشمالية الغربية من صحراء

الربع الخالي يمينا ، وحتى الجبال في الشمال ، وفي الجنوب الشرقي تقع مجموعة من الكثبان الرملية المنعزلة « رمال وهيبة » .

توزيع السكان

وقد أثر التقسيم الطبيعي لأرض عمان إلى منطقة جبال ، وإلى أرض صحراوية في توزيع السكان حيث عاش ٩٠ ـ ٩٥ ٪ من سكان عمان تقريبا إلى الشرق من الصحراء، مما سبب ازدحاماً في مناطق السكان وفي وسط عمان لا يزرع إلا ١,٥ ٪ فقط من الأرض ، بينما توجد مناطق كثيرة في الجبال لا تستخدم حتى للرعي ،،حيث أثرت ندرة مياه الأمطار في عدم إمداد السكان بالمياه الازمة للزراعة ..فالحياة ممكنة في الداخل ، وهذا هو السبب في وجود معظم القرى في الوديان الواسعة ، وعبر الحافة الداخلية لمنطقة الاستيطان ، لأنه فيما عدا هاتين المنطقتين توجد المياه الجوفية ، وتستغل هذه المياه عن طريق الأفلاج ، وهي الطريقة الوحيدة لاستخراج كميات مناسبة من المياه.ولكن هذه القرى صغيرة ومنعزلة عن بعضها ..

ويوجد أكثر تجمع سكاني في الجبال ، حيث تتجمع الأفلاج في سمائل ، والرستاق ، ونزوى حيث يبلغ مجموع السكان ١٠ آلاف نسمة .. وهذا يعد رقما كبيراً إذا قورن بعدد سكان معظم مناطق الاستيطان الأخرى ، التى تساويها في المساحة ، حيث يبلغ عدد السكان ما بين ٥٠٠ ـ ٢٥٠٠ نسمة . أما في ساحل الباطنة فيعيش ثلث سكان عمان على الزراعة والصيد .

وهنا توجد مناطق الزراعة المستقرة ، لذا نرى التجمعات السكانية ، كما توجد مناطق سكان متفرقة في قرى صغيرة ، تفصلها عن بعضها الجبال العالية .. ولهذا فإن الطريقة الوحيدة للإتصال تكون من خلال البحر .

وكانت هذه الصفات سببا في غياب التطور الحضاري باستثناء الميناء الرئيسي ، ولكن سكان الميناء التجاري كانوا لا يختلفون مع الدولة ، ورغم هذا فإنه، ومما لا شك فيه ، أن عدد سكان الميناء حتى وقت قمة النشاط البحري لم يتعدوا خمسين ألفا .

ولكن قبل مناقشة العوامل التي أدت إلى هذا التوزيع للسكان يجب أن نحصل أولا على فكرة عن اقتصاديات الإقليم ، لكي نرى كيفية التنظيم الاقتصادي والاجتماعي من الناحية الشكلية .

اقتصاد الإقليم

كان اقتصاد الإقليم يعتمد بصورة كبيرة على استغلال مصادره الزراعية والبحرية ، وكان هناك تبادل تجاري بين الأجزاء الساحلية ، والصحراوية والجبلية في اللؤلؤ ، والأسماك ، والفواكه المجففة ، وحيوانات الحمل وتعتبر هذه صورة من صور التصدير ، وكانت هذه المستوطنات تعتمد على الاكتفاء الذاتي بصورة أساسية مع القليل من التبادل التجاري فيما بينها . وكان المركز الرئيسي لهذا التبادل هو الميناء الرئيسي ، وكانت السيطرة على تجارة عمان لطبقة التجار الدوليين ، التي كانت تحصل على الجزء الأكبر من عائدات المنتجات المحلية .

وكانت الأرباح توزع بطريقة مجحفة ، مما أثر على نظم التجارة عبر البحار ، حيث كان قليل من سكان القرى يحصلون على فائدة من الموقع البحري للإقليم .. وكان للمعادن أهمية قليلة في الاقتصاد مثل البترول والنحاس وربما الذهب والفضة ونستطيع أن نتحدث عن التصنيع في الإقليم ، فقد كان هذا المجتمع مجتمعاً صناعياً قبل ذلك و إن كانت هذه الصناعات ذات قيمة اقتصادية ثانوية .. وكان لبناء السفن في الساحل

أهميته ، ولكن السفن الكبيرة كان يتم بناؤها خارج الدولة ، أما قوارب الصيد وقوارب اللؤلؤ الصغيرة فقد كانت تبنى محلياً ، وكان لنسج وصباغة الملابس في القرى الصغيرة أهميتها ..ولكن المنسوجات المحلية وقتها لم تستطع الصمود أمام المنسوجات الأوروبية التي أغرقت الأسواق ، وفي بداية القرن العشرين كانت هناك بعض الصناعات اليدوية في عمان ، وأيضاً بعض أشغال الفضة والنحاس القليلة .

الاقتصاد البحري

بغض النظر عن الماء فقد كانت كل المصادر الأساسية الأخرى التى ساعدت السكان تستخرج من البحر .

الصيد

شواطيء الساحل العماني الغنية جعلت الصيد من أعمال أنشطة السكان في عمان . وقد إتضح من الأبحاث الحديثة أن المنطقة تتأثر بعمليات الصيد البدائية ، وأن الاستغلال الجيد لها يمكنه أن يمثل $\frac{1}{5}$ إنتاج العالم الآن ، ولكن طرق الصيد القديمة لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تصل إلى هذا الرقم ، ولكنها رغم ذلك تمد السكان بالمجموعة الغذائية الرئيسية الغنية بالبروتين ، وأيضاً بواحد من مصادر تسميد الأرض ، حيث إن التربة غير خصبة .. وهناك أيضاً تصدير للسمك الجاف إلى المناطق الهندية .

ورغم أن الصيد محدد بالساحل فهو عمل موسمي في شهور الشتاء ، وصيد اللؤلؤ هو عمل صيفي .. وتوجد مناطق صيد السمك كذلك ، فاللؤلؤ يتجة إلى أن يكون جزءاً من النشاط التجاري ، بينما يشكل السمك جزءاً

من الاقتصاد الداخلي .

جمع اللؤلؤ

كانت مناطق صيد اللؤلؤ في الخليج ولمدة طويلة من المصادر الرئيسية للؤلؤ الطبيعي في العالم القديم .. وكانت لصناعة صيد اللؤلؤ أهمية كبيرة في الاقتصاد القديم للخليج .

ولحسن الحظ فما زال سكان الخليج هم المصدر الأساسي للؤلؤ في العالم ، ورغم ظهور البترول فما زال هناك حنين للماضي ، فلم يكن من السهل على هؤلاء الذين تمرسوا في العمل على قوارب صيد اللؤلؤ ومعاناته أن يتركوه بسهولة .

ومما يجدر ذكره أنه رغم وجود بعض عمليات صيد اللؤلؤ على الساحل الفارسي فإن التركيز الرئيسي كان لأماكن صيد اللؤلؤ في الخليج .. وقد كان حق صيد اللؤلؤ متاحاً للجميع من سكان الخليج ، سواء العرب أو الفرس ، بينما لم يكن مسموحا لصيادي الخليج باستخدام مكان آخر إلا تحت سيطرة وتحكم القوانين الساحلية ، التي كانت ترغمهم على دفع ضرائب معينة تجمع لحاكم الساحل الذي يجمعون اللؤلؤ منه .

وقد كانت للحكام من المشايخ سيطرة على المشتغلين باللؤلؤ .. لذا كنا نرى الفرس يتجهون إلى الصيد من الجانب الفارسي للخليج ، بينما يتجه سكان جزيرة البحرين والأحساء لجمع اللؤلؤ من الجانب الغربى لشبه جزيرة قطر .. أما القرويون الذين لم تكن لهم ضفاف أو أماكن لصيد اللؤلؤ فلم يشاركوا في حرفة جمع اللؤلؤ .

التنظيم التجاري لجمع اللؤلؤ والتجارة البحرية

ساعدت هذه الطريقة إلى حد ما في إيقاف نظام الحرية للجميع ، وأيضاً

في منع النزاع الذي ظهر بسبب هذه الظروف ، مما أدى إلى الوصول إلى تكافؤ في عمليات صيد اللؤلؤ .

ولكن هذه المصادر لم تشرح أو توضح كيف كانت تتم عمليات صيد اللؤلؤ كما لم يحاول التابعون للمشيخات الأقوى أن يخصصوا لأنفسهم أفضل مناطق صيد اللؤلؤ ..؟ وهنا يبرز سؤال وهو ، كيف أمكن لعمل يقوم بين مثل هذه المجموعات الغريبة أن يتطور وينمو وسط هذا المجتمع المنقسم في الخليج ، دون سلطة مركزية ؟ لذا سوف نبحث في طريقة تنظيم التجارة في الخليج سابقاً.. وهذا سيؤدي بنا إلى بحث تنظيم التجارة في عمان .

ولقد تطلبت صناعة صيد اللؤلؤ درجة عالية من التمويل الرأسمالي وذلك لسببين :

١- قصر موسم جمع اللؤلؤ .

٢- عدم التأكد من أرباحه .

لقد كانت عملية صيد اللؤلؤ تتم في المياه الدافئة ، لذا فقد كانت تبدأ في نهاية شهر مايو ، وتنتهي في سبتمبر ، أي لفترة أربعة أشهر ولذا فقد كان المال مهماً لتمويل القوارب خلال هذه الفترة وأيضاً لعائلات الصيادين أثناء فترة غيابهم ، هذا بالإضافة إلى عدم القدرة على التنبؤ بالأرباح بسبب التغيرات التي كانت تحدث من عام إلى آخر في كميات اللؤلؤ ، وكان التاجر هو المستفيد الوحيد من كل ذلك : بينما صياد اللؤلؤ نفسه يتحمل الديون الكثيرة ، ولا يستطيع دفع فوائدها مما يؤدي إلى العبودية الحقيقية للسكان الفقراء ، وكان أملهم هو أن يرزقوا بكمية من اللؤلؤ الثمين .

وكان المستفيدون من هذا النظام هم مجموعات التجار ، من خلال تجارتهم المباشرة مع الهند ، وفارس ، والعراق ، وحيث كانت التجارة بين الخليج والهند ترتبط بالبضائع ذات القيمة العالية ، التي تحتاج لفترات طويلة ، حتى يتم تبادلها ، فقد نشأ اتصال قوي جداً بين تجار المنطقتين ومن ثم تشكلت طبقة اقتصادية كاملة تحكمت في التبادل الاقتصادي في المجتمع ، حيث كانوا أقرب إلى الشركات الدولية في العالم الحديث ، وربما حدث إختلاف بين التجار ولكن لأسباب اقتصادية لا لأسباب سياسية أو اجتماعية لذا فلم يتأثر تنظيمهم الاقتصادي بسبب قوى اقتصاد الخليج .

وكانت لديهم القدرة على التأثير في كل أسواق المنطقة إذا وقف أحد الحكام ليعرقل علاقاتهم الاقتصادية ، أو أن يحصل على فوائد أكثر من الطريقة المعتادة .

ومثال هذا ما فعله التجار أثناء القرن التاسع عشر ، في سوق اللؤلؤ الرئيسي ، في منطقة الخليج ، حيث استطاع التجار إفقار الميناء ، وأصبح مشرفاً على الإفلاس ، وعلى عكس ذلك فحين انتقلوا لدبي فتحوا خطا تجاريا دائما مع الهند ، مما سبب رخاء الإقليم ورفاهيته .

لذلك فقد اتجهت موانيء الخليج والبحر الأحمر إلى الاعتماد على جذب طبقة التجار الدوليين خلال السياسات الحرة للحكام ، ولذلك أيضاً تشجع التجار على الإقامة في الموانيء ، وساعدوا في التوازن السياسي والاقتصادي ، وكانوا هم الذين استطاعوا أن يحققوا أكبر نسبة للأرباح من المصادر البحرية للإقليم .. واستطاعوا احتكار وسائل الاتصال مع العالم الخارجي ، وما زالوا يتحكمون في ذلك كله ، حيث إن تشكيل مجتمعهم لم تحكمه قبيلة أو جنس أو دين ، وبالرغم من ذلك فقد إعتبرهم معظم السكان

الآخرين مجموعة أقل مرتبة في أقاليمهم ..وكانوا مطالبين بأن يعانوا من السياسات المحلية ، ولذلك فقد استخدم هؤلاء التجار فطنتهم في عدم استعراض مفاخرهم بثروتهم .

الانفصال بين الأنظمة لعمان الداخلية والبحرية

تقودنا هذه المناقشة لحرفة صيد اللؤلؤ، وللطريقة التي اعتاد الاقتصاد البحري للخليج أن ينظم بها..أن نعني بمناقشة عدد من النقاط لذات الإقليم ..

النقطة الأولى :

هي الدور الهام الذي يلعبه اللؤلؤ في الاقتصاد القديم لعمان الساحلية فعدد سكان هذه المنطقة يقدر بـ ٨٠ ألف نسمة في بداية هذا القرن يشارك اثنان وعشرون ألفاً منهم في صيد اللؤلؤ .. وقد كان دخل المشيخات يعتمد بالكامل على عائدات جمع اللؤلؤ .. وكانت «جلفار » في الأزمنة القديمة هي المركز المسيطر على هذا العمل ، في ذلك الجزء من الساحل ، شرقي جزيرة مسندم . وفي بداية هذا القرن كانت قيمة اللؤلؤ في مسقط لا تتعدى ١٪ من قيمته في موانيء عُمان القديمة ، حيث كان جمع اللؤلؤ في عُمان عملا شائعاً لكل السكان هناك ، وهم الذين كانوا يتجهون إلى الخليج لتكوين إنتاجهم الاقتصادي ، وعلى العكس من ذلك فلم تكن هذه الاتجاهات للخليج ضرورية لساحل الباطنة حيث الصيد الوفير ، والزراعة ، والمناطق الساحلية التي كانت تعوض عن النقص في صيد اللؤلؤ .. وإن هذه الاختلافات بين منطقتى ساحل عُمان قد لعبت دوراً في إيجاد الانفصال الجزئي في عُمان .

النقطة الثانية :

هي دراسة التنظيم القديم للتجارة في عُمان مع تركيز القوى الاقتصادية في أيدي طبقة التجار ، فقد ظهرت عُمان بفوائدها الخاصة التي اجتذبت مجتمع التجار هذا إلى موانيها .. وقد لعبت الاختلافات في الاهتمامات والاتجاهات الخاصة بالسكان المحليين دوراً هاماً في الفصل الأسمي لسلطنة مسقط وعُمان (١) ، فمسقط تمثل المجتمع التجاري للميناء الرئيسي ، بينما تمثل عُمان المجتمع القبلي بخصائصة الاقتصادية .

وقد وجد هذا الانفصال نفسه في بقية أجزاء الخليج ، ولكن هناك نادراً ما نجد هذا الانفصال في الشكل ، حيث إن اقتصاديات كل الدول هناك بحرية .. أما في عُمان فنجد المصادر الزراعية ووسائل الدفاع الطبيعي بمنطقة الجبال ، وهي التي سمحت بوجود مجتمع متمتع بالحكم الذاتي المستقل عن مسقط حيث يوجد هذا التقسيم بين الساحل والداخل .

وإن هذا التقسيم في الحقيقة تقسيم بين التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية ،في الداخل والخارج ، ورغم أن سكان الباطنة يعيشون على الساحل ، ويحصلون على جزء من معيشتهم على البحر فإن تنظيمهم الاجتماعي أكثر ارتباطاً بالمزارعين ، والزراعة في عُمان الداخلية عنه توحي بالارتباط مع سكان الموانيء التجارية الكبيرة ..

الاقتصاد الزراعي

الأساس الاقتصادي في عُمان الداخلية هو الزراعة ، باستخدام بعض حيوانات الحمل ، بينما أن رعي الحيوانات على النبات الطبيعي قد زود البدو في الصحراء بعدد كبير من الأغنام والماعز والحمير وقد استخدم الحضر

(١) حاليا سلطنة عمان .

في تلك القرى الأبقار في الطعام ، بينما كان الجمل قد خصصه البدو الرحالة لانفسهم .

وزراعة محاصيل العلف تلعب دوراً في استخدام الأرض ، وتساهم الحيوانات في الأساس الاقتصادي للحضر ، ليس بما تقدمه من لحم ولبن وأصواف ، ولكن أيضاً في استخدامها في استخراج الماء عن طريق السواقي ، واستخدامها فى النقل أيضاً .. ورغم دور الحيوانات في الاقتصاد فهو دور ثانوي بالمقارنة بزراعة المحاصيل للاستهلاك الانساني ، والزراعة في عُمان تعتمد اعتماداً كلياً على الري، ولا توجد أراض تعتمد على الأمطار .

واهم المحاصيل هي :

القمح والذرة والذرة الصفراء وبعض الخضروات،وقليل من القصب ، وزراعة القطن إلى حد ما.. ولكن من الواضح أن الأرز لم تتم زراعته على الإطلاق، وهناك أيضاً محاصيل الأشجار،، و تشمل مجموعة كبيرة من الفواكه . .

ولقد أدخلت زراعة الفواكه الحمضية إلى المنطقة من الهند ، ثم انتشرت في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط .

وفي فترة حكم اليعاربة أدخل عدد من المحاصيل الجديدة مثل المانجو .. وعلى هضبة الجبل الأخضر ينمو نخيل البلح .. وأشجار الرمان والعنب والخوخ والمشمش ، والتين ، والتوت ..

وعُمان مشهورة بكميات البلح الوفيرة ذات النوعية الممتازة ، وقد زار بعض الأجانب عُمان في يونيو ١٩٢٧ ، واندهشوا لنوعية هذا البلح ، حيث

وجدوا في الباطنة أن النخلة بها أكثر من ١٥ عذقة بلح ، تزن كل منها ٧ كيلوجرامات ، مما دفعهم إلى أن يقولوا ، إن هذا البلح يستطيع أن يمد المنطقة بأي كميات سكر يمكن أن ينتجها قصب السكر في ظروفه المثلى .. وأكد أحدهم أن ما تنتجه نخلة البلح في وادي سمائل يعادل ضعف ما تغله شجرة النخل في شط العرب ، وهي المصدر الرئيسي للتمر في التجارة الدولية .

وفي السنوات الأخيرة قلّ إنتاج نخيل البلح في عُمان والخليج بطريقة كبيرة ، وذلك يعود إلى سببين :

الاول : نقص الأيدي العاملة في القرى ، حيث اجتذبت صناعات البترول في العشرين سنة الأخيرة معظم شباب عُمان .

الثاني : انهيار سوق البلح ، لقلة، التجار الهنود ، وإغلاق سوق جنوب شبه الجزيرة العربية لأسباب سياسية .

وكذلك إلى أن الولايات المتحدة التي كانت المستورد الرئيسي للتمر الجيد حتى نهاية القرن الماضي لم تصبح هي هذا العميل الهام ، لتطور زراعة التمر عندها ، وأيضاً لأن الأسواق الأوربية اتجهت إلى الجزائر والعراق وحتى الاستهلاك المحلي قد تناقص بسبب تغير العادات الغذائية .

وفي إحدى الأبحاث الزراعية عام ١٩٧١ .اتضح أن ٨٠٪ من أشجار النخيل لم تعد تصلح .. وأن معدل انتاج شجرة النخيل انخفض إلى ١٠كجم في الباطنة و ١٩ كجم في الداخل .. وفي الاقتصاد القديم لعُمان كانت لأشجار النخيل أهمية كبيرة سواء في إنتاجه أو تصديره ، بالإضافة إلى قيمته الغذائية المرتفعة ، مع ارتفاع نسبة معدلات السعرات الحرارية .

ازدواجية الإقليم

بعد هذا التوضيح للاقتصاد الزراعي يمكننا إنهاء هذا البحث التمهيدي للاقليم ..

وقد نرغب في تحديد نقطة واحدة بدأت في الظهور ، وسنستمر في هذه الدراسة ، وهي ازدواجية الإقليم .

وذلك كما وصف عالم النبات الفرنسي « أوشرالوي» الازدواجية الواضحة في كل اتجاه من اتجاهات الدولة ، والتي من المهم أن نعتني بدراستها **وهي** : البدو والحضر ، والمجتمعات القبلية واللاقبلية والاقتصاديات التبادلية والمنفردة ، وعُمان الداخلية ، والساحلية ، وقبول التغيير ورفضه - وهكذا ..ولكن لأنها كوجهين لعملة واحدة حيث تكمل كل منها الأخرى ... فلا يمكن الفصل بينهما .

ومن ناحية أخرى فعندما نستخدم اسم «عُمان » سوف نوظفه بلا تفريق عن مسقط .. وفي الفصول الأربعة القادمة سنهتم بالعناصر الأساسية التي حددت طريقة الاستيطان ، المكان ، والسبب في وجود المياه والطرق الفنية لاستغلال المياه وطرق تنظيم الري .. مع أخذ الأرض في الاعتبار ، ولماذا تم استغلالها بطريقة دون أخرى .. والاتصال بين المجتمع والاستقرار وعلاقة كل منهما بالآخر .

الفصل الثاني
الماء في منطقة الجبال

حدد شكل الاستيطان في عُمان إلى حد كبير توزيع مصادر المياه ، فلم تكن الصعوبات الطبيعية مثل ندرة التربة، أو عزلة المجتمعات في هذه المناطق لتعرقل شكل الحياة ، حيث تتوافر إمدادات المياه والمصادر المائية.. والمصادر المائية توجد داخل الجبل وخاصة في منطقة الاستيطان .

ولسوء الحظ فمن الصعب أن نتكلم بتفصيل أكثر حول هذا الموضوع ، وذلك لعدم توافر إحصائيات عن معدلات الماء وقت كتابة هذا الكتاب ، وكانت الشارقة هي المنطقة الوحيدة التي إمكن أن نحصل منها على تقارير كاملة ، رغم أن هناك منطقتين أخريين ، وهما جزيرة « مصيرة ، وصلالة » التي أمدتنا بمعلومات متكاملة عن الظروف المناخية للساحل الجنوبي ، بينما ساعدتنا الملاحظات التي حصلنا عليها من البحرين وجزيرة «جاسك» في تكوين صورة عامة للخليج .. هذا بالإضافة إلى بعض المدلولات المناخية البسيطة في مسقط ، منذ نهاية القرن التاسع عشر ، مع التقرير الأخير لشركات البترول ، وبعض الأبحاث التي استمرت لمدة ثلاث سنوات عن منطقة رأس الحد جنوب شرق عمان .

كل هذه المراكز كانت على الساحل ، أما في الداخل فإن البيانات التي حصلنا عليها قد وجدت في إحصائيات شركات البترول ، بالإضافة إلى بيانات شركة جمع البيانات عن الماء ، والموجودة شمال عُمان ، للمساعدة في الدراسات المتطورة حول منطقة الجبال .

سقوط الأمطار

من خلال كل المصادر اتضح شيء وحيد ، وهو أن الأمطار تسقط في كل مكان في البلاد ، وبطريقة غير محددة ، ويمكن ملاحظة هذا من معدلات سقوط الأمطارالسنوية من مراصد عُمان القديمة و من تقرير وضع منذ عشرين عاماً عن توزيع سقوط الأمطار وقت غزارتها .

واختلافات معدلات سقوط الأمطار السنوية في كل مكان في عمان واضحة، ولكن أكثر هذه الأمطار تذبذبا وأكثرها انخفاضا يوجد في الأراضي الصحراوية .

والبدو في هذه المناطق يعتمدون كلية على سقوط الأمطار ، فالأمطار عندهم هي الحياة .

ولتوضيح هذه الاختلافات يجب تحليل إحصائيات الشارقة ، وهي التي يتضح منها ، أن الاتجاه نحو تعاقب سنوات الأمطار ، ثم الجفاف كان توزيعاً عشوائيا .

وهناك سبب آخر لعدم القدرة على التنبؤ بالمطر . وهو أن منطقة الجبال في عُمان تقع فيما بين إقليمين مناخيين ، هما إقليم الصحراء الحارة ، والإقليم الهندي .. ومن النظرة الأولى يمكننا التأكد أن الإقليم الهندي ليس له تأثير على المنطقة . ومن الاحصائيات أيضاً يتضح أن المطر على الساحل الشمالي يسقط في الصيف ، بينما تسقط معظم الأمطار على الساحل الجنوبي في شهري يوليو وأغسطس .

وللصيف في عمان من الناحية المناخية أثر عظيم ، يبدو من الوهلة الأولى ، رغم أن كتلة الهواء الرطبة على جزيرة مصيرة لا تسبب أمطاراً لتلاقيها مع تيار الهواء الحار والجاف ، الذى يستمر تأثيره في درجات

الحرارة الصيفية ، وفي الرطوبة العالية .

أما الرياح في الساحل والصحراء .. فتسود عُمان رياح جنوبية شرقية ، أما الرياح الشمالية والشمالية الغربية فأثرها محدود على الإقليم القديم . ولا شك في أن الضغط المنخفض في إبريل ومايو على كتلة اليابسة في الهند وباكستان له انعكاسات مؤكدة على كل منطقة الخليج ، وهو السبب في العواصف التي تهب وسط عمان . وسقوط الأمطار أكثر غزارة على الجبال ، منها بالمناطق المنخفضة، ولكن بسبب ضيق السلسلة الجبلية فأثر هذه الأمطار محدود ، وفي عُمان القديمة كان سقوط الأمطار أقل منه في أجزاء الخليج الأخرى ، حيث تقع عُمان خارج نطاق الرياح الشمالية الرئيسية .

تبخر المياه

معدلات تبخر الماه مرتفعة في كل المنطقة ، وهنا يجب ألا ننسى ،أن ارتفاع معدلات تبخر المياه تسببها درجات الحرارة المرتفعة في معظم إقليم عمان ، وكلما نقصت درجات الحرارة انخفضت معدلات التبخر .ولا شك أن أثر البحر على المراكز الساحلية المختلفة واضح ، وخاصة بالنسبة لدرجات الحرارة وشدة الرياح والرطوبة .. ويتضح من إحصائيات التبخر السنوية أن معدلات التبخر في الصيف ترتفع ارتفاعاً رهيبا . بينما تنخفض هذه على الجبال بطريقة واضحة .

توازن المياه

حينما تنخفض معدلات التبخر ، وترتفع معدلات سقوط الأمطار على منطقة الجبال ، فإن الأجزاء الأخرى في عُمان يمكن تقسيمها كمناطق جافة فقد سببت مياه المطر ، كمثال ، إخضرار الجبل المسمى بالأخضر،

رغم أن معظم منطقة الجبال في عُمان تتسم بندرة التربة وقلة الخضرة والاختلافات واضحة في كل مكان . فالأشجار كثيفة في المنطقة المنخفضة من سلسلة وادي سمائل . وبعض جهات وادي الحواسنة ، أما على الصخور الحجرية حيث تدخل المياه في التكوينات الصخرية فقد سبب هذا وجود بعض القنوات العميقة في منطقة الجبال ، وهناك أيضاً بعض أحواض الصرف ، كذلك بعض العيون المائية الساخنة ، وذكر بعض سكان القرى تحت كتلة الجبل الأخضر ، أن أفلاجهم في الأساس هي نتيجة لسقوط الأمطار على تلال الجبال الحجرية .

نظام الصرف

وبعيداً عن تركز استغلال الماء في المناطق الرملية حيث توجد أنظمة الصرف ، يمكن تقسيم نظام الصرف إلى جزأين .

أحدهما داخل الجبال ، والآخر في المنطقة الصحراوية .

ويتدفق الماء في هذه المنطقة تدفقا سطحيا بسبب امتلاء وديان الجبال بالحصى والحجارة الصلبة . وهذا التدفق السطحي يتجمع في منطقة واحدة، ولكنه سريع الزوال .

وعلى الجانب الشرقي لمنطقة الجبال تتجة خطوط الصرف نحو البحر أما على الجانب الغربي فهي تتجه إلى الأحواض الداخلية .. وفي وقت كتابة هذا الكتاب فإن معلوماتنا وإحصائياتنا عن نظام الصرف في عُمان قليلة جداً ، ولذا لا نستطيع الخوض في التفصيلات عنها .

ساحل الباطنة

هو المنطقة الوسطى الواقعة بين الجانب الشرقي لمنطقة الجبال والجانب الغربي للمنطقة نفسها ، وتنقسم المناطق الزراعية في الساحل إلى

منطقتين : منطقة زراعة النخيل ، حيث الماء المالح ،و حيث تضرب النخلة جذورها في الماء المالح مباشرة ، وينتج هذا النخيل معظم تمر الباطنة .. ثم إلى مسافة ثلاثة كيلومترات إلى الداخل خلف هذه المنطقة توجد الحدائق ، التي يتم ريها بمياه أقل ملوحة عن طريق الآبار ، ونوعية المحاصيل جيدة لنقص الرطوبة والملوحة .

استغلال الماء

وكما رأينا يرتبط تركز الماء في عُمان إلى حد كبير بنظام الري السطحي، باستثناء الماء الجوفي في الصخور الجيرية ، ورغم ذلك فالقيمة الاقتصادية لهذا الماء ، نظراً لملوحتها ، تعتبر منخفضة .. وعلى الجانب الغربي يستغل الماء في منطقتين ، بينما يمكن استغلاله في ثلاث مناطق على الجانب الغربي .وأول منطقة لاستغلال الماء هي داخل الجبال نفسها ، فالماء المحصور في الوديان الضيقة ليس على أعماق بعيدة ، ولكن رغم سهولة الحصول عليه فقيمته الزراعية محدودة لسببين : الأول : هو وجوده في منطقة فقيرة التربة تتميز بعدم استواء التربة . والثاني : أن المياه الجوفية قليلة ولا يمكن الاعتماد عليها .

أما المنطقة الثانية في استغلال الماء فهي منطقة الاستيطان ، حيث إن صرف الماء محدود ، ولذا تزداد كميات المخزون منه .. وتصبح أفضل أنواع المياه هي الموجودة في الأعماق ، وبذلك تزداد تكاليف أنظمة الري .

وفائدة هذا الماء الجوفي هو أن المستوطنات تضمن توفر التدفق المنتظم ، وتحصل الوديان على نصيب كبير من هذه المياه التي يمكن استغلالها ، حيث إن مناطق الاستيطان هذه يمكن أن تصل إلى داخل الأراضي الصحراوية ، وعلى الجانب الشرقي لا تضيع المياه حيث إنها تصب في الوديان ويمكن

توفيرها عن طريق بناء القناطر .

وهذا هو السبب في أن المنطقة المزروعة على الجانب الشرقي تصل إلى ضعف المنطقة المزروعة على الجانب الغربي .. وينبغى أن نذكر أن المنطقة المزروعة في منطقة البادية كانت أكبر بكثير مما هي عليه الآن .

وقبل الدخول في مناقشة كيفية استغلال المصادر المائية وأسباب نقص المناطق المزروعة يجب أن نقول شيئاً عن الأراضي الصحراوية وهي التي تشكل جزءاً كبيراً من إقليم عُمان .. وقد لعب سكان المنطقة دوراً كبيراً في تكوين وتشكيل المجتمع العُماني، رغم فقر مصادره الاقتصادية ، ورغم تفرق سكانه .

وسنتناول فى الفصل التالي مناقشة العوامل التى حددت استخدام الأرض هناك .. وكذلك سنحاول أن نوضح كيف اكتملت مجتمعات الاقليم الصحراوي بملامح متميزة فى استغلال مصادرها بالكامل .

الفصل الثالث
الأراضي الصحراوية

تجمع الماء في المناطق الرملية :

خلف منطقة الجبال ومنطقة الاستيطان ، ترتبط كميات الماء المحدودة ارتباطاً وثيقاً بتوزيع الرمال في الأراضي الصحراوية ، حيث يقع معظم عُمان خارج الصحراء الرملية الكبيرة في الجزيرة العربية .

وحدود هذه المنطقة الكثبانية هي منطقة رمال وهيبة ، المنعزلة في الجنوب الشرقي . والامتداد الشمالي المسمى بالربع الخالي ، والجزء الأخير هو أكثر أهمية هنا ، حيث تتزايد كثافة الغطاء الرملي بصورة كبيرة نحو جنوب الساحل حتى تصل إلى معدل كبير في المنطقة الموجودة حول ليوا .

وفي هذه المنطقة يمكن أن نتعرف على وحدتين تشكلت الأولى منهما من الكثبان بسبب الرياح الشماليه الغربيه ، والأخرى من الرمال اليابسة التي تغطي الشكل الهضبي للصحراء ، والتي تأثرت بالرياح السائدة . ولكن رغم أن تكوين منطقتي الرمال متشابهة فهو يختلف فقط ، من حيث درجة التجمد ، حيث تعود أهمية الرمال أساساً إلى مسامها ، وإمكانية اختراقها الذي يسهل تجمع المياه في الكتل الرملية . حيث أن الماء بدلا من أن يتبخر فوق سطح التربة يأخذ طريقه خلال مسام الرمال ، حيث يتجمع في المنطقة التى لا يسمح تكوينها باختراق الماء ، وهذا هو شكل وطريقة تجمع المياه في الجزء الشمالي من صحراء الربع الخالي .

السبب في تفرق البدو :

ويعتبر هذا التجمع للمياه في المناطق الرملية هاما للغاية ، بالنسبة لمجموعات البدو ، وهو يفسر سبب تنقلاتهم الموسمية .وكعادة مجموعات البدو، فهم ينتقلون في الصيف من الأرض الصحراوية إلى منطقة البادية . حيث يتوافر الماء والعشب .. وينتقلون في الشتاء حيث مناطق الآبار إلى الحدود الخارجية لأرضهم الصحراوية حين تنمو الأعشاب بوفرة ، بينما يتجه البدو في أجزاء كبيرة من غرب عُمان إلى التجمع في الشتاء وإلى الترحل نحو قلب الصحراء في الصيف .

فانتقالات البدو تكون نحو مصادر المياه ، وفي كل مكان بالطبع سنجد مصادر المياه نادرة ، وغير مستقرة فى التوزيع ، حيث إن الآبار الموجودة في الصحراء وحدها لا تكفي للحياة أو الاستيطان .. ويكون هؤلاء البدو الذين تحدثنا عنهم معظم القبائل في الجزيرة العربية .

الزراعة في منطقة ليوا :

تعطي المناطق الرملية في عمان كميات محدودة من الماء لمجموعات الرعي ، ولكنها غير كافية للزراعة في أي مكان ، سوى المنطقة المسماة ليوا ، حيث تساعد المياه هناك في زراعة عدد قليل من أشجار النخيل .

وتمثل مستوطنات ليوا إقليما مميزاً ، وهي تقع على مسافة نحو ٧٠كيلوا متراً من الساحل .

ورغم أن عدداً قليلاً من السكان يعيش في هذه المنطقة المعزولة طول العام ، فإن أعمالهم موسمية لحد بعيد ، ففي الشتاء يكون معظم السكان في خارج الإقليم لرعي قطعانهم ، أو في الصيد و يتجه الأطفال وكبار السن فقط إلى الحياة هناك طوال العام . ولكن في الصيف الحار حيث موسم حصاد البلح يوجد عدد كبير من السكان ، رغم أن بعضهم قد يكون

مشغولا في الصيف بصيد اللؤلؤ ، ورغم عدم وجود مبان محددة في منطقة ليوا إلا أنه يبدو أنها كانت مأهولة بالسكان منذ زمن بعيد .

عيون الماء قرب الساحل :

وقد سمحت إمكانيات الماء في المناطق الرملية أيضاً بالاستيطان حيث توجد عيون الماء العذب ، وحيث إنها صغيرة فإن ماء المطر يجددها ، وينقيها من الأملاح التي تسببها الرياح .. ولكن سرعان ما تصبح المياه ملحة بسبب هذه الرياح مرة أخرى .. وتدين مناطق الاستيطان على الساحل الغربي بوجودها لمياه العيون ، وهي التى لم تكن موجودة حتى عام ١٩٦٠م عندما اكتشفها بعض رجال القبائل .

ووجود المياه العذبة في الصحراء العمانية محدود لدرجة كبيرة .. ونوعية الماء تؤثر في استخدامه ، وتختلف هذه النوعية تبعاً للأملاح والمعادن الموجودة في الماء، وفى لهجات العرب البدو كلمات تصف نوعية الماء مثل ، غزير، ومر، ومالح، إلخ .. والماء بصورة عامة يلعب دوراً كبيراً في تكييف الحياة في البيئة الصحراوية .

العوامل التي حددت استخدام الأرض الصحراوية :

يظل العامل المحدد لمكان وكيفية استخدام الإنسان للصحراء وتكيفه للحياة فيها هو الإنسان نفسه ، سواء في التكيف أو عدم التكيف مع البيئة .. وقد أثبتت بعض الآراء الطبية أنه ليست هناك أية أعراض مرضية بين السكان المحليين ، نتيجة شرب الماء المالح ، والإنسان يحتاج لأن يشرب بطريقة متتالية ، واستهلاكه الكلي للماء فى السنة يزيد عما يحتاج إليه الجمل أو يستهلكه بمقدار ٥٠٪ وإمكانيات الاقتصاد الزراعي في الصحراء محددة بالماء ، فحين تكون المياه ملحة يزرع الإنسان نباتات لا تتأثر بها .. ومثال هذا هو شجرة النخيل التي تقاس أهميتها في الصحراء بأهمية الجمل

في الأقاليم الصحراوية في العالم القديم ، حيث إنه بمقارنة أشجار النخيل بالمحاصيل سنجده لا يحتاج للماء العذب قدر تلك المحاصيل مما يحد من استخدام الماء العذب في البيئة الصحراوية التي تزرع أشجار النخيل .

الحيوانات في الإقليم الصحراوي :

رعي الحيوانات هو مصدر آخر من مصادر الأراضي الصحراوية ..فهذه الحيوانات لا تحتاج اكثر من العشب والماء نسبياً ، حيث تستطيع حيوانات البيئة الصحراوية أن تتحمل ندرتة ، ولكنها بالتأكيد سوف تكون أفضل في حالة توافر العشب الجيد والماء . والحيوانات المجترة تتكيف مع البيئة الصحراوية حيث يقل تبخر الماء من أجسامها ، والملاحظ على حيوان الغزال الذى يعيش في الظروف الصحراوية ، أن درجة حرارة جسم هذا الحيوان لا ترتفع حين يوضع في منطقة مرتفعة درجة حرارتها ، وهذا سبب من أسباب استطاعتها الحياة دون شرب الماء بكثرة . وقد أجريت تجربة مشابهة على الجمل تبين منها أنه حين ترتفع درجة الحرارة فإن حرارة الجمل ترتفع بمقدار أقل ، وهذا يوضح أن أثر الحرارة غير ذي قيمة على حيوانات الصحراء . وكل حيوانات الصحراء تتحمل الملوحة العالية والجمل وحده هو أكثر الحيوانات تكيفاً مع البيئة الصحراوية .

والملاحظات التالية عن عمليات الرعي التى يقوم بها البدو توضح حقائق كثيرة ، منها أن الجمال في منطقة الاستيطان تستطيع أن تظل لمدة أسبوع دون شرب الماء ، بينما تسقى في الظروف الصحراوية الكاملة يومياً . وفي الشتاء يستطيع الجمل أن يظل دون ماء على الإطلاق إذا كانت هناك . أعشاب طازجة ..أما في حالة رعي الأغنام والماعز فالشكل يختلف ، فالأغنام تحتاج إلى الماء يومياً في الصيف ، وهي تشرب أكثر من الجمل ، وهذا أيضاً شأن الماعز ، وإن كانت الماعز لكونها حيوانات مجترة فهي أكثر قدرة على تحمل ندرة الماء ، وهي أذكى من الأغنام في تكيفها

مع الحياة في الصحراء .

تنظيم استغلال الأرض والتجمعات الاقتصادية الاجتماعية :

وهناك نتيجتان هامتان بخصوص استخدام الأرض والتنظيم الاقتصادي الاجتماعي في عُمان :

أولا : أن رعي الأغنام والماعز يوجد في الأراضي التي تحد الصحراء المجاورة لمناطق الاستيطان ، حيث إن رعي الغنم والماعز على الاعشاب الطبيعية فقط لا يكفيها لكي تصبح صالحة لطعام الإنسان .. لذا يتم الاحتفاظ بها في مجموعات قريبة من القرى ومع رعاة الجمال ، وفي منطقة البادية يرعى رعاة الجمال أغناما وماعزاً أيضاً ، ومن ناحية الماء أيضاً فإن الأغنام والماعز تحتاج للماء يومياً ، بينما تشرب الجمال كل ثلاثة أيام ، مما يجعل الماء هناك يكفي ، وهذا هو السبب في قلة انتقال بدو منطقة الاستيطان إلى مناطق أخرى .. أما داخل منطقة الجبال فيتم رعي الحيوانات الصغيرة والجمال والحمير ، وتحاول هذه الحيوانات أن تتكيف مع البيئة .ورغم أن سكان هذه المناطق من الحضر فإن مجموعات الشواوي هذه أقرب إلى البدو ، ولكنها تختلف عن بدو الصحراء في بعض الصفات :

أولها : أنهم أكثر ارتباطاً بالمجتمع القبلي الخاص بالسكان في المناطق الاستيطانية .

ثانيها : أن لهم حقوقاً واضحة القرى التى يجتمعون فيها .

ثالثها : أنهم يعملون كحمالين للبضائع لمسافات بعيدة بين المجتمعات المستقرة .

ثانياً : وهي عكس أولا ، فرعي الجمال وحده يمكن أن يعطي مستوى معيشياً جيداً ، إذا استغل تكيف الحيوان مع البيئة استغلالا

جيداً ،ولكن اختلافات تنظيم الأرض واستخدامها يشرح لنا ، لماذا يحمل بدو الصحراء الخارجية و رعاة منطقة البادية اتجاهات اجتماعية متناقضة نحو كل منهم للآخر، وهنا يجب أن نلاحظ أن هذه الاختلافات لا تساوي شيئاً بجانب اختلافات مجموعات البدو والمجموعات شبه البدوية .

وهناك تقسيم آخر يفيدنا للتمييز بين مجموعات رعي الجمال وبين مجموعات الرعي المختلط من أغنام وماعز وجمال وحمير ، حيث يتجه رعاة الجمال للحياة في الصحراء الرملية ، أما الآخرون فهم يتجمعون عبر أطراف المناطق الاستيطانية ، وهذا لأن الاتصال بين مجموعات الرعي المختلط وبين سكان المناطق الاستيطانية أقوى بكثير من مثيله بمجموعات رعي الجمال . لكن هذا لا يقلل من أثر سكان الأقاليم الخارجية في التنظيم الإقليمي لداخل عمان .

التنظيم الإقليمي والتوازن السكاني :

يمكن تقسيم الأراضي الصحراوية من حيث استخدام الأرض إلى مناطق مختلفة ، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن السكان يريدون تنظيم أنفسهم تبعاً لهذا الشكل الاقتصادي ، لأن كل أشكال الحياة في الصحراء تسعى للتطور .. وإن كان التنافس على المصادر الاقتصادية يمكن أن يؤخذ على أنه صراع بين الصحراء والزراعة ، أو بين البدو والحضر .

وقد ذكر « ابن خلدون » في مقدمته الشهيرة لتاريخ العالم : « أن الاختلاف في الثروات بين سكان المناطق الهامشية وسكان المدن الذين يحصلون على ثروتهم من الأقاليم الزراعية ـ يمكن أن يعد تحريضاً واضحاً لسلالات البدو الحديثة لكي تسيطر على الأراضي الاستيطانية بمجرد أن يضعف أهلها ، و تفسدهم رفاهات الحياة الحديثة » ولكن هذا الاحتمال

للصراع بين الصحراء والزراعة في الاقليم العُماني محدود جداً للأسباب الآتيه :

أولا : أن الاختلافات في المصادر الاقتصادية للمناطق المختلفة يمكن أن يؤدي إلى توازن سكاني بين المجموعات الاقتصادية .

ثانياً : عدم وجود مجتمع متحضر حقيقي . عُمان الداخلية يسعى لجمع فائض الإنتاج .

ثالثاً : إن كل سكان عمان قد توحدوا في شكل قبلي .

والسببان الأخيران ستتم مناقشتهما في وقت لاحق ، أما السبب الأول فسنناقشه هنا ..

فقد رأينا أن هناك ثلاث مناطق عامة تستخدم الأرض أو تستغلها ، ويمكن تحديدها في المنطقة الصحراوية ، ثم منطقة رعي الجمال الخارجية ، التي تقودنا إلى منطقة الرعي المختلط ، التي تنغمس بدورها في التنظيم الزراعي السائد .. وهذا الاتساع في الأقاليم الطبيعية الثلاثة في عُمان ، وهي الأرض الصحراوية ، ومنطقة الاستيطان ، والجبال ، بالإضافة إلى البحر الذى يوضح الصورة أكثر ، حيث يسمح لهؤلاء السكان الذين يعيشون بالقرب من الساحل بتوحيد أشغالهم الاقتصادية الرئيسية مع النشاطات البحرية .

فرعاة الجمال يسعون للحصول على طعامهم من مراعي منطقة البادية زيادة على الصيد ، وجمع اللؤلؤ ، بينما يسعى بدو منطقة البادية للحصول على حقوقهم من القرى ومناطق الاستيطان ، وإمكانياتهم لعمل ذلك محدودة لسببين :

الأول : إن غزوهم لمناطق الاستيطان مستحيل ، بيدأن البدو يسعون إلى زيادة عائداتهم من مناطق الاستيطان في أوقات الاضطراب .

ونسبة سكان المناطق الاستيطانية إلى البدو هي ٢٠ :١ تقريباً مما يعني قدرة سكان هذه المناطق على مواجهة أي غزو .

الثانى : أن كل منطقة من مناطق استخدام الأرض تستطيع أن تقدم مساعدتها لعدد محدود من السكان الآخرين،لأن هناك حقيقة تقول ، إن المجموعات الاقتصادية الاجتماعية الثلاث الموجودة في عُمان لا تعيش فوق مستواها.. لذا فلا يمكن أن يزداد عدد سكان منطقة إلا بزيادة عائدات الأرض ،إذن فقد توازنت المناطق الاجتماعية الاقتصادية المختلفة في عُمان من تلقاء نفسها..هذا بالإضافة إلى أن تخصص كل منطقة سمح بالتبادل الاقتصادي وفي الوقت نفسه على الاكتفاء الذاتي داخل كل منطقة .

حدود الصحراء :

تظل منطقة البادية تمثل منطقة صراع ، يمكن أن يتطور بين الصحراء والخضرة ، حيث تتنافس مجموعات البدو بقوة على حقوقها في الأرض إلا أن هذه هي وجهة نظر البدو .. ولكن وجهة نظر القرويين المستوطنين ربما توضح لنا الموضوع بشقية ، فالحضريون يرون عُمان كلها كمنطقة صحراء يقاس فيها المستوطن بما فعله لكي يثبت موقعه .. ومن هنا يقولون بوجوب تقسيم أرض عمان إلى ثلاث حلقات . الصحراء للرعي ، والوسط لمناطق زراعة الأشجار ، ثم أراضي الزراعة ، وهم بذلك يضعون حداً للعلاقة بين البدو والحضر في تنظيم الملكية كما سنري بعد ذلك .

حقوق الملكية :

يمكن تقسيم الملكية الشخصية التي تباع وتشترى بحقوق كاملة إلى أملاك وأراض ، وللأراضي وثيقة أو « صك » يوضع بمجرد البيع أو الشراء ، وهذه الأراضي يمكن تحديدها في ستة أقسام : هي الأراضي

والأطلال و الأشجار والمياه والأفلاج والسواقي .

ويشير الأولان « الأراضي والأطلال » إلى الأرض نفسها ، ذات القيمة الاقتصادية .. والأشجار تعني النباتات الكبيرة ، وتمثل العنصر الثاني في إنتاج الأراضي والأشجار المثمرة هي فقط التي يمكن وضعها تحت كلمة « أملاك » ثم المياه « الآبار وأي أشكال أخرى » والأفلاج أنظمة الري ، والسواقي « قنوات توزيع مياه الري » وهذه تمثل التقسيمات الثلاثة للماء والسواقي التي تستخدم في الإنتاج الزراعي .. ويمكن أن تباع وتشترى كملكية ، وتفصيلات الملكية سوف نناقشها في الفصلين التاليين .

الفصل الرابع
الطرق القديمة لاستغلال الماء

تستغل مصادر المياه في عمان من خلال ثلاثة طرق هي : الآبار ، وأفلاج الغيل ، وأفلاج القناة .

الآبـــار :

رغم أن الآبار تستخدم في البلاد كلها للاستعمالات المنزلية ، والرعي ، ولأغـراض الري إلا أنهـا توجـد بالقـرب من السـاحل ، حـيث تشـارك في تنظيمات زراعة الأراضي إلى حد كبير ، وفي منطقة الباطنة الداخلية، توجد معظم الآبار في القرى في شكل يسمى بالزيجرة ، وفيـه يوجد زوجـان من الثيران ، أو الحمير ، يربطهما بالسطح حبل متصل بترس خشبى مثبت عمودياً على ركيزة بأربع قوائم ، أو ما يشبه ذلك فوق البئر ، ويتدلى دلو في البئر ، ويرتفع عند امتلائه بالماء ، ليصب في حوض ، حيث تحمل القناة « الفلج » الماء إلى المزارع .

والآبار الموجودة بالداخل لها أهميتها المحدودة ، وتستخدم بعض الآبار الموجودة في عُمان الوسطى في الزراعة ، أما آبار الجوف الشمالي فهي تستخدم في مياه الري ، وتستخدم في زراعة المحاصيل الموسمية .

أما اليوم فأهمية المياه التي تستخدم من الآبار بالمضخات وبالطرق الميكانيكية قد ازدادت ، وحلت محل الوسائل القديمة في رفع الماء ، واستغلت مناطق جديدة للزراعة بهذه الطرق ، ويعود الفضل في هذه التطورات للحكومة الجديدة في عمان .

وهناك عامل يؤثر في الاقتصاد الزراعي للأقليم وهو نقص العمل مما

يؤدي إلى عدم الاستفادة من الآبار التي تستخدم المضخات ، ليس فقط لعدم وجود تخطيط لإستخدام هذه الطرق الحديثة التي تنتج كميات كبيرة من الماء ولكن لأنها أيضاً تتسبب في ظهور عدد من الأراضي الفردية ، وهذا التغيير في الطرق والتنظيمات الزراعية ظهر بعد اكتشاف البترول .

وهذا الكتاب ليس متصلا بهذا الموضوع ، أو بموضوع الآبار في أنظمة الري القديمة في الجبل أو في منطقة الاستيطان . ولكننا سنناقش أهمية الأراضي التي تُرْوَى بنظام الأفلاج .

الأفلاج :

كلمة فلج ـ كما تستخدم في عُمان ـ جمعها أفلاج ، وهي اصطلاح شامل لنظام من أنظمة الري ، والكلمة مشتقة من جذور سامية قديمة ، تعني « تقسيم » وما يقابل فلج في اللغة العربية القديمة هو تقسيم الملكية إلى أنصبة ، ويمكن إطلاق الكلمة على نظام تقسيم المياه بين المساهمين . وهذا هو معنى الكلمة في عُمان ، إذ أنه عبارة عن تنظيم معين لتوزيع المياه بين هؤلاء الذين لهم حقوق فيها .

ولأن الكلمة نفسها لا تعطينا توضيحاً لشكل إمدادات المياه فقد أضاف المؤلف اصطلاح فلج الغيل ، وفلج القناة لكي يميز بين شكلين مختلفين من أفلاج عُمان .. ولا تقدم اللهجة المحلية نفسها مثل هذا التخصص للإتجاهات المحلية للسكان نحو الأرض .. وسوف نوضح هذا الموضوع فيما بعد .

وعلى عكس كلمة قناة فكلمة غيل في الاستخدام المحلي تعني الماء على السطح الحصوي للوادي ، وأحياناً تكون أفلاج الغيل أكثر من أنها قنوات بسيطة للصرف ، تأتي بالماء مباشرة من الوادي إلى المزارع القريبة ، ففي العديد من المناطق توجد الأراضي الصالحة للزراعة في منخفضات الوادي ،

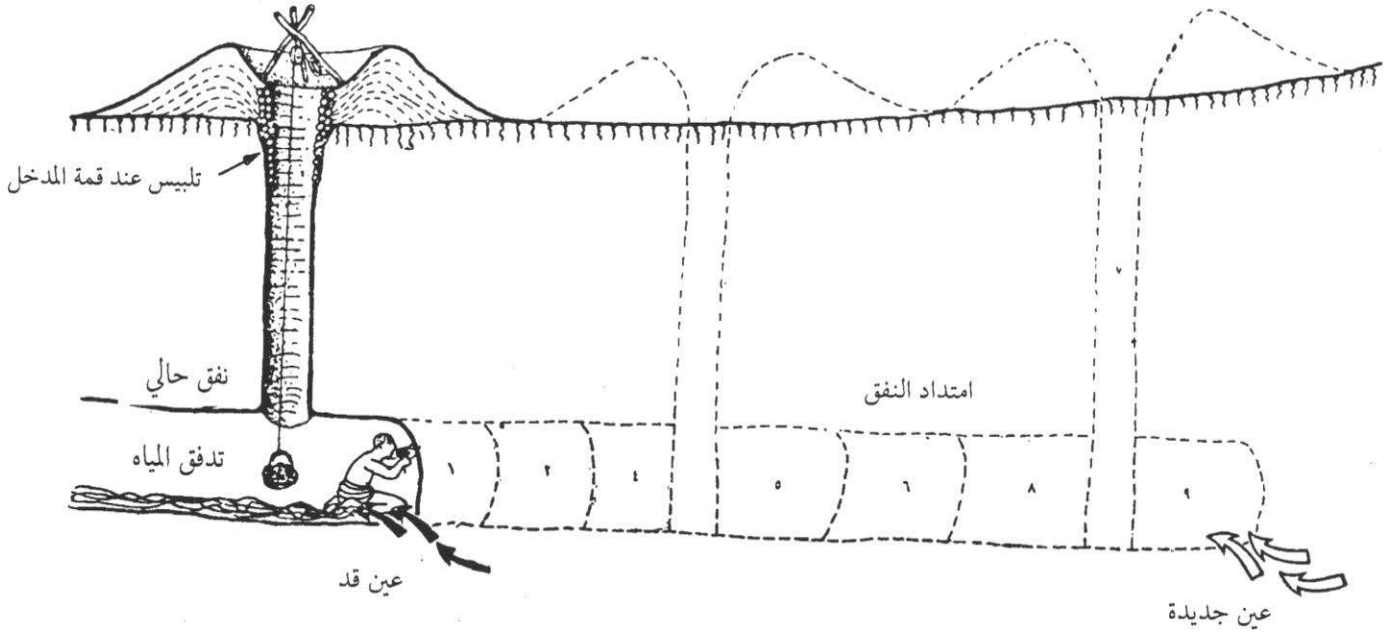

وسم يبين شكل الفلج ويوضح خطو ات العمل فى تمديده إلى منبع جديد

حيث تتجمع المياه تحت المجرى المائي من نقطة الجريان السطحي ، وعندئذ يجب أن تقام قناة خاصة للمسافات الكبيرة عبر جانب الوادي ، وربما كان هذا هو السبب في أن الأراضي الزراعية القائمة على أفلاج القناة تكون أكثر طولا من المناطق الجوفية لمنطقة الجبال .

وأحياناً ما تكون مشكلة العثور على مكان مناسب للزراعة أكثر صعوبة من الحصول على الماء .

القناة :

القناة عبارة عن مساحات توجد المياه في داخلها ، وطريقة بناء القناة هي نفس طريقة حفر المناجم،وقد تم بناء معظم القنوات التي تحصل منها المدينة على معظم مياهها الرئيسية في القرن التاسع والحادي عشر ،أساساً للحصول على الفحم ،ثم تم تفريغ هذه المناجم من الفحم،ثم ملئت بالماء، وتعود أصول الكلمة إلى الألف الثانية قبل الميلاد ، حيث مناطق المناجم ، وربما كانت المدن الموجودة على حافة الجبال من طهران إلى قزوين تمثل المستوطنات الأولى التى استخدمت فيها هذه الطرق كوسائل لإمدادها بالماء .

أمهات الآبار :

لبناء القناة يحتاج الإنسان أولا إلى تحديد منطقة مناسبة لكي تكون أساساً للبئر ، واختيار هذا الموقع يتوقف على النجاح أو الفشل في ظهور الماء، والموقع الأساسي للبئر يكون بعد تحديد عدد من العوامل،لكي يوضع حد للتكاليف اللازمة لاستخراج المياه من الآبار. . ولكن حتى بعد تحديد هذه العوامل فإنه ربما كانت المياه الجوفية الموجودة على سطح البئر أقل من المياه الموجودة في النهر المائي ، وربما كانت المياه الموجودة في البئر على أعماق قريبة مما يصعب عملية استخدامها .. وتقول التقارير المحلية إن أكثر

الآبار عمقاً هو أحد آبار الرستاق ، ويبلغ عمقها حوالي ستين متراً ،أما أكثر الآبار عمقاً في نزوى ، يبلغ أربعين متراً .. وكثير من القنوات لها أكثر أم واحدة .

الأنفاق ومنطقة القنوات :

بعد تحديد كميات الماء الصالحة تتم عملية مسح لخط القناة ، ثم يعاد حفر أنفاق لمصدر الماء كي يسهل تدفق الماء دون تآكل لجدران النفق ، ويجب أن تتم تهوية الآبار، لإصلاح التلفيات وعمليات التنظيف وكل هذا يساعد في صيانة الآبار ... ويعتمد طول النفق والقنوات التي تفتح على طبيعة الأرض في منطقة الجبال وربما توجد أنفاق طويلة لدرجة أن الإنسان يجد صعوبة في التفريق بينهما وبين أفلاج الغيل .

وعلى العكس منطقة الجبال فإن المناطق الأخرى لا تستخدم الأنفاق الطويلة ، بل على العكس يكون معظمها قصيراً فالأنفاق الموجودة في واحة البريمي تتراوح أطوالها بين ٣و٩ كيلومترات ، وهذه الأطوال تعتبر صغيرة جداً بالنسبة للقنوات الموجودة في بلاد فارس .

توزيع الطرق الفنية لاستغلال الماء في المناطق المختلفة :

هناك ثلاث طرق لاستغلال المصادر المائية :

فأفلاج الغيل توضح الفيضان السطحي ، بينما تستخدم القناة جزءاً من الفيضان السطحي والمياه الجوفية في الجبال ، ولا يوجد للقناة بديل في منطقة البادية بسبب تسطح الأرض من الفيضان الغزير ، لذلك تتم زراعة ساحل الباطنة عن طريق الآبار ، ولا تستخدم هناك الأفلاج .

ونستطيع أن نتحدث قليلا عن العلاقة بين سكان الباطنة الذين استطاعوا زيادة مساحة الأرض المزروعة هناك ، والسكان الذين طوروا مستوطنات

الأفلاج في الداخل ، فقد تم إمداد المستوطنات بعدد كبير من القنوات الإسمنتية ، وهذا يؤكد أن هؤلاء السكان لديهم بعض طرق ضمان الإمدادات المائية في منطقة الجبال ، حيث يتم إمداد القرى بمياه الغيل مع بعض القنوات ، بينما نرى أن أنظمة الري المستخدمة في المستوطنات على حافة هضبة الجبل الأخضر مختلفة إلى حد ما عن أنظة الري المستخدمة في الوديان والسهول ، ويمكن أن نفسر المشاكل التي نتجت عن استغلال العيون المائية عن طريق هذا الاختلاف ..وتدل صعوبات العمل بهذه الشبكة من القنوات في نظام الري على أن من طور مصادر المياه لهذه المستوطنات هو نفس الذي طور أنظمة إدارة الأرض المنخفضة .

وفي أي منطقة استيطانية في عُمان يبدو أن الإنسان كان هو المسئول عن استغلال الأرض هذا الاستغلال الذي كان قائما على مستوى مرتفع من المهارة في كيفية استخدام المياه .

أما تلك الاختلافات الواضحة في توزيع أنظمة الري فإنها تحتاج إلى تفسير أكثر « فإذا نحن ، وكمثال ، فحصنا خريطة عُمان ، لوجدنا عدم التساوي بين منطقة الجبال التي تروى بالآبار وبين ذلك الجزء الخارجي لمنطقة الاستيطان الغربية والتي سببها الاختلافات المائية بين المنطقتين ، ولكن بملاحظة خط مستوطنات القناة الموجود في الجزء الداخلي من الجبال وغير الموجود على الساحل فإن هذا التفسير سيكون أقل وضوحاً ...

فمن النظرة الأولى سيتضح أن سهول استغلال منطقة الباطنة الداخلية كانت هي الدافع لبناء القنوات في الداخل ، ولكن هذا تفسير جزئي أيضاً لأنه إذا كان كذلك فلماذا توجد القنوات الكثيرة على الوادي .

والجواب سيكون أن رأس المال وتكاليف العمل لم تكن هي العامل المحدد فقط ، إذن فاختلافات الموقع وطرق الري لا يمكن تفسيرها من خلال الأراضي فقط ، ولكن يجب البحث عنها في تاريخ استيطان الإقليم .

الاعتماد على القناة :

لا تقاس نوعية القناة بعمقها وطولها فقط ، ولكن أيضاً بمدى الاعتماد عليها ، والمعيار الذى يحكم به الناس على جودة القناة هو استمرارها في التدفق في أوقات قلة الماء ، ولسوء الحظ فإن معدلات تدفق المياه هذه غير متوافرة من الناحية الإحصائية ، وحتى بعض معدلات التدفق التي تم الحصول عليها في السنوات الأخيرة من القنوات التسع التي تمد واحة البريمي ليست ذات قيمة ، إذ أنه في تلك الفترة بالذات طرأت تحسينات كثيرة على عدد من الأفلاج ، وكان من المستحيل معرفة المناطق التي تأثرت بها ، رغم أنها لعبت دوراً هي الأخرى في اختلاف معدلات التدفق .. ومع هذه الأهمية لتدفق مياه القناة في نوعيتها فهناك أيضاً عامل هام ، وهو طول حياتها :

التغيرات الطبيعية التي أثرت في تدفق القنوات :

من بين الأسباب الطبيعية التى يجب أن نبحثها هي تلك الأسباب التي كانت سبب هجرة السكان لأراضي القنوات ، وهل كان لهذا تأثير على تغير الماء في الأقاليم ؟

ومن النظرة الأولى تظهر استحالة تدخل السبب ... حيث إن نوعية المعلومات التي نحتاج إليها في مثل هذه الدراسة لم نستطع الحصول عليها ولكن لوجود معظم قنوات عمان في الأقسام العليا من الوديان فإن نوعية الماء لاتهمنا بقدر ما يهمنا نوعية الجداول الزمنية وهي ضرورية لدراسة التغيرات الطبيعية التي أثرت على أنظمة الري ، في واحات الحسا والخارجة ، وإذا تجمعت أدلة كافية بخصوص الثلاثة آلاف عام الأخيرة فإنه يمكن عندها أن نكمل بحثنا .

التغير في المناخ :

يجب أن يؤخذ موضوع التغير المناخي في الاعتبار .. حيث إن تلك الاختلافات المناخية التي قدمها أحد العلماء المعاصرين عام ١٩٥٧ في أحد أبحاثه تقدم توضيحا شاملا للأقاليم ، وهي تقدم توضيحاً لظروف الجفاف التي كثيراً ما تكون صورة لما عليه الحال الآن ، وهي تعود إلى فترة ما قبل أول مستوطنة للإنسان في المجتمعات الفردية والمحددة بالفترة من ٦٥٠ ق . م إلى ٥٠٠ ق.م ، وإنه بالبحث يحتمل أن أمطار ذلك الوقت ربما كانت مثل الأمطار الموجودة الآن وربما كانت درجات الحرارة مرتفعة كثيراً عن المعدلات الحالية .. ويوضح هذا أن المناخ ليس ثابتاً .

ويجب أن نلحظ أثر عصور الجفاف في جنوب شرق عُمان فإقليم عُمان يتميز بحساسيته الشديدة ، وسرعة التأثير ، ففي منطقة الشرقية ، التي تعتبر هي منطقة الاستيطان الأساسية ، التي تعتمد على القنوات في عمان ، فإن السكان يهجرون القرى ، ولكن سرعان ما تستوطنها مجموعات جديدة .. ولا يوجد دليل تاريخي واحد لتأثير الظروف المناخية التي أثرت في إقليم الشرقية على شكل من مستوطنات الشمال .

وقد تسببت فترات الجفاف الطويلة في تقلبات معدلات المياه ، مما أدى إلى هجرة بعض مستوطنات القناة في الحدود الخارجية لمنطقة البادية وربما سببت أيضاً قلة مستوطنات الجزء الجنوبي الشرقي .

وقد تأثرت معظم مستوطنات القناة إلى حد كبير بالتغير المناخي ، وإن كان هذا التغير المناخي لا يعد سبباً فى تقليل الأراضي المزروعة في عمان الداخلية ، أو أنه على الأقل ، لم يكن سبباً مباشراً و إن كان واحداً من العوامل التي أدت إلى هجرة المستوطنات الخارجية إلى داخل الأقاليم ، مما أثر فى تغير التنظيم الإنساني في أرض الاستيطان .

التغير في مستوى الماء في أحواض الصرف :

ربما كان للتغيرات المحتملة في الماء فى الأقاليم اتصال بتقلبات مستوى ماء البحر في تلك الفترة التي نتحدث عنها ، ولكن بالتأكيد أثناء أواخر العصر البليوبيني كان هناك ارتفاع في مستوى سطح البحر ، ومنذ عشرين ألف عام كان الخليج عبارة عن أرض جافة ، وامتد شط العرب حتى وصل إلى خليج عُمان وتقدر هذه المسافة بثمانمائة كيلومتر .

العوامل الطبيعية المؤثرة في تدفق القناة :

هناك عدد من العوامل التي أثرت في انخفاض مياه القنوات ، وتعود جميعها ، إما إلى التوسع في استغلال القناة أو إلى القناة نفسها ، ولقد تأثرت كميات المياه بارتفاع مستوى الأرض بسبب تراكمات الطمي ، ولكن يجب أن نذكر أن ازدياد مياه الأمطار يزيد من مخزون المياه الجوفية الخاص بالقناة ، أما معظم أسباب قلة الفيضان فيمكن أن نحددها في مناطق الضمور الكربونية .

وتوضح بعض الأبحاث التي أجريت على قنوات الري في عمان مدى سرعة إنشاء هذه القنوات ، غير أن هذه الأبحاث تبين أن بعض أجزاء الطبقات الصخرية قد أصبح من العوامل المعوقة لهذه القنوات ، أما السبب الآخر فيكمن في انتقال الرمال ، الذى حول مستوطنات القنوات إلى مناطق خليجية ، فلفترة ثلاثة أشهر تكون هناك حركة انتقال للرياح ، ولكنها ، وفي معظم الفترات ، تكون باتجاه منطقة الجبل .. وهذا ربما يعطينا فكرة عن تهديد الرمال لأجزاء من شمال عُمان وربما البادية أيضاً وطريقة مواجهة الرمال هذه تعتبر مشكلة كبيرة ، حيث أن خط الأفلاج ليس هو فقط الخطر ، ولكن منطقة الاستيطان بأكملها يشملها الخطر ، لذلك بدأ بناء البيوت الطينية والأسقف من جريد النخل .

وباستثناء هذا التهديد من الرمال فكل العوامل الأخرى المؤثرة في تدفق القناة قليلة الأهمية ، ولا يمكن مقارنة أخطارها بالخسارة التي يمكن أن تحدث للنقطة الضعيفة في القناة ، وهي الأجزاء المنخفضة .

أضرار الأجزاء المنخفضة في القناة :

إن أهم تهديد يواجه القناة هو الفيضان ، وإذا كان القسم المرتفع من القناة مقوى بالأسمنت أو الصخور الموجودة بها فإن الجزء المنخفض لا يستطيع أن يتحمل مثل هذا الفيضان ، لذلك تصيب الخسارة معظم قنوات عُمان ، وكذلك تفشل الأفلاج القديمة في الصمود للفيضانات .

حجم مستوطنات القناة واستخدام الماء فيها :

قبل الانتقال إلى أشكال التنظيم الإنساني سيكون من الأفضل أن نأخذ في اعتبارنا حجم مستوطنات القناة واستخدام الماء فيها . ويختلف الاستخدام التقليدي للأراضي الزراعية في مستوطنات القناة من مكان لآخر ..ففي إقليم السر والجوف الأعلى ، حيث يختلف تدفق الماء عنه في وسط عُمان ، توجد مناطق واسعة لزراعة القمح والذرة ، ولكن يقل هذا التدفق في عُمان الوسطى ، ويستخدم في زراعة أشجار البلح حيث تساعد المياه الوفيرة بالنسبة لهذه النوعية من النبات في إنتاج أجود أنواع التمر والمسافة بين كل شجرة نخيل و الأخرى يجب أن تكون عشرة أمتار .

والعماني يعلم جيداً أهمية عدم ازدحام أشجار النخيل ، ولكن السبب الأساسي في وضع أشجار النخيل متجاورة هو ندرة الماء ، وللحق فإن معدل ما تنتجة شجرة النخيل في هذا النظام يقل ، ولكن كمية الماء المستخدمة في الزراعة المزدحمة تقل ، وكذلك باقي النوعيات ككل زراعة كثيفة ، والزراعة الكثيفة توفر العمل أيضاً حيث إن كل وحدة تتكون من ثماني أو تسع شجرات نخيل يكون ريها كوحدة منفردة . وتتطلب كمية قليله من

السماد ، وذلك عامل هام فى منطقة ترتفع فيها أثمان السماد ، بسبب تكاليف نقله المرتفعة ، وهي توفر أيضاً الأرض حيث لا تزرع في عُمان أية محاصيل ، عدا القليل من البرسيم .

ونتيجة لهذا الاستخدام للأرض نجد أن الماء في أوقات الوفرة يرتفع إلى عدة ملليمترات ، مما يسبب مشكلة جديدة . وهي مشكلة الملوحة ، ولكنها ليست واضحة في معظم الأماكن و لأن الماء عذب والتربة يتم تصريفها جيداً ، أما قرب الساحل فتزداد الملوحة تبعاً للري والتربة ، أما في مستوطنات الداخل من عُمان الساحلية فكلما كان الماء يستغل أكثر فإنه تظهر دلائل لزيادة ملوحة التربة ومياه الآبار ، ولكن هذا إلى حد ما لا يؤثر في أشجار النخيل التي تتحمل الملوحة .

ولا يوجد لدينا الدليل الكافي للري الصحيح لأشجار النخيل في عُمان فهذه الأشجار يمكنها أن تتحمل الظروف الجافة ، ولكنها في الوقت نفسه تحتاج إلى كميات ماء لا حدود لها ، وتؤكد التجارب أنه تبعاً لاختلاف الماء يختلف نمو شجرة النخيل ونوعية ثمارها .

والاختلاف في ري النخيل في عُمان كبير جداً، تبعاً لنوعية الماء وكمياته، ففي شمال عُمان حيث توجد الأفلاج يتغير دوران الماء في الصيف عنه في الشتاء،وفى واحة البريمي يؤكد المسئول عن توزيع الماء هناك أن الري الواجب لشجرة النخيل الكبيرة هو ثلاث ساعات كل عشرين يوماً في الصيف .

بينما تروي أشجار النخيل في البادية كل ثلاثة أيام ، وفي الباطنة يتم الري كل أربعة أو خمسة أيام خلال العام ... وفي وقت ندرة الماء فإن أشجار النخيل كلها تعاني من قلة الري ... والقاعدة العامة المستخدمة في ري أشجار النخيل في عُمان هي « أعطها كل ما يصل إلى يديك وما

تستطيع أن تحصل عليه » .

أما أكثر محصولات عُمان أهمية فهو« القت »ولأنه يحتاج إلى كميات وفيرة من الشمس فهو يزرع في أحواض خلف أشجار النخيل وهو يحتل المنطقة الخارجية للأرض التي تروي باستمرار . وهو يحتاج إلى كميات كبيرة من الماء ، ويروي كل ثلاثة أيام ، وحتى تتوافر احتياجات زراعة هذه المحاصيل في عُمان يجب أن يراعي المخططون أهميتها عند تقدير التطور الزراعي لعُمان في المستقبل .

الفصل الخامس
تنظيم الأفلاج

من الواضح أن نظام رى القناة قد وضع سماته المميزة على المجتمعات المعتمدة عليه ، فمصالح سكان قرية معزولة في الصحراء تعتمد على خط رفيع للمياه مستمد من المياه الجوفية ، ويشكل هذا تنظيماً اجتماعياً مختلفاً تمام الاختلاف عن تنظيم أولئك الذين يعيشون في ساحل الباطنة.. وهذان الشكلان من الاستيطان يختلفان اختلافاً رهيباً عن المناطق الأخرى في الشرق الأوسط حيث تنظم المجتمعات هناك على أساس استغلال الماء من الأنهار ، ورغم وجود مظاهر للتنظيمات السياسية والاجتماعية والسياسية القائمة على القناة في عمان ، فالحقيقة أنها تعد قليلة بالنسبة للتنظيمات في مناطق أخرى من الاستيطان .. ولفهم مثل هذه الاختلافات فمن الضرورى دراسة بعض التفصيلات عن تنظيم الأفلاج في عمان .

لذلك فسنبدأ بدراسة تخطيط مستوطنة الأفلاج ، ثم أسس الاشتراك في الماء ، وطريقة تمويله وتحديدها ، ثم أخيراً تقسيم العمل والمسؤليات في نظام الري .

تخطيط الفلج ـ الفلج والبلاد :

على أعلى قمة الفلج توجد الفتحة التى يتم سحب مياه للشرب منها .. وهذا هو الاستخدام الأول للماء ، ثم يبدأ سريان المياه في قناة تتجه نحو القرية حتى يصل الفلج للمنطقة المزروعة ، وتوجد مناطق الاستيطان في نهاية الفلج ، حيث المزارع الكبيرة ، ثم يفيض الفلج خلال المناطق المزدحمة بالمبانى . واستعمالات الفلج ، والتي تقدم له التسهيلات من أجلها هي ماء

الشرب ، ثم أحواض الاستحمام ، وأخيراً مغاسل الموتى . ولا يسمح بتحويل الفلج في المناطق المسكونة للأغراض الخاصة ، ولا يمر تحت المباني، ولكنه يمر تحت المساجد حيث تستخدم مياه الفلج للوضوء.

ويتضح من خلال هذا الوصف الموجز ، أن مياه الفلج تعتبر كملكية عامة في البلاد .. لا حقوق للأفراد فيها ، واستخدام الماء للأغراض المعيشية وسقاية الحيوانات .

وتوجد بعض الآبار لزيادة كميات الماء للاستخدام الداخلي وأيضاً لكل مجد في الغالب آثاره الخاصة به ، وتستخدم هذه الآبار أيضاً كبديل لماء الفلج ، وخاصة حين يتعرض الفلج للهجوم مما يؤدي إلى قلة إمدادات الماء .. وإن كانت السيطرة على فتحات الفلج العليا هي غالباً تكون مفتاح السيطرة على المخالفين من سكان المستوطنات .. وفي الحروب القبلية تبدو أهمية الآبار لحياة مجتمع الأفلاج ، وخاصة وقت التعرض لهجوم خاطف يسيطر على مياه الأفلاج .

الفلج والمزارع :

ويعتمد عدد القنوات الأولية للماء على مستوى التدفق في الفلج حيث يوجد اختلاف كبير في التدفق وتفتح هذه القنوات عند توافر الماء ، وفي الأراضي التي تُروْيَ بهذا الماء توجد محاصيل القت والخضروات ، ويمكن أن تتفرع عدة قنوات جانبيه من الشبكة الرئيسية للقنوات ، وتَرْوِي هذه القنوات الجانبية عدداً من الحدائق ، وتتفرع بدورها إلى قنوات أصغر تمد الأفراد بحاجتهم .

ومسئولية تنظيم الفلج ، بصرف النظر عن قنوات الشبكة الرئيسية ، تقع على عاتق الأفراد ، فعليهم تنظيف القنوات الصغيرة وإصلاحها ، حيث إن

كميات الماء التي يمكن فقدها في القنوات الرديئة يصل إلى ضعف كميات الماء المفقودة في القنوات التي يتم تنظيفها وإصلاحها ، نظراً إلى أن عدم تنظيف القنوات يؤدي ، ليس فقط إلى نقص كميات المياه اللازمة للحدائق ، ولكن أيضاً إلى زيادة ملوحتها .. والعمانيون لهم علم بأهمية هذا .

أسس تقسيم المياه :

وتعتبر أنظمة تقسيم مياه الأفلاج وطرق توزيعها معقدة للغاية ، حيث نجد اختلافاً في هذه الطرق من قرية لقرية ، وسوف تواجهنا صعوبة كبيرة في تنظيم حقوق الماء .

ولفهم هذه الاختلافات سنحتاج إلى جولة في بعض التفصيلات ، حيث إن هذه هي الطريقة الوحيدة لفهم كيفية توصيل مجتمع الأفلاج إلى حل لمشكلة تقسيم مياه الري بشكل عادل ، بين العدد الكبير من المشتركين مع محاولة هذا المجتمع في نفس الوقت العمل نحو إيجاد أفضل استخدام للماء .. بهذا فقط نستطيع فهم بعض المظاهر الأساسية للتنظيم الاجتماعي للقرية العمانية .

مستوى الدوران وأنصبة المساهمين :

إن أساس كل أنظمة توزيع الماء في عُمان هو التناوب ، أي الدائرة التي يتم بواسطتها توزيع الماء حول أراضي الأفلاج .

فعندما نقول إن الفلج يدور أو دوران الماء ،فنحن نعني أن الدائرة تأخذ عشر فترات كي تكتمل .. وفي معظم طرق توزيع المياه توزع المياه على الحدائق بشكل منتظم،فلكل قطعة أرض فترة محددة تعين لها ،وقد حددت أصول التنظيم الأساسي للدوران للمشاركين فيه،ويمكن توضيح هذا بالمثال التالي :

أفترض أن ثمانية من المشتركين سيساهمون في بناء فلج ويقتسمون الأرض والماء فيما بينهم فإن عليهم أن يقسموا الأرض على جانبي القناة إلى ثماني قطع ، ثم تقسم كمية المياه كلها لكل منهم بدوره لمدة يوم وبعد ذلك يمكن أن نلاحظ أن الدوران سيكون لمدة ثمانية أيام مع تحديد كل يوم باسم صاحبه .. وبذلك تصل مياه كل مشترك إليه في مكان وزمان محددين ، عن طريق شبكة قنوات توزيع الماء المتصلة بالفلج نفسه ، أما ما يحدث داخل قطعة الأرض فهو ليس من عمل منظمي الفلج ، حيث إن ذلك عملا فردياً ... وإذا لم يتفق المشتركون على إعادة التنظيم فالفلج يستمر في دورته كما وضحنا آنفا .

مشكلة المساهمة المتساوية في الأرض والماء :

إن التخطيط الطبيعي للأرض المزروعة حول مصدر مائي ثابت كالبئر هو الدائرة ، و أفضل الطرق الملائمة لتقسيمها بين المساهمين هو تفريقها إلى قطع دائرية ، تُروْىَ كل منها بقناة نصف دائرية ... ويقدم مثل هذا التنظيم تقسيماً بسيطاً لكل من الأرض والماء في نفس الوقت ، وهو يقلل بقدر الإمكان من كميات الماء التي تفقد خلال النقل ، أما في الفلج حيث يفيض الماء بغزارة فإن النظام الطبيعي للري هو تحويل المجرى إلى حدائق المساهمين على جانبي القناة .

ولتحديد النقاط التي تمت مناقشتها سنوردها فيما يلي :

١ ـ الفلج هو شبكة من القنوات مصممة لسد الماء في أماكن معينة، وبجداول زمنية محددة ، وبينما يتحمل منظمو الفلج مسئولية التأكيد من عمل هذه القنوات بكفاءة فهم ليسوا مسئولين عما يحدث للماء داخل الحدائق والعمل الأساسي لقنوات الفلج الصغيرة محدد ،ومنفصل

عن شبكة توزيع الماء وهي التي يمكن أن تختلف طبقاً لما يريده المالكون .

٢ ـ إن أبسط طريقة لتقسيم فيضان الفلج أنصبه متساوية تتم بواسطة سلسلة من التحويلات للقناة الرئيسية .

٣ـ الحد الأقصى لأنصبة تقسيم الأرض التي يتم ريها بالماء يكون تبعاً لأساس التقسيم المتساوي للأرض والماء ، وهو ثمانية أنصبه (اثنان لكل جانب من التقسيمات الأربعة للقناة) ويعطي عدد أقل من التقسيمات استخداماً أفضل للأرض والماء .

٤ ـ أجهزة قياس كميات المياه التي يحصل عليها المساهمون غير مستخدمة في عمان .

نصيب الفلج :

يجب أن يكون لكل الأفلاج تنظيم معين للتأكد من المحافظة على نظام الري ، وفي الأفلاج الصغيرة حيث المالكون قليلون فيمكن ترتيب ذلك أما في مناطق الأفلاج الكبيرة ذات العدد الضخم من المساهمين فيجب أن ينشأ شكل ما من أشكال النظام ... إذ أن تنظيم هذه العملية يعتمد على مجتمع الأفلاج ككل ، والقضا هو نصيب الدوران ، الذي يجمع لتنظيم الفلج ، وتتم إدارتة بواسطة الوكيل ... وفي بعض الأفلاج التي تتوافر فيها المياه يتم تحديد هذا النصيب على الأرض ، ودخل بيع المنتجات ، ولكن في معظم الحالات يكون نصيب الفلج من الماء فقط .

وفي بعض الأفلاج يقوم الوكيل بتحديد أنصبة الفلج .. ولكن هذا القضا يتطلب اتفاقاً من المشتركين الأساسين في الفلج ، وعندما يتعرض البعض يحال الموضوع إلى القاضي الذي يبني حكمه واضعاً نصب عينه المصلحة

العامة لمجتمع الفلج ، وبمجرد أن يحكم القاضي يصبح النصيب (القضا) وقفاً ، ويستخدم لما وضع من أجله، والاستخدام الأول بالطبع هو خدمات الفلج ، وفي بعض القرى يستخدم فائض المياه للضيوف والفقراء وما شابه ذلك .

أما نصيب الفلج والذي لا يعامل كوقف فهو يسمى بالزائد ... والقضا والزائد يستخدمان للاحتياجات العادية للفلج وأيضاً للطوارىء ... فحينما ينقص تدفق الفلج ويحتاج إلى عمليات مكلفة لإعادته إلى مستواه فإن هذه التكاليف تدفع من القضا والزائد .

تقسيم العمل والمسؤليات في القرى العمانية :

لكل قرية في عُمان نظامها الخاص بالعمل الزراعي وأعمال الري غير أن هناك استثناءين لهذه القاعدة .

الأول : هو العمل الذي تقوم به مجموعات البدو في الداخل ، وفي قرى الصيد بالقرب من الساحل ، والذي يستخدم في بعض الأماكن للمساعدة في الحصاد .

الثاني : هو أنه يجب على القرى أن تستفيد من استخدام ما ترسله للخارج من أعمالها المتخصصة القائمة على الأفلاج .

والجزء التالي هو عبارة عن ملخص لطريقة تنظيم العمل الزراعي ، والأفلاج في قرى وسط عُمان ، ويتضح منه أن المسئوليات تختلف من مكان إلى آخر في عُمان .

الزراعة والرعي :

يقوم الرجال بمعظم العمل الزراعي ، أما النساء والأطفال فيعهد إليهم

بهمات بسيطة مثل جمع القت أو رعاية الغنم والماعز ، أما أعمال الري ورعاية أشجار النخيل فهو عمل الرجال ، ورغم أن معظم الذين يعملون في الأرض في عمان يطلق عليهم « البيادير ومفردها « بيدار » فواجبات البدارة الحقيقية تختص بالرعي ، ورعاية أشجار النخيل ، فالبيدار هو الذي يلقح الزهور الأنثوية ، ويقطع التمر الناضج ، ويسقي أشجار النخيل ، ويأخذ نظير ذلك جزءاً من التمر الذي تنتجة كل شجرة ، وهو لا يرتبط بعمل واحد ولكنه يعمل فى عدة مزارع .

وبسبب هذه المهام الكثيرة فالبيدار يأخذ في النهاية جزءاً من المحصول (وإن كان نظام العمل هذا قد انهار ،بسبب نقص الأيدي العاملة في القرى) . وراعي الحيوان يعهد إليه بالرعي ويأخذ أجراً محدداً عن كل رأس شهرياً ، بالإضافة لما يحصل عليه من هبات في الأعياد و إن كان في بعض القرى تتولى البيوت بنفسها مسئولية رعاية قطعان القرية ، كل بيت بدوره، حيث ترسل القطعان للخارج في كل صباح لترعى في الأعشاب الطبيعية ، ثم تعود بعد الظهر إلى مالكيها الذين يستحلبونها ، ويعطونها كميات طعام إضافية .

موظفو الأفلاج :

يختلف عدد موظفي الأفلاج تبعاً لحجمها وطريقة إدارتها .. وفي الأفلاج الصغيرة يقوم شخص واحد بكل العمل ، ولكن في الأفلاج الكبيرة تقسم المسؤليات بين عدد من الموظفين .

ويوجد الوكيل على رأس تنظيم الفلج الكبير ، وهو مسئول عن التمويل وهو الذى ينظم بيع ماء الأفلاج ، وهو الذي يديرها ، ويقرر أن خدمات الفلج كافية أم لا ، ولذلك فهو يتقاضى راتباً من دخل الفلج ، وهو يقوم

بواجباتة عادة دون استشارة المساهمين ، ولكنه إذا وجد شيئاً ضرورياً خاصاً فهو يرتب اجتماعاً لمالكي الفلج ، ويناقش الموضوع ، وإذا احتاج الأمر إلى قرار فهو يصدره في الفور واللحظة ، وبجانب هذا الوكيل يعمل عدد من العمال ، منهم من يقوم بتخمين وجود الماء و منهم من يقوم بإصلاحات الفلج وشق الصخور ... وهؤلاء يتقاضون أجراً يومياً .

وهناك العريف الذي يقوم بمسئولية توزيع الماء ، ومعهم أمين الدفتر وكاتبه ، والدلال الذي يساعد الوكيل في بيع القضا والزائد .

الأحكام القضائية :

يعمل المجتمع القروي عادة في تناسق نسبي ، قائم على إدارة الفلج وأراضيه رغم توافر أشياء أخرى . وعندما ينشأ نزاع وتستحيل تسويتة يحال إلى القاضي أو إلى أي موظف حكومي آخر .. وتستقي القرارات التي يتم التوصل إليها أحكامها من العرف والعادة . ومعظم القضايا التي يحكم فيها القضاء هي ، إما قضايا خاصة بالماء ، وأنه حاجة ضرورية للمجتمع ويجب ألا يعرقل استخدامها شيء و أما قضايا خاصة بإجراءات نزاع ، تخص المصلحة العامة لمجتمع الفلج ، ولكن كل هذه القضايا يتعاون أطرافها .

الفصل السادس

مزون « الإسم الفارسي لعمان »

لقد وضح من خلال العرض السابق وجود تناقض بين استخدامات طرق الري وهي التي تبدو مناسبة جدا لشكل البيئة الطبيعية الموجودة في عُمان ، وإنه ليبدو أن تنظيم الأرض الحالي غير كاف وبخاصة بالنسبة للتكيف مع متطلبات شبكة قنوات الفلج .

أما أساسيات هذه الاختلافات فهي كما يلي :

أولا : نظام الملكية في القبائل الصغيرة في وسط عُمان يتناقض تناقضاً ظاهرياً مع نظام الري الذي يتطلب استثماراً رأسماليا كبيرا.. فمثل هذا الشكل من أشكال ملكية الأرض يمثل الشكل المضاد لنظام الملكية الاقتصادية ، أو علاقات الملكية التي تميز تاريخ ملكية الأرض في بلاد فارس ، حيث القناة هي النظام الأساسي للري هناك .

ثانياً : الإدارة السياسية في عُمان غير متوافقة مع مثل هذا النظام للري .ويصف « بوليبس » طريقة الحكام الفرس في الاستفادة من أرضهم ، خلال استخدام القنوات ، حيث يوضح نوعية الظروف المطلوبة لوضع الأسس الاقتصادية للدولة ، فقد جعل الفرس الاستمتاع بأرباح الأرض لسكان المناطق التي لا يوجد بها ماء .

ثالثاً : ليس لدي سكان عمان الحاليين أية فكرة أو معلومات حقيقية عن بناء القنوات ، أو عن تقسيم الأفلاج ، التي يقومون ببنائها بالبساطة الشديدة ، فمعلوماتهم عن طرق البناء الرئيسية

ومعلوماتهم عن طرق استخدام الماء ضئيلة .

رابعاً : يجهل السكان المحليون تماماً تاريخ القناة ، وهم يردونها إلى الملك سليمان بن داود ـ أحد أنبياء اللّه سبحانه وتعالى ـ ويقولون إن الجن هم الذين سخرهم اللّه لسليمان عليه السلام وهم الذين بنوا القنوات .

خامساً : لا يفرق العمانيون بين نظم الري المختلفة ، فالقناة ـ مثل أي مصدر آخر للماء لديهم ـ هي فلج يجب تقسيم مائه ، كما تقسم ثروة المجتمع ، التي منحها اللّه لهم ، ولا يحاولون فهم أي شيء عن طريقة عمله ، أو بنائه ، ويكتفون بالمحافظة عليه كما أوضحنا آنفا .أما الآن فلكي نفهم كيف نشأت هذه الاختلافات ، وكيف يختلف تنظيم الأرض في وسط عُمان عنه في شمالها ، ويختلف أيضاً بصورة واضحة مع جيرانها في فارس ، وفي حضرموت .. فيجب أولا أن نلاحظ شكل الأرض من ناحية السطح ، وأن نحاول قدر الإمكان تقدير تلك العمليات التي أثرت في المجتمع العماني وفي نظرتة للأرض .

وستتم ـ بإذن اللّه ـ مناقشة كل هذه الموضوعات في النصف الثاني من الكتاب ، حيث تتم مناقشة ثلاثة عوامل أساسية ، يعتقد أنها كانت مسئولة عن التنظيم العماني .

وهي التنظيم العام المتصل بفترة بناء القنوات ، ثم أثر الإباضيين على التنظيم ، وأخيرا التنظيم الاجتماعي القبلي .

وموضوعنا الآن في هذا الفصل هو الأول ، وهو محاولة اكتشاف شيء ما عن أصول القناة في عمان ، وذلك لكي نعرف من الذي بناها ، وأين ،

ومتى ، وماذا كان أشكال تنظيم الأرض متصلا بفترات إنشاء القنوات .

أصل القناة في عُمان :

هناك عدد من الأسباب تضطرنا للعودة إلى العصور قبل الإسلامية ، لكي نعرف متى بنيت قنوات عمان ، حيث يكمن دليل واضح في الفترة الجاهلية نفسها .

ففي المحل الأول : فإن دراسة الأماكن التي ذكرتها المصادر القديمة تقودنا إلى أن أسماء كل المستوطنات الرئيسية في عُمان قد حددها زمن الحرب الأهلية، في نهاية القرن التاسع ، وربما ارتبطت هذه الأسماء بأحداث الحرب الأهلية ، حيث أن عددا كبيرا من هذه الأماكن وجد بسبب وجود القنوات فيه .

وهذا يجعلنا نعتقد أن شبكة قنوات الري قد أقيمت على الأقل في أوائل العصور الإسلامية .

وفي المحل الثاني : فإن هناك بعض الآثار التي توضح أنه في ذلك الوقت كانت الأراضي التي تُرْوَى أكثر بكثير مما هي عليه الآن .

حقا إن المصادر التاريخية القديمة لا تقدم لنا دليلا على الفترة الأساسية لبناء القنوات أثناء العصور الإسلامية ... ورغم أن هناك الكثير مما نستطيع قوله عن تدمير الأفلاج في ذلك الوقت ، لكن هذا الدليل لا يمكن أخذه في الاعتبار ، حيث إن فحصا جيداً للمصادر القديمة سوف يؤكد لنا ، أن تطور الأراضي على نطاق واسع ربما حدث منذ الألف وثلاثمائة عام الأخيرة ... ورغم هذا فإن المعلومات التي تفيدنا للحديث عن هذا محدودة جدا .

وفي تاريخ عمان تنقسم الفترة الإسلامية إلى فترتين للامامة ، وعدد غير

كبير من الفترات قليلة الأهمية خاصة بالإمامة أيضا .

وباختصار كانت فترة الإمامة تعمل كالآتى :

في فترة الإمامة الأساسية الأولى ـ اتحد السكان تحت قيادة أحد الأئمة الأقوياء ، وفي ذلك الوقت كانت أرباح العمانيين من السيطرة على الساحل وفوائد التجارة عبر البحار تدخل في اقتصاد البلاد ... وكان بعض هذه الأرباح يتم استثماره في الأرض ولكن بطريق رأسمالي ، مما شجع على التنافس للسيطرة على هذه الثروة ، ولهذا السبب ضعفت أسر الأئمة وعادت الحزبية القبلية ، ثم في النهاية انهارت سلطة الإمام ، حلت محلها سلطة أخرى ، هي سلطة الملوك الذين استطاعوا السيطرة على الدولة .

وفي هذة الفترة انقسم العمانيون ما بين تجارة بحرية واقتصاد داخلي في القرى ، مما أعطي الفرصة لأخذ ملكيات الأرض ، فعانى العمانيون كثيراً من تلك الأوضاع ، إلى أن استطاع الإباضيون أن يعيدوا للقبائل شيئاً من قوتها ، لذلك قام رجال القبائل بمساعدة أحد الأئمة الأباضيين الذي استطاع إعادة بناء حكومة قوية ...

وفي بداية فترة حكم الأئمة الأولى فقط حدثت تطورات كبيرة في الأرض ولذلك فهناك فترتان طوال العهد الإسلامي ، هما اللتان يمكن إعتبارهما كعهود جديدة ، يمكن أن يكون بدء القنوات قد تم فيهما ..

الأول : هو العصر الذهبي للإمامة الأولى في « القرن التاسع » ..وإن الصفة الغالبة هناك هي أنه رغم وجود الدليل على أن هذه الفترة هي الفترة التي طور العرب فيها تنظيما جديداً أساساً للأرض وتنظيم الأفلاج ... غير أن هذا الموضوع لم يرد فقط في الموضوعات التاريخية المفصلة لبناء القنوات ، ومن ناحية أخرى فهذا لا يعني عدم وجود بناء للقنوات .

لكن الدليل الإيجابي الخاص بالمنطقة الزراعية يوجد في منطقة صحار وهي حالة خاصة جدا ، حيث إنه رغم أن هذا البناء ازدهر في فترة الإمامة الأولى فإن تطوراته الرئيسية قد حدثت أثناء فترة سيطرة الأجانب ، التي أعقبت سقوط الإمامة ، ومن غير المحتمل حدوث أية إضافة لمنطقة الاستيطان في عُمان الداخلية أثناء الإمامة الأولى ... لأن هذه الفترة اتسمت بأنها كانت فترة إعادة البناء ... ورغم هذا فإن كل شي قد انهار في الحرب الأهلية التي أنهت الإمامة الأولى ، في العقد الأخير من القرن التاسع .

وأما الفترة الثانية التي يجب أخذها في الاعتبار كفترة لبناء القنوات فهي فترة إمامة اليعاربة ، ودليلنا هذا يحتاج إلى فحص دقيق ، حيث إنه بالتأكيد من خلال كل الوثائق المكتوبة والتقاليد ؛ التي يقولها أهل البلاد ، نجد أنه حدث تطور كبير للأرض في ذلك الوقت ، ومن بين الأعمال التي تم تنفيذها تلك التطورات الواسعة التي حدثت في الباطنة ، وإعادة بناء أعداد كبيرة من الأفلاج . وأيضاً دخول عدد من المحصولات الجديدة ... حيث تشجع الفلاحون على أن يحسنوا أراضيهم من خلال تنظيم الفلج ، وحيث استثمرت طبقة من التجار بالاشتراك مع أسرة اليعاربة أموالهم في الأرض وتحسينها ، حتى لقد أصبح أئمة اليعاربة أثرياء جداً ، وإنه ليقال ، إن واحدا من الأئمة اليعاربة امتلك ثلث حقوق الأرض في عمان .

ولكن النقطة الهامة هي أن كل التطورات كانت محصورة في أحياء الباطنة وإعادة زراعتها ، وتعمير المستوطنات المهجورة وإعادة تعمير المباني القديمة ...وهذا ليس معناه أن نرد كل المستوطنات العظيمة الرئيسية لمجهودات اليعاربة ، بل نستطيع أن نقول إن دورهم كان إعادة

الحيـاة بعـد ركـود ، حيث كـان اقـتـصـاد البلاد قـد انهـار في عـصـور النبهانيين .

البداية الحقيقية لتاريخ عمان :

يبدأ التاريخ العـماني الحـقيـقي بمجيء القبـائل العربيـة الأولى للمنطقة وفيما يخص هذا الموضوع نذكر ما يلي :

يحكى عن عشائر مالك بن فهم الأزدي أنه هو الذي اصطحب المجموعات الأولى التي تركت السراة وتهامة في جنوب غرب الجزيرة العربية ، وهاجرت عبر جنوب الجزيرة حتى وصلت إلى عمان ، وهذه القصة جزء من أسطورة أزد التي بدأت حين دمر سيل العرم سد مأرب ، فاضطر الأزديون إلى أن يرحلوا في مجموعات تاركين أرضهم أولا إلى جنوب الجزيرة العربية ،من الحجاز إلى سراة ، وبعد ذلك إلى شبة الجزيرة العربية حتى وصلوا عمان .

وتشكل قصة هجرة عشائر أزد مالك بن فهم إلى عمان من التاريخ المركب للحركة القبلية التي اتسعت ، وازدادت كثافتها ، ثم صنعت لنفسها شخصيتها الخاصة .

ونستطيع أن نقول شيئا عن كيفية مجيء القبائل العربية الأولى إلى عمان وهي ، وعلى سبيل المصادفة ، تساهم في توضيح تاريخ الأفلاج هناك ... وهذه القصة الأساسية كما يلي :

بدأ العرب الوافدون بسرعة في إقامة وطنهم الجديد في جنوب شرق عُمان ، على الساحل ، وبمنطقة قلهات ، ولم يكتفوا بذلك ، بل إنهم بدأوا في دخول الجوف ، مما أدى إلى صراع مباشر مع الفرس .... وكانت طلبات العرب من الفرس هي تسليم أرضهم بمياهها وعشبها .

وقامت حرب بين الفرس وبين الوافدين بالقرب من سلوت « ويقال ، إن

الفرس استخدموا الأفيال في هذه المعركة » وقد هزم العرب الفرس في تلك المعركة ، وتم عقد هدنة كانت بنودها الأساسية تنص ، على انسحاب قوات الفرس إلى الأقاليم الساحلية ، وترك عُمان خلال عام ، وكان الفرس قد دمروا عدداً كبيراً من الأفلاج ، التى يقال إن الملك سليمان بن داود قد بناها منذ ١٠ آلاف سنه في عُمان .

وبعد هذا الانتصار للعرب على الفرس سرعان ما بدأت القبائل العربية ومجموعات الأزديين في الوصول إلى عُمان .

وبدأ العرب المهاجرون في الإقامة في الحدود الصحراوية الغربية ، قبل الساسانيين ، ولم تحدث السيطرة النهائية على مزون « الاسم الفارسي لعمان » حتى منتصف القرن السابع الميلادي .

وتكشف هذه القصة شيئاً ما عن الفلج ، أولا ، لأنها توضح أنه عندما بدأ العرب في الوصول إلى عُمان كان هناك شكل من أشكال الفلج ، وثانياً ، لوجود دليلين على أن هذه الأفلاج قد حفرها الأخمينيون .

والدليل الأول : هو أنه عندما أتى مالك بن فهم إلى عُمان كانت الأرض تخص دارا بن دارا بن بهمان .

ولكن نتعرف على مالك بن فهم فإننا نحتاج إلى دراسة كل ما قيل عنه من قصص ، توضح أنه كان شخصية هامة، تأتى أهميتها ليس فقط ، من أنه كان قائداً للمهاجرين إلى عُمان ، ولكن لأنه كان همزة الوصل بين العرب وبين سكان الحضارات العربية الجنوبية القديمة وقد جمعهم في جنس عربي واحد .

والدليل الثاني : الذي يؤكد إن الأخمينيين قد بنوا القناة في عُمان هو أنه أثناء المعاهدة مع مالك بن فهم دمر الفرس أكثر من عشرة آلاف من الأفلاج التي بناها سليمان بن داود ...

وتقول الأسطورة إنه ذات يوم وبينما كان النبي سليمان بن داود في رحلته اليومية على بساط الريح إلى بيت المقدس ، في طريقه إلى عمان فإنه قد رأى قلعة سلوت ، كما تقول الأسطورة أيضاً إن سليمان أمر الجن أن تبحث الموضوع ، وأخبره رسوله الهدهد ، أحد الطيور ، أن القلعة غير مسكونة ، فدخل النبي سليمان عمان ، التي كان البدو يسكنونها في ذلك الوقت ، وظل عشرة أيام ، كان يأمر الجن المسخرة له أن تبنى ألف فلج كل يوم من أيام إقامته ، ومن يومها أصبح في عمان عشرة آلاف فلج وهي على كل حال ـ قصة مرتبطة بالماضي السحيق ، وحوادثها أشبه بالأساطير .

وعندما كان المؤلف في عمان (فبراير ١٩٧٣) قام بزيارة سلوت وهي مستوطنة مهجورة ، لكي يرى ما إذا كان يستطيع أن يجد دليلا أثريا يمكن أن يلقي ضوءاً على هذه القصة ...

وهناك وجد أطلال حصن قديم ، وأثبتت الأبحاث التي قامت بها بعثة أثرية من جامعة هارفارد ، أن معظم هذا الحصن يتبع الشكل الفارسى وإن كانت هناك بعض القطع الحجرية فيه يبدو أنها من تاريخ أقدم كثيراً ... ومعظمها يتصل بحضارة أم النار ، التى ترجع إلى ثلاثة آلاف سنة . ومن الصعب أن نحدد بالتأكيد شيئاً من هذا ، ولكن يبدو أن سلوت كانت ذات يوم مركزاً هاماً للعمل ، يعود إلى فترة الحضارة القديمة في عمان ، وأن هذا الحصن الرئيسي بناه سكان من الفرس هناك .

عصر الساسانيين :

عندما ننتقل إلى عصر الساسانيين (من منتصف القرن الثالث إلى

منتصف القرن السابع الميلادي) يصبح دليل عمل الفرس هذا غير نهائي ... فإنه رغم أن سيطرة الفرس على عمان عادت مرة أخرى في فترة الساسانيين ، لكن هجرة العرب استمرت ، وبلغت إلى ذروتها خلال الحكومة الضعيفة غير المستقرة في تلك الفترة ، حيث نجحت موجة من المستوطنين العرب في إعداد المستوطنات لهم ، في وسط جبال مزون .

واستعاد كسرى أنوشروان الإقليم ذات مرة تحت سيطرة فارس ، ولكن عاد مرة أخرى للاتفاق مع العرب الذين تحملوا كثيراً حتى جاء الإسلام .

وتحت ظل هذه الاتفاقية الأخيرة انقسمت البلاد إلى جزأين : أحدهما كان تحت السيطرة الفارسية الكاملة ، وكان مركزها العسكري والتجاري في صحار ، أو بالقرب منه ، وهي ميناء تجاري هام في أراضي الإمبراطورية البحرية الفارسية . أرض الهند ، وأما الجزء الثانى فكان هناك مركز كبير في الداخل في الرستاق ، وبالقرب من الرستاق عاش أيضاً شيخ أزد شنوءة، الذى عينه الفرس والياً على كل القبائل العربية في عمان وعاش العرب داخل هذه الأراضي المصطبغة بالفارسية ، وهؤلاء العرب كانوا يشكلون الجزء الأعظم ، وكانوا كرعاة خارج القرى ، حيث كانوا نظرياً ، يحكمهم نظامهم القبلي الخاص بزعامة الجلندى ، بينما هم في الواقع يحكمهم الموظفون الفرس المحليون .

وأما هؤلاء الذين استوطنوا القرى فكانوا يعاملون كبقية اهل البلد ...

بيد أن الذين عملوا تحت الفرس فإنهم يعتبرون جزءاً من العامة ، وكانوا يدفعون الضرائب مباشرة للفرس ، وكان العرب ينظرإليهم خلال هذا الإقليم كمواطنين من الدرجة الثانية ... غير أن ذلك الجزء من عمان ، الذي كان خارج القانون الفارسي المباشر ، كان مختلفاً تماماً ، فقد استمتع العرب

هناك إلى حد ما بالحكم رغم السيطرة الفارسية غير المباشرة عن طريق الجلندى ..

وكانت هذه الأراضي العربية تتكون من حدود الصحراء الغربية بالإضافة إلى منطقتين من الاقليم الجبلي ، في نهاية طرق الهجرة الرئيسية إلى عمان ، ونحن نعرف القليل عن منطقة الاستيطان العربية في الجنوب الشرقي ، وربما كان لديهم حاكماً خاصاً بهم ، وربما شملت منطقة سيطرته كل منطقة جعلان والحدود الخارجية الشرقية ، أما المنطقة الشمالية فكانت أكثر أهمية ، وكانت تمتد من حدود السر حتى جلفار .وكان المركز الرئيسي هنا هو البريمي ، ولكنه سمح للعرب أيضاً بالسيطرة على مينائهم الخارجي فى دبا ، وهي التي شكلت بالإضافة إلى صحار ودما جزءاً من شبه الأعمال التجارية المتقطعة التي شملت شبه الجزيرة العربية ، ولكن في دبا كان للجلندى حق الضرائب التي كان الفرس يجمعونها من الميناءين الآخرين ..

وهناك شيء واضح عن هذه الفترة القاسية من الحكم الفارسي في عمان ، وهو الدور الفارسي الواضح في المنطقة الأساسية من النشاط الاقتصادي ، حيث إزداد تعمير الأرض في الجانب الداخلي من سلسلة الجبال عند مضيق « هرمز » وقد تجمعت الأنشطة في شبه جزيرة مسندم ، وحولها ، وتركز اهتمام الساسانيين على تطوير الإمبراطورية البحرية التي كانت تعتمد على الاستغلال الكامل لنظام التجارة الموسمية ، ولذلك اتجهت لعمل أفضل : وهو استخدام للساحل الشرقي لعمان وظفار أيضاً ...

وبالاضافة إلى هذا الاهتمام البحري كان تعمير منطقة أراضي الباطنة

وأراضيها الجبلية ، وعلى عكس أسلافهم الذين طوروا مصادر المياه في منطقة البادية عن طريق القنوات القديمة الواقعة في سفوح الجبال فقد استغل الساسانيون بعض الطرق والوسائل الرومانية لاستخدام الماء ، واستخدموا الأسمنت في تقوية القنوات الطويلة ، التي كانت تجلب الماء من الجبال ، والتي استخدمت كطريقة جيدة للري على الساحل ، وأيضاً لبناء المحطات التي جعلت من الممكن استغلال كميات الماء الكثيرة داخل الأودية أمرا ميسورا ، وتحسب هذه بدورها في اختلافات شكل الاستيطان على الجانبين .

ومن ناحية أخرى فلم يكن عملهم محدوداً بتعمير الأراضي الجديدة فقط في الشرق ، لأنه حينما هجر العرب الظاهرة فقد شملت منطقة حكمهم المباشر معظم بقية أكثر الأجزاء خصوبة في عمان ، لذلك يعتقد المؤلف إن هذه الفترة قد شهدت زيادة إقامة شبكات قنوات الري القديمة ، وخاصة في منطقة الجبال واتساعها في الجنوب الشرقي ، على إمدادات الماء إلى الشرقية ، وزيادة مصادر الماء على هضبة الجبل الأخضر .

وبذلك يتضح أن الأراضي العمانية قد اكتملت في عصور الساسانيين وتم إقامة مستوطنات القناة ، وإلى أن جاء الإسلام فقد ظل العرب غرباء في قراهم حيث مثلوا تهديد الصحراء للخضرة وكان اعتقادهم أن تنظيم الأرض غير جدير بالاعتبار ، حيث إنهم انتشروا كرعاة ، وحمالين، وكصيادين ، وكبحارة ، ونساجين ، أما الذين أصبحوا مزارعين فقد كانت ضرائب الفرس عليهم باهظة ، وشكلوا جزءاً صغيراً في البناء نصف الإقطاعي ونصف البيروقراطي الذي ظهر في عمان بعد عودة أنوشروان .

مجيء الإسلام :

وفجأة ... وجد هؤلاء أنفسهم أسياداً على الأرض ، فقد كانت الدعوة الإسلامية بالنسبة للعرب دعوة لطرد الفرس ، ليس عامة فقراء الفرس من الطبقات الدنيا ، ولكن رجال الحكم الفارسي بكل سطوتهم وجبروتهم وفي أول الأمر سار كل شيء إلى الأحسن حيث كانت عمان يحكمها حكام يعينون من المدينة ، يعاونهم الجلندى ، وأصبح جمع الضرائب من المسلمين وغير المسلمين يتم بطريقة واحدة ويستخدم استخداماً جيداً. فاختفى النهب واستغلال الملكية وتحولت القوة إلى قوة سلمية .

ولكن خلال سنوات قليلة تناقص هذا الارتباط ، حيث انتقل القائمون بسلمون إلى أراضي الساسانيين ، وانتقل كثير من العمانيين إلى البصرة ، حيث اشتركوا في حياة العراق السياسية .

وأصبحت عمان نفسها خارج المراكز السياسية للنشاط السياسي ... وذلك بسبب انهيار الحكومة الإسلامية أثناء خلافة علي بن أبي طالب ... فقد دخلت إدارة البلاد في تشابكات السياسة الداخلية ، ومن ثم حاول الجلندى أن يفرض نوعاً من السيطرة السياسية الشاملة .

وتشير المعلومات التي وصلتنا عن أحوال البلاد في ذلك الوقت إلى معاناتها من القتال الفكري والسياسي، الذي كان السبب في التوتر مع الأسرة الحاكمة اللاجئة من العراق والنظام القبلي ، ثم في النهاية جاءت حروب المحاولات الأولى لإقامة الدولة الإباضية ... وفي ظل هذه الظروف المضطربة انهار نظام المجتمع ، وكان استغلال الأرض يتم بقوة ، وتعرضت الأبحاث والاستثمارات التي تمت في عدة قرون لخطر داهم .

الفصل السابع
أثر حكومة الأئمة على التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والعمراني في عمان

لقد استطاع كل فرد في عُمان أن يحصل على حقوقه كاملة كما أمر الله .. فلم تنهب الثروات الخاصة بالأفراد ولم يستعبد الناس .

وتجمل هذه الكلمات القليلة ، التي كتبت عن فترة الإمام الوارث بن كعب الخروصي ، وتلك الثورة الاجتماعية التى أتى بها النظام الجديد في عمان ، وهو الامامة الأباضية .

فللمرة الأولى منذ فترة الخلفاء الراشدين يعود القانون والنظام إلى عمان .. وتم إلغاء كل استغلال للطبقات المستضعفة .. وانتهى كل سلب للقرى ، ذلك السلب الذي ظل قرناً ونصف قرن من حكم الجلندى ، ولم يعد مسموحاً بدخول الرعاة البدائيين إلى المناطق المأهولة بالسكان ، وكانت تتم حماية السكان من غير المسلمين ، وكان الشراة الأباضيون يجمعون من غير المسلمين تلك الضرائب القانونية فقط (الجزية) .

وكان يتم تنظيم الشراة الأباضيين في مجموعات . كل مجموعة تتكون من مائتين أو ثلاثمائة ، يتبعون قائداً، ولكل عشر مجموعات كان يوضع عالم فقيه ، يتم تدريبه بواسطة المعلمين الأباضيين في البصرة .. وكان كل شار من الشراة يأخذ سبعة دراهم شهرياً من ملكية الدولة ، واعتاد معظمهم أن يعيد النقود التي لم تنفق لتصرف على الفقراء فقد كان التقشف أحد سماتهم ، وقد تم تحديد مهور الزواج بعشرة دراهم ، ولم يكن مسموحاً للرجل المسلم أن يتزوج بغير المسلمة ..

وهكذا كانت الروح السائدة في أوائل عهد الأباضيين ، الذين نشروا النظام الجديد في كل أجزاء عمان ، ورغم هذه الحماسة الواضحة والتقوى اللتين تم تطويرهما بطريقة مثالية في الأدب المحلي فقد كان هناك شك بسيط في التغيرات التي قام بها الأئمة لتثبيت دعائم حكمهم ..

وسنحاول في هذا الفصل توضيح التأثير على نظم الحياة في عُمان ، والمدى الذي تساعدنا به تلك الأوامر والنواهي في تفسير نظرة السكان للأرض التي عاشوا فيها .

وسيكون من الضروري في دراستنا لتاريخ استخدام الأرض تحت حكم الأئمة أن نفحص المدى الذي كانت تعتمد عليه أسس استخدام الأرض في في الفترات المختلفة .. ولكن حيث أننا نهتم أساساً بالآثار الأباضية فلن يكون لأسس استخدام الأرض في الفترات المختلفة مكان هنا ..

وسوف نركز اهتمامنا ، بالنسبة لأول إمامة ، بالاتصال بالحكومة أكثر من اتصالنا بالصورة النموذجية للعصر الذهبي الذي قدمه العلماء العمانيون في كتاباتهم ، فقد استمر البناء التنظيمي للهيكل السياسي والاجتماعي الذي نشأ في القرن التاسع . واستمر حتى القرن العشرين .. ونظراً لهذا الامتداد فمن الصعب أن نأخذ التقاليد الاجتماعية في اعتبارنا ، أو الاهتمام بالدراسة السطحية للوثائق العمانية المكتوبة لأن هذا سوف يزيد الشكوك في نوعية التاريخ المحلي للبلاد ، وإن كان إظهار هذا التاريخ وتقديمه قد جعله تاريخاً رسمياً .

ورغم ذلك فالمشاكل التي واجهت الامام محمد بن عبدالله الخليلي في القرن العشرين قد اختلفت عن المشاكل الأساسية التي واجهت الذين سبقوه من ألف سنة .. وهذه المشاكل هي كيفية السيطرة على القبائل ، وكيفية

منع هؤلاء (من غير حكام الأباضية) من تجاوز حدودهم ، وكيف تحقق شكل الحكومة الحقيقي الذي أمر الله به ، من خلال رسوله محمد عليه الصلاة والسلام .

الفكرة الأباضية لتنظيم المجتمع :

يمكن البحث عن أصول المذهب الأباضي فيما يسمي بحركة المعارضين، وهي الحركة الانفصالية الرئيسية الأولى في الإسلام .. ومهما كانت الحقيقة التاريخية لصالح هذه المجموعات المختلفة من المعارضين فإنها تظل حقيقة ، هي أنهم مثلوا حركة المعارضة للحكومة الموجودة القائمة .

ورغم أن الأباضيين ، أنفسهم ، ربما يمثلون أكثر المعتدلين في تلك المجموعات المعارضة ، فإن فلسفتهم الأساسية تكمن في تكييف الأساسيات المقتبسة من الإسلام مع مفاهيم المجتمع القبلي .. الذي وجد نفسه وقد هددته الأشكال الجديدة من تنظيمات الدولة التي أدخلها الحكام القائمون .

لذلك يجب أن نحلل التعاليم الأباضية على مستويين :

الأول : وهو الذي اعتاده المجتمع الإسلامي على المستوى الفردي .. وعلى هذا المستوى لا يتضمن المذهب الأباضي اختلافات كبيرة عن مذهب السنيين ..

الثانى : اهتمامات أصول الفقه بالتنظيم السياسي على مستوى الدولة . وهنا يكمن الاختلاف الواضح بين السنيين والأباضيين ، حيث يعترض الأباضيون على أن تكون الإمامة حقاً مثل حقوق الشفعة ، فتكون مقصورة على مجموعة معينة لحكم الدولة ، وبدلا من هذا فإن المذهب الأباضي ينادي بحق المجتمع المسلم في اختيار رجل

يؤمن أفراد المجتمع بقدرته على خدمتهم كقائد لهم (إمام) شريطة أن يستمد هذا القائد قوتة من القوانين الخاصة بالدستور الإسلامي (الشريعة) ، لذلك فمهما طالت فترة حكم الإمام تبعاً لهذه القوانين الإسلامية فإنه يعتبر سلطة ولائية تستمر ، وتستمر معها طاعة تابعيه له .

والإمام من الناحية الدستورية يصبح هو الأمين على المجتمع الإسلامي ، وعلى بيت مال المسلمين .. ومن خلال الإمام فقط يمكن أن يجمع الجيش أو تفرض العقوبات ، ولكن إذا خالف الإمام القانون ورفض أن يعلن توبتة فهنا يتبرأ منه المجتمع ويفقد هو ولايته .

وهذه المظاهر النظرية لحكم الأئمة ليست موضوع هذا الكتاب ، ولكن هناك عدة مفاهيم معينة تتصل بموضوع تنظيم الحياة « الاستيطان » الذي نشأ خلال فترة حكم الأئمة .

أولا : أن الإمامة الأباضية قد وضعت دستوراً مثالياً ، يوضح أسس الحكومة الجيدة .. وكان هذا الدستور هو أساس القائد المسلم الذي يتقدم لكي ينتخب إماما على أساس من كفاءته الدينية ، بيد أن هذا النظام يحوي عدداً من المدخلات قد تؤدي إلى نظم دنيوية تضيع معها المفاهيم الدينية ، وذلك بسبب الاتجاهات العادية .. ومن الناحية الأخرى فقد كان المعيار الوحيد الذي يحدد الوضع الشرعي هو الكفاءة الدينية .. وهذا يؤدي إلى أن يطمع الجميع في هذا المنصب .. فالعلم حق مكتسب ولا ينتقل بالوراثة ولقد كان هذا النظام ديمقراطياً لحد كبير من الوجهة النظرية .

وهذا هو واحد من الأسباب التي جعلت الفكرة الأباضية للتنظيم تستمر

وتبقى، حتى وقت أن تعطلت الإمامة نفسها ، وهذا هو السبب أيضاً في اتجاه الأمراء والملوك والسلاطين ، إلى التصرف بشكل نموذجي حتى قبل انتخابهم ، فقد كان الانتخاب ـ طبقاً للتعاليم الأباضية ـ ليس أكثر من وسيلة ، أما الولاية فكانت تستمد جذورها من الرضا المتبادل والقبول بين القائد وبين تابعيه ، لذا كان أي حاكم يخرج على العادات يلقى معارضة ، سواء من رجال القبائل ، أو من العلماء .

والنظرة الأباضية في الإمامة هي أداة لنقل التعبير عن شعور القومية العمانية ، وهذا هو السبب في أن المصطلحات الدينية كانت هي المستخدمة بالنسبة لمعارضة الخارجين ، وفي محاولات جمع القبائل تحت قيادة الإمام الذى يستطيع أن يعلن الجهاد ضد هؤلاء الخارجين .

وهناك نقطة أخرى غاية في الأهمية ، وهي أن التعاليم الأباضية لم تعرف انفصالا بين الدين والدولة ، فقد كانت بساطة المجتمع الأباضي تنبع من ارتباط الإمام والمجتمع ، يأمرهم بأن يساند كل منهم الآخر .. وهذا هو واجب المسلم في إطاعة قائده لنداء الجهاد .

وهناك أثر عملي لتطبيق النظرية ، وهو أن القوة الطبيعية تظل في أيدي شيوخ القبائل ، وفي نفس اللحظة التي يشعرون فيها بأن موقفهم مهدد كانوا يسحبون تأييدهم من الأمام . بحجة أن أعماله خارجة عن نطاق وأساسيات الشريعة ، وبهذه الطريقة يتم تجريد الإمام من أي استقلال حقيقي في اتصاله مع الحكومة ، ويمنع من عمل أية تغييرات في تنظيم المجتمع .

ورغم القيود الكثيرة المفروضة على الحكومة الأباضية من صرامة تعاليمها الأساسية ، وقوة الإمام ، والعلماء ، والدساتير الدينية ، فالإمامة

تظل مزدهرة .. لأنها لم تكن أكثر من قوة فوق القبائل ، وحيث نشأت أخلاق الأباضيين من هذه القبيلة ، وكانت معاملاتهم هي شكل متطور من النظام القبلي .

وتبدو هذه القبيلة حتى في مهام الإمام الذي يجب أن يكون ، وفي كل الأوقات ، متصلا ومتداخلا مع شعبه ، ويجب أن يستشير قواده ، وهو في كل هذا لا يتمتع بأي مركز أعلى من أي مسلم آخر .

وهنا يظهر جزء آخر من تفسير انتشار التنظيم الاجتماعي للنظام القبلي الذي اتى به العرب معهم إلى عُمان في مكان استقروا فيه .. وسوف يتطور المعنى الحقيقي لإصطلاح «قبلي » في الفصول التالية ، ولكن هذا النظام الذي لم يستطع أن يتوافق أساساً مع احتياجات الاقتصاد الزراعي ، القائم على ري الأفلاج ، يمكن تصنيفه مؤقتاً وفق الاعتبارات التالية :

احتياجات القرية والمجتمع العربي :

كانت استعادة اقتصاد البلاد بعد فترة ركوده واحدة من المهام الكبيرة التي واجهت المجموعة الأولى من الأئمة في القرن التاسع .. لذا رأينا التجارة البحرية قد وصلت إلي مستويات مرتفعة من الرخاء الذي شمل أجزاء كثيرة . ولكن تنظيم التجارة البحرية العمانية كان مهمة سهلة إذا ما قورن بمعالجة الاقتصاد الداخلي للبلاد .

وكانت المشكلة التي واجهت الأئمة الأوائل صعبة للغاية ، حيث أنهم إذا لم يكونوا يريدون للزراعة أن تنهار ، فقد كان عليهم إدخال تنظيم جديد للقرى ، وقد كان هذا الموضوع ملحاً حيث قدم نظام الساسانيين الطريق لحكم السكان ، الذين يتميزون بخبرتهم القليلة في طرق الحياة القروية .. ولذلك فقد تناقصت غلة الأرض بصورة كبيرة .

وللحق فإن نوعية الشروط التي قبلها الفلاحون في أوائل الأمر ، وهي الشروط التي بمقتضاها يدفع الفلاح نصف إنتاج أرضه للعرب ، لم تكن أكبر مما اعتادوا دفعه للفرس ، ولكن مع فارق الأمن الذي كان الفلاح يستمتع به في ظل حكم حكام النظام الإسلامي .

وفي نهاية فترة حكم الجلندى كانت آثار الاستغلال القبلي قد زالت ، ليس فقط من النظام العربي ، وما كان يأخذه من إنتاج الأرض ، ولكن من فشله في إيجاد إدارة قادرة على حفظ أنظمة الري التي كانت تعتمد عليها حياة العرب وغيرهم .

ولكن الحكومة الأباضية ضمنت هذا الموقف ، وأعادت مرة أخرى حقوق غير المسلمين في العمل وفي امتلاك الأراضي بعد دفع الجزية المقررة ، وعاد السكان من غير المسلمين يستمتعون بالأمان وبكافة حقوقهم الأخرى كمواطنين من الدرجة الثانية في الدولة الإسلامية ، وعاد النظام مرة أخرى . وحطم الأباضيون بعض الحواجز القديمة بين رجال القبائل العرب وبين الفلاحين الفرس .

ورغم أن الأباضيين لم يذهبوا في اختيارهم للإمام إلى ذلك الحد الذي وصلت إليه بعض المجموعات الأخرى فإن الإمام الأباضي كان يأتي من الخلفية المتواضعة ، والوارث بن كعب الخروصى ، وهو أول إمام لعمان ، كان واحداً من رجال القبائل ، ولم نتوصل لمعرفة أي شيء عن خلفيته الشخصية ، إلا أن خليفته الإمام غسان بن عبدالله اليحمدي أظهر وعياً حقيقياً بالمشاكل القروية ، حتى أن القوانين الأساسية الخاصة بتنظيم الأفلاج قد تم وضعها في فترة إمامته .لذلك رأينا هؤلاء الأئمة يظهرون إهتماماً بالأرض وقد بدأت النظرة العامة من رجال القبائل نحو العمل الزراعي تتغير .

وإن انصهار الفلاحين ورجال القبائل في بناء اجتماعي واحد هو في الحقيقة أحد الملامح الجديرة بالاعتبار ، وهو النظام القروى الحالي في عُمان .. في حين أن هذا التجانس يعتبر شيئاً نادراً في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط وشمالي إفريقية .

وتوضح الدراسات التي تم إجراؤها في حضرموت ، وفي الصحراء الشمالية الغربية ، أنهم هناك قد احتفظوا بالبناء الطبقي الخاص بالتنظيم الاجتماعي ، الذى قصر على المجموعات المهاجرة .ومن المهم لنا أن نقارن الاتجاهات الموجودة في كل مكان مع تلك التي في عُمان والتي تقوم بالعمل الحقيقي في الأرض ، وقد تمت دراسة هذا الموضوع بشي من التفصيل .

ويمكن أن نلخص نتائج البحث كما يلي :

(١) إن هناك بعض العناصر في المجتمع العماني استمر العرب في رفضها ، وهذه العناصر تمثل مجموعات من سلالة بعض السكان الأوائل من شبه الجزيرة العربية و الذين استعبدهم الفرس ، ولم يستطع حتى الأباضيون ، أن يقللوا من الأضرار التي تعرض لها هؤلاء السكان الذين اعتبروا بلا أصل .

(٢) تم استيعاب فلاحي العصور الفارسية في البناء القبلي العربي ، وخاصة في وسط عُمان حيث كان تأثير الأباضيين قوياً .

(٣) تحول العرب أنفسهم إلى مزارعين وبالتالي أنتهت موجة كراهية المزارعين ، وهذا يوضح الموقف في عُمان ، فحيث استقر العرب فإنهم يدخلون نظام البدو في التنظيم الاجتماعي الخاص بالحياة القروية مع استيعابهم للسكان الأصليين .

استمرار الشكل القديم من الحياة :

ساعدت الحكومة الأباضية بطريقة فعالة في ازالة تلك الفجوة التي وجدت بين العرب وبين سكان الأراضي التي ورثوها ، بمجيء الإسلام ... ووضع الأباضيون بذلك حداً للانهيار الاقتصادي الناتج من فترة الجلندى ، ولكنهم بهذا جمدوا الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد عن طريق تحديد شكل الحياة « الاستيطان » حول البناء الجديد للمجتمع .

وتحددت مراكز السكان ... وكونت شكلا من أشكال التنظيم القبلي الذى نما حول هذه الأشكال الاستيطانية ، وظلت الإدارة والاقتصاد وظائف لا مركزية .

لذلك فلم يحدث أى تطور حضارى في الداخل ، وتأكد أثر الأباضيين على الإنقسام بين عمان الساحلية والداخلية كالاتي :-

إستمر التبادل التجاري بين الاثنين رغم المجتمع الحر المتطلع للامام ، وذلك من الميناء الرئيسي والمنطقة التجارية إلى الداخل .

وعندما اتحدت عُمان أو توحدت اتجه هذا التداخل الاقتصادي للنمو ... إلا أنه فور دخول الثروة إلى الداخل في شكل استثمار لرأس المال في الأرض .. حدث رد فعل قوي في النظام القبلي ، لذلك تحطمت تلك الروابط الجديدة بين الساحل والداخل ، ورغم تدخل الحكومة الأباضية في الاقتصاد البحري في أوقات مختلفة بمساندتها للأسطول القوي إلا أن محاولاتها لربط الداخل والساحل باءت جميعها بالفشل .. وأخيراً وضع داخل عُمان نفسه في عزلة ، وفرض أسواراً حول نفسه ، ولذا لم تتأثر قرى الداخل بالثروات المختلفة من التجارة البحرية ، وارتفع التنظيم التجاري في الداخل ، وبذلك رأينا أن الإباضيين لم يساعدوا فقط في تأسيس النظام القبلي ، ولكنهم أيضاً خلدوا شكل الحياة الذي تكون معهم .

أثر الشريعة :

لكي تكتمل هذه الفكرة لأثر الإباضيين على تنظيم الحياة في عمان يتبقى لنا أن نناقش أثر قوانين الشريعة الواضح .. وسوف نعتبرها كقوانين يستخدمها العالم الإسلامي أولا ، ثم سنناقشها كقوانين توضح النظام الأباضي للحكومة .

قوانين الوراثة :

إن الشريعة الإسلامية قد جاءت بقوانين عديدة في شتى مناحي حياة الناس ، ومن تلك القوانين ما يتعلق منها بالأرض وتقسيم الحقوق الخاصة بملكية مياه الري .. وإذا نحن فحصنا وحللنا تلك القوانين لوجدناها لا تفرق بين تقسيم الأرض وتوزيع العناصر الأخرى من الأنتاج الاقتصادي .. وهذه القوانين تتناول أيضاً توزيع أعمال التجارة والرعي وما إلى ذلك .

والغرض الأساسي لقوانين الوراثة في الإسلام هو المحافظة على حقوق جميع أفراد العائلة سواء منهم الذكر والأنثى .. وعلى عمل العائلة كوحدة واحدة ليقوي الغرض من فائدة الميراث .. حيث أنه إذا أصر أحد أفراد العائلة على تقسيم الميراث عندئذ يفقده باقي أفراد العائلة ،ولكنه من الناحية الأخرى إذا نظر كل فرد إلى الميراث الخاص به كنصيب في ممتلكات واحدة ، فإن هذا يقوي الروابط العائلية حيث إن الروابط الاقتصادية تقوى الروابط الاجتماعية وكذلك تقوي الروابط الاجتماعية الروابط الاقتصادية .

ولكن رغم ذلك هناك تقليد مدرج عليه لوجود مثل هذا التعاون بين الورثة ، وهو تزاوج أفراد العائلة من بين أنفسهم ، حيث أنه بزواج أحد أفراد العائلة من خارجها فإن حقوق رأس المال والملكية تتفرق بالطبع إلى

خارج أفراد العائلة .

ولحسن الحظ فالمجتمع القروي في عُمان يتكون من مجموعات عائلية تمارس عادة زواج أولاد العمومة .. لذلك فالتقسيم الطبيعي للملكية تبعاً لقوانين الوراثة لا يمثل مشكلة كبيرة .. وكمثال على ذلك .. فهناك دليل تقدمه ملكية الافلاج ، ، وهو يوضح أن قوانين الوراثة تحتفظ بالملكيات في شكل ملكيات صغيرة ، ولكنها في نفس الوقت تمثل وحدة عائلية مرابطة ، فعندما يموت أحد المساهمين تنقسم حقوق ملكيته بين الورثة طبقاً لقوانين الوراثة ، ولكنها تعود مرة أخرى إلى شكلها الأول بعد إعادة توزيعها مباشرة ، ولذلك يعتقد المؤلف أن قوانين الوراثة هذه تفيد نظام مستوطنات الزراعة في عُمان ، وتساعده كثيراً من الناحية الاجتماعية إذ أن هذه القوانين تعمل على تأسيس توزيع جيد للثروة بين السكان وتقوي الأنظمة التعاونية في القرى .

الضرائب :

القانون الثانى من قوانين الشريعة المتصل بتنظيم الأرض في عُمان يحدده النظام الإباضي للتنظيم الحكومي ، وهو يختص بالالتزام المحدد لقوانين الضرائب وأوجه النفقة المسموح بها ، وإنه من المهم أن نشير إلى الأعباء التمويلية والمالية التي وضعتها الشريعة على عاتق الدولة .

فنذكر أن الغرض الرئيسي من فرض الزكاة كان الاطمئنان على دور الأغنياء الاجتماعي في مساندة أفراد المجتمع من الفقراء ، ورغم أن وجهة النظر الإسلامية في الضرائب يجب أخذها كفكرة افتراضية إلى حد ما حيث أن الحكومة الأباضية كانت تحاول إحياء مثاليات الإسلام .. فإن الحقيقة هي أن الشريعة الإسلامية تقدم مفاهيم جديدة لكيفية زيادة الأموال

من استغلال الأرض ، وكيفية إنفاق هذه الأموال في قنواتها الصحيحة .

وكانت هناك طريقتان لجمع الضرائب في العصور ما قبل الإسلامية على المحاصيل في الجزء الغربي من الإمبراطورية الساسانية الأولى تتراوح ما بين نصف وسدس الغلة ، تبعاً لطبيعة الزراعة ، وللتسهيلات التي تقدمها الحكومة .

إما الأخرى ، أي الطريقة الثانية ، فهي تحتاج إلى مساحات تفصيلية للعقارات والأملاك ، ويتم فرضها على الأقاليم الزراعية الواسعة كمعظم أراضي العراق .

ولهذا السبب فقط فمن غير المتحمل أن تكون هذه الطريقة الثانية قد وجدت في أي مكان في عُمان .

وكانت الزكاة ـ تبعاً للقانون الإسلامي ـ تفرض على المحاصيل بعد حصادها تبعاً لنوعها .

وفي عُمان كانت الزكاة تفرض على ستة أنواع من المنتجات الزراعية ، هي التمر ، والزبيب والعلف ، والشعير ، والذرة ، والقمح .

ويتضح من القائمة السابقة أن قوانين الشريعة قد نظرت لملائمة الاقتصاديات الزراعية لشبه الجزيرة العربية .. وقد كانت الشريعة في الأساس تهتم بالأخذ من الغني وإعطاء الفقير ، لذلك فقد فرضت نوعاً من الضرائب السنوية عن رأس المال بالنسبة للأغنياء في المجتمع ، فكانت تأخذ من التجار بعض الذهب والفضة ، ومن الرعاة بعض رءوس المواشي ومن المزارعين بعض ما ينتجونة .

وفي ساحل الباطنة كان السكان يدفعون ٥٪ من التمر الذي ينتجونة ، حيث أنهم كانوا يستخدمون مياه الآبار في ري أشجار النخيل ،

بينما يدفع فلاحو الداخل ١٠٪ ، وكلا الضريبتان تعتبر منخفضة جداً بالمقارنة لما كان السكان يدفعونه للفرس قبل الإسلام ،أو للعرب بعد الفتح الإسلامي مباشرة .

ميزانية الدولة :

كانت الزكاة هي الضريبة الوحيدة المفروضة على المسلمين و هي بذلك تمثل الجزء الأعظم من الدخل المنتظم للدولة ، وعندما استطاع الأئمة السيطرة على الساحل استطاعوا الحصول على دخل آخر من التجار الأجانب غير المسلمين ممثلاً في الجزية ، ،وكانت الجزية التي يدفعها غير المسلمين تمثل أهمية كبيرة .. ولكن كل هذه العوئد تناقصت عندما دخل المجوس في الإسلام .

ويمكننا أن نرى أنه باستثناء الفترات الخاصة بالإمامة الأولى وإمامة اليعاربة فقد كان دخل الدولة محدوداً بالزكاة ، ولأن معدلات الزكاة هذه كانت منخفضة إلى حد كبير فقد كانت ميزانية الدولة صغيرة جداً ، وبالإضافة إلى ذلك لم يكن أمام الحكومة أن تفعل شيئاً لتغيير نظام الضرائب ، ومرة أخرى وجد الإباضيون أنفسهم وقد قيدتهم مبادئهم الدينية والسياسية التي كانت صالحة في فترة قوة عمان البحرية ، وخلال قدرتهم على جمع كميات كبيرة من الأموال عن طريق السكان غير المسلمين ..

وقد حددت هذه المباديء القاسية أيضاً طريقة إنفاق الأموال ، فقد كانت الأحكام القرآنية واضحة ، لا لبس فيها ، حول كيفية التصرف في أموال الزكاة ، ومن وجوب توزيعها على أنواع مبينة من المحتاجين ، وفي سبيل الله ، ورغم موافقة كل المذاهب الإسلامية على أن سبيل الله هذا

يشمل الجهاد . فقد رفض الإباضيون رفضاً قاطعاً أن يقبلوا أنها تعني الحاجات الأساسية للإمام، ويقولون أن هذا يمكن أن يؤدي إلى الانحراف عن أغراض الزكاة الحقيقية ، لذلك فتفسيرات الزكاة التى يقدمها عصر الإمامة الأولى تقول ، إن ثلث الضرائب التى يتم جمعها يجب توزيعها على الفقراء ، في المنطقة التي تجمع فيها ، ويمثل هذا الثلث التقسيم المتفق مع القواعد القرآنية وطبقاتها الأربع هم « الفقراء ، والمساكين ، وفي الرقاب ، والغارمين » أما الثلثان الآخران فيذهبان إلى بيت المال الذي يديره الإمام مباشرة ، وبالإضافة إلى هذين الثلثين توجد بعض العوائد الأخرى ، ويقوم الإمام بالإتفاق منها على إدارة الدولة ، وأول أوجه هذا الإنفاق هو أجور موظفي الدولة ، وتكاليف الأمن والجيش ، ثم بقية الأعمال الأخرى كالري ، والطرق ، وما أشبه ذلك .

مثال لإدارة الإباضيين للأرض :

بالرغم من هذا النقص الواضح في الاعتمادات المالية فقد كان الإمام ينجح أحياناً في إنفاق بعض الأموال على التنمية والتطور ، كما سنري من أبو زياد عبدالله بن محمد الريامي ، الذى كان والياً على بهلا لمدة ثلاثين عاماً وسوف يساعدنا هذا المثال على إعطاء القاريء فكرة عامة عن نوعية الحكومة والنظام الذي نناقشة .

أول صفات هذا الوالي ، كما قدمها كاتب سيرتة ،كانت بساطته وورعه ، حيث وصف الكاتب ، كيف اعتاد هذا الوالي مساعدة حراس قلعة بهلا في جمع الحطب ، وكيف أزال بيده الطحالب من مياه القنوات الخاصة ببيت المال ، فقد عاش الرجل متقشفاً ، وكان نصف رطل من التمر من بيت المال يكفي احتياجاتة المنزلية .

وقد رفض دائماً كل الهدايا من محكوميه إلى حد شربة الماء ، وقد كان مجلسه بسيطاً ، وكان ينزل بنفسه إلى بهلا ليلا ونهاراً لتفقد أحوالها على الطبيعة ... وكان رجلاً عملياً فعندما أحس بحاجتة إلى زيادة العلم درس على يد عبدالله بن حميد السالمي . وكتب كتباً في النحو وكتاباً في الشريعة والدين ..

وقد كان قبل تعيينه والياً يجلس في مسجد الحواري في أزكي ، ليتلقى العلم على يد العالم المشهور محمد بن سالم الرقيشي .. وقائمة الأعمال التي نفذها كبيرة ، منها اهتمامه بالوسائل الدفاعية عن الإقليم ، لذا فقد أصلح عدداً من القلاع وأنفق ٧٠,٠٠٠ ريالا عمانياً « ما يوازي ٢٠٠,٠٠٠دولار » على تثبيتها والمحافظة على السور الخارجي العظيم الذى يدافع عن بهلا .

وفي عهده أصلحت الطرق ، وتم حفر ثلاثين بئراً لمواجهة أوقات الجفاف . وقام بعدة إصلاحات لأفلاج الري .

ويستمر كاتب ـ سيرة هذا الإمام ـ في روايته وهو يحكي عن اهتمام ابو زيد بأملاك بيت المال والوقف واستخدامها جيداً ، فيقول لقد زرع حوالي ٧٠٠٠ سبعه آلاف شجرة نخيل خاصة ببيت المال ، وحاول أن يعيد زراعة قصب السكر .

ولكن يجب ألا ينسينا ما حققة ابو زيد الحقيقة الأساسية وهي أن مصادر تمويل الإمامة كانت محدودة للغاية .. ولكن ما فعله الأئمة اليعاربة قد أزال كل ما فعله الأباضيون .. فقد فشل اليعاربة في دفع عجلة

التطور ، وانحازوا إلى بعض القبائل على حساب الأخرى وكانت معظم ممتلكاتهم الشخصية يأخذونها من بيت المال ، لذا انهارت حكوماتهم

المركزية ، وعادت روح التعصب القبلي ، وانحطت الموارد الزراعية للبلاد وغيرها من الموارد ، التى استطاع الأباضيون استغلالها أفضل استغلال ، وبأقل الإمكانيات المتاحة .

الفصل الثامن
الاستقرار

من البدو إلى الحضر :

قبل الدخول في مناقشة الدور الذى لعبته المصالح العامة المحلية في النظام القبلى في منطقة الجبال الوسطى في عُمان ، يجب أولا أن نفسر بعض التغيرات الأساسية التي تحدث لكل مجموعة قبلية تبدأ في تحديد نفسها في الأرض .. لقد أثرت هذه التغيرات في كل مجموعات العرب العمانية في وقت آخر .. ولكن الجدير بالملاحظة هو أن هذه التغيرات ما زالت تؤثر في سكان الحدود الصحراوية حتى اليوم .

وهناك عدة تغيرات في الطريقة التى يحيا بها سكان مناطق الحدود الصحراوية ، وهي تتحدد في طريقهم للإستيطان تحت هذه الظروف .. وحقيقة أن هؤلاء السكان لا يرتحلون للحصول على قوتهم مما يجعلهم أقرب شكلا للمستوطنين منهم للرعاة .. ورغم أنهم ربما كانوا يعيشون في قرى منذ قرون ، ولكنهم يوصفون بالبدو ،لأن تنظيمهم الاجتماعي ما زال يأخذ الشكل القبلي ، ونظرتهم تجاه الأرض تتسم بالصفات العربية البدوية ..

أما العمانيون على الجانب الآخر فلديهم تمييز واضح بين ما يسمونه بدواً وما يطلقون عليه حضرا.

ويتميز العرب الرحالة في جنوب شرق الجزيرة العربية بطموحهم ورغبتهم في الوصول إلى مستوى أعلى ، لذلك فهم يعملون كل شيء ، من صيد وجمع لؤلؤ ، وصناعة فحم نباتى وحتى تجفيف الملح إلى جانب عملهم الرئيسي وهو رعى الحيوان .. وأن رغبتهم في حياة أفضل هي التى تدفعهم

للاتجاه نحو المناطق الغنية بالعشب ، وهي منطقة الاستيطان ، حيث الماء الوفير والعشب ، وبمجرد أن ينجح البدو في الاستقرار في تلك المناطق تصبح طريقتهم في الحياة عرضة للتغير على مستويات مختلفة ، وذلك بسبب العوامل التالية :

١ ـ يقل معدل انتقالهم اليومي والموسمي .

٢ ـ يضيف رعاة الجمال بعض الحيوانات الصغيرة مثل الأغنام والماعز إلى ما يملكونه من أنعام .

٣ ـ تمتد الأسس الاقتصادية لديهم وتشمل الزراعة .

٤ ـ يصبح هناك اتصال وثيق بينهم وبين سكان المستوطنات .

ويلعب كل عامل من هذه العوامل دوراً في عملية تكيفهم مع الاستقرار . وأهم هذه العوامل جميعاً هو دخول الزراعة كواحد من أسس اقتصاد البدو، لذلك وقبل الدخول في تفصيلات ينبغى أن نتحدث عن الأراضي المزروعة في عُمان .

كانت الحروب القبلية قد دمرت بعض الافلاج ، أو افتقرت الافلاج ذاتها في فترات الإنتكاس الاقتصادي . وأوقات الجفاف ، أولأية عوامل طبيعية أخرى .

وتمثل إعادة الحياة لهذه الأراضي الميتة مرحلة متقدمة في عملية الاستقرار .

والحصول على الأرض بالوسائل السلمية ليس سهلا ، لأنه وكما اتضح من الفصل الثالث ، فإن فرص حصول مجموعات البدو على الأرض على حساب الحضر كانت محدودة ، تبعاً للتوازن السكاني ، الذى تحدثنا عنه ،

ولكن فترات عدم الاستقرار السياسى كانت هي الفترات الأساسية التي تنتقل فيها ملكية الأرض إلى البدو .. ولكن حصول هؤلاء البدو على ملكية الأرض في هذه الفترات لم يكن باستخدام القوة الفعلية .. أو تغيير ملكية السكان الأساسيين ، حيث كان الفقراء يبقون ، ثم ينصهرون داخل الكيان الاجتماعي الجديد الذى يخلقه الوافدون مالكو الأرض . ولكن كيف حصل البدو على ملكية هذه الأرض الزراعية ؟

يجب أن نفترض أن الحصول على أرض الحضر كان عملية بطيئة ، ولذلك فالاستقرار نفسه كان يتم بأقل التغييرات ، وبالتالي يهمنا أن نتعرف على عدد من مراحل عملية الاستقرار ، حيث تمثل كل مرحلة تغييراً متماثلاً في التنظيم القبلي وفي الاتجاه نحو الأرض .

مرحلة الاستقرار الأولى :

هذا مثال جيد للقبيلة في مراحل الاستقرار المبكرة يقدمه لنا أفراد قبيلة الدروع .. وهذا الاسم لم يكن واضحاً حتى نهاية القرن الثامن عشر .. فوقتها كانت قبيلة الدروع توصف بأنها مجموعة الرحل المغيرة على إقليم السر .. وقد أقاموا لأنفسهم منذ ذلك الوقت حقوقاً على أراضي منطقة البادية ، ورغم ذلك فقد ظلت انتقالاتهم موسمية .. وقد كانوا يأخذون قطعانهم إلى منخفضات الوديان بحثاً عن العشب .. وكانوا يذهبون إلى مناطق بعيدة مثل أم السميم ، وقرية الملح لكى يجمعوا الملح والكبريت . ولكنهم الآن وبعد معاناة كبيرة أصبحوا قبيلة كبيرة تعتمد على نفسها في السلم والحرب .

وكانت عبري ، هي بلدة السوق الرئيسية لقبيلة الدروع ، حيث كانوا يتبادلون هناك الحيوانات ومنتجاتهم الخاصة مثل الملح والفحم

والمنسوجات .. وكانوا يحملون بضائعهم بين عبري وبين بعض المستوطنات الأخرى لمنطقة البادية .. وكان لقبيلة الدروع أيضاً علاقات مع القبائل المستقرة ، ومع الحكومة المركزية . فلم تكن عبري سوقاً مركزياً لإقليم السر فقط ، ولكنها كانت مركزاً إدارياً لحاكم الإقليم ، ولقاضي القضاة ، وبنفس الطريقة مع القليل من الأهمية للقبيلة ككل فإن مستوطنة أدم المنعزلة تمثل مركزاً محلياً لمجموعات قبيلة الدروع ، التى تعيش فى الجزء الجنوبي الشرقي لموطن القبيلة الأساسي .. وقد كانت علاقة قبيلة الدروع مع الحضر محصورة فقط في العلاقات التجارية ، والإدارية مع بعض مدن قنوات منطقة الاستيطان ..وإذا كانت الإتصالات المباشرة القليلة التى تتم بين المجموعات الفقيرة التي تعيش في حدود القبيلة مع سكان المستوطنة يتجه إلى الازدياد من خلال زياراتهم الموسمية لهذه المستوطنات فإن الأغنياء من القبيلة كانوا يقضون معظم العام مع المستوطنين .. ليس فقط في الصيف ، ولكن كان بعضهم يقيم في أكواخ لارتباطه بمستوطنات عبرى و أدم وبعض القرى الصغيرة الأخرى .

وقد كانت لهم في هذه المستوطنات حقوق في الأرض والماء ، وفي أدم كانوا يملكون إحدى القنوات الأربع الموجودة هناك ، بينما يقال إنهم امتلكوا في عبري ثلث أشجار النخيل .. وإذا صح هذا القول فإنهم بذلك يكونون قد امتلكوا من الملكيات أكبر من أي مجموعة قبيلة سكنت القرى ، ولكن هذا لم يؤثر على حياة البدو الرحالة ، فأفراد قبيلة الدروع لم يسكنوا في منازل أو مبان في القرى ، التي كانت لهم فيها ملكيات ، ولم يزرعوا بأنفسهم تلك الأراضي التي امتلكوها ، ففى عبري تركوا هذا للبيادير .. ومن ناحية ثانية فقد تأثروا من نواح أخرى .. فقد سببت هذه الملكية سياسياً نقصاً في استقلالهم وقد جعلت ملكيتهم للأرض في العاصمة

عرضة للهجوم من سلطة الحكومة المركزية ، كما حدث لهم في الحروب الأهلية في أوائل القرن الثامن عشر ..

لذلك فقد غيرت الملكية الزراعية التوازن في القوى السياسية بين المستوطنين وقبائل البدو ، وأثر هذا في العلاقات الداخلية للقبيلة فقد ظهرت فجوة بين الفقراء والأغنياء ، ولكن فى النهاية لم تتغير وجهة نظر البدو نحو العمل في الأرض .. حيث أن ذلك يحدث فقط عندما تصبح القرية هدفاً للتنظيم القبلي ، لا مجرد حادث عرضي في دورتهم السنوية للانتقال .. ويتضح هذا من مثال بني قتب الذين عاشوا في مجموعات صغيرة في قرى أفلاج الظاهرة ، والمعروفة الآن بأفلاج بني قتب .

مرحلة الاستقرار الثانية :

ينقسم بنو قتب اليوم إلى مجموعتين متميزتين .

مجموعة ما زالت تعيش الحياة البدوية في جزء من الصحراء الرملية الشرقية لعمان الساحلية .. والمجموعة الجنوبية هي التى يبدو أنها انتقلت إلى الظاهرة في وقت ما قبل أوائل القرن الثامن عشر .. وهناك اتحدوا مع المجموعة المسيطرة على الإقليم ، وهي مجموعة العزازنة الذين كانوا هم أنفسهم مجموعة من المهاجرين إلى عُمان أيضاً .. وفي أول الأمر بدأ الوافدون الجدد في الحصول على ملكية في الأفلاج الخارجية ، ولكنهم وبمجرد أن ضعف العزازنة في منتصف القرن الثامن عشر استطاع بنو قتب السيطرة على ملكية الأفلاج ، وعلى عكس كل القبائل الجديدة بدأ بنو قتب في استيطان القرية والاستقرار في المباني طول العام ، وزرعوا الأرض بأنفسهم رغم استمرارهم في رعي الحيوان ، ولكن تنقلاتهم الرعوية لم تتعد الحدود الخارجية لأراضي القرية .

ولكن طريقتهم في الحياة اختلفت مع الطريقة التي عاش بها أنسابهم في الشمال ، رغم أن هذه المجموعات التي عاشت في الشمال قد أصبحت لها ملكيات في المستوطنات الزراعية ، وكنتيجة لذلك فإن البناء الكلي لقبيلة بنى قتب الجنوبية قد تغير ، ولكن اليوم تملي عليهم مصالح الإقليم أن يعيشوا فى اتحادات معينة ، وقد اختلف أيضاً الكيان الداخلي للعشيرة بصورة كبيرة عن طريق اتصالاتهم الخارجية ، رغم أن علاقاتهم مع أقربائهم فى الشمال أصبحت شكلا من أشكال العلاقات التاريخية فقط...وبدأت نظرتهم إلى مجموعات الحضر تختلف .

مرحلة الاستقرار الثالثة :

يمكننا التعرف على تقدم أبعد في عملية الاستقرار حيث لم تتعود مجموعات على الحياة في القرية فقط ، ولكن من محاولاتهم لإعادة خلق مستوطنة باستعادة إحدى القنوات المهجورة العديدة في منطقة البادية ومنطقة الجبال ... ومثال هذا .. هو القصة التي تحكى كيف بدأت واحدة من عشائر وهيبة .أن تنشيء مستوطنة مستقلة ـ لأسباب سياسية .

هذه القبيلة المجزأة التي تكونت من عدة مجموعات ذات أصل واحد ، تقدم مثالا جيداً في تحليلنا للحضر البدويين ، فقد امتلكت هذه القبيلة مستوطنة ذات فلج واحد ، ولفترة طويلة وكانت السديرة عاصمة لهم ، ويرجع هذا إلى بداية القرن الثامن عشر .

أما قبل ذلك فكانوا قد سيطروا على صراب وبرزمان وهما منطقتان هامتان في القرن التاسع على حدود الصحراء من عُمان الجنوبية الشرقية .. واستطاعت هاتان المنطقتان مساعدة عدد من السكان يقدر بحوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة نسمة ، زرعوا عشرة آلاف شجرة نخيل في

بداية القرن الحالي ..وفي ذلك الوقت أيضاً كانت المجموعات القبلية التي عاشت هناك ما تزال مستقلة عن البدو المحليين ، وبالتالي كانت هذه المستوطنات مهجورة بسبب نقص إمدادات الماء، وانتقلت إلى بدو وهيبة الذين استوعبوا سكان الإقليم ، وهؤلاء السكان هم الذين استمروا في قريتهم داخل الكيان القبلي ، وفي هذا الوقت استطاع بعض بدو وهيبة وهم آل أبوغفيلة أن يطالبوا بالسلطة ، ولكن كان من المهم عندهم قبل محاولة فرض سيطرتهم أن يقوموا بتطوير مستوطنة مستقلة كاملة ، وتم لهم هذا عن طريق إعادة تطوير أحد الأفلاج المهجورة ، وذلك عن طريق الدخول في اتفاقيات مع المساهمين في الفلج ، وبعد إظهار مهارتهم في إدارة الفلج سيطروا عليه بالكامل عن طريق المساهمين الضعفاء .

ويمثل هذا بوضوح تقدماً سيكولوجيا هاما في عملية الاستقرار ،تتمثل في بناء نظام الري وزراعة الحدائق وأشجار النخيل التى تحتاج إلى سنوات لكي تحمل الثمار ، وبناء المباني التي تحتاج إلى تخطيط مدروس ، ولم تكن كل هذه القيمة موجودة عند معظم البدو الذين كانت طريقة حياتهم نادراً ما تحتاج إلى تفكير في المستقبل ، وبذلك يكون آل أبو غفيله قد تقدموا خطوة عن بقية مجموعات بدو وهيبة الآخرين .. وكانت هذه خطوة في طريقهم للوصول إلى مجموعات مستقرة تماماً .

وقد وضح هذا التغير من خلال دورهم السياسي في المجموعات القبلية ... ويمكننا أن نرى أيضاً أن المعدلات المختلفة للاستقرار تؤدي أيضاً إلى اضطراب داخل التنظيم القبلي ، وهذا بدوره يحتاج إلى تطور جديد في العلاقات الجماعية لاستعادة التوازن السياسي .

وسوف تتضح هذه النقاط من دراستنا حالة العوامر حيث أن عملية الاستقرار هذه نتناول مجموعات أكبر وفي فترة زمنية أوسع كثيراً.

مرحلة الاستقرار النهائية :

يمثل العدد الكبير من عشائر عامر ربيعة وبعض سلالاتة الأخرى من عامر أبن صعصة الذى جاء إلى عمان خلال الموجة الأخيرة من موجات الهجرة العربية الكبرى للاستقرار في البلاد .

وكمثل كل المهاجرين من وسط الجزيرة العربية بالمقارنة بالمجموعات المهاجرة الأخرى فقد جاء وصولهم إلى البلاد في تاريخ حديث ، حيث أنهم كانوا لا يعتبرون فئة ظاهرة بالنسبة للبحرين حتى القرن التاسع ، وقد أخذوا أربعة قرون قبل أن يصبحوا المجموعة المسيطرة هناك ، ولكن نهاية القرن الثالث عشر سيطرت سلالاتهم على الجزء الأعظم من شبه الجزيرة العربية ... أما أول تدخل للعوامر الأوائل في عُمان فقد كان في نهاية القرن الثاني عشر ، والقرون التالية . وقد بدأوا يلعبون دورهم في أعمال البلاد حيث اتجهوا شمالاً وبدأوا يعقدون الاتفاقيات مع المستوطنين القدامى ، وبدأت بعض المجموعات في دخول وسط عُمان ، ولكن سيطرتهم الحقيقية على الإقليم بدأت في القرن الخامس عشر ، حينما استطاعت قبائل العوامر البدوية أن تسيطر على الجانب الصحراوي من منطقة الجبال .

وقد حاول البرتغاليون مع احتلالهم للجزء الساحلي أن يفرضوا نوعاً ما من السيطرة على الخليج ، مما دعا العمانيين إلى التوحد تحت قيادة ناصر أبن مرشد ، أول أئمة اليعاربة لطرد الغاصبين ، ويمكننا أن نرى أن تاريخ هجرة العوامر إلي عُمان قد غطى حوالي خمسمائة عام ، ولهذا السبب كانت

مجموعات العوامر تتفرق ، ولكنهم لم يبنوا لأنفسهم ديارا ... وكان لخبراء الأفلاج هناك مجموعة من القرى بين الجوف والشرقية تسمى بلدان العوامر ، ويعتبر هؤلاء آخر مجموعة قبلية تنتقل إلى الحضر ، وحيث يعتبرون أعظم خبراء في أنظمة الري في عُمان فقد تحير الباحثون في كيف تكون هذه هي آخر مجموعات عربية ، ورغم ذلك نستطيع اكتشاف أو إعادة سر أنظمة الافلاج القديمة .

ويبدو أن القرى التي شغلتها عشائر العوامر قد شكلت جزءاً من المنطقة الزراعية التى تم تدميرها كلها نتيجة للحرب الأهلية ، ونجاحهم في إعادة الأفلاج القديمة تحققت بنفس الطريقة التي طور بها آل بوغفيلة الأفلاج ، أي بالاتصال بمجموعات الحضر المحلية لإعادة أنظمة الري المهجورة إلى الخدمة ..

ومن خلال هذه العملية حصلوا على خبرة في طرق الري الفارسية القديمة ، وفي تطوير الأرض ، وبدأوا بتلك الخبرة في تعمير أماكن الاستيطان المهجورة في كل مكان بالبلاد ، وفي خلق مستوطنات جديدة في الأرض البكر عن طريق بناء عدد من القنوات البسيطة وهذا يفسر لنا كيف استطاعت قبائل البدو أن يصبح أفرادها خبراء في أفلاج عمان ..ولكن النقطة التى يجب أن نذكرها هي أن هؤلاء الخبراء لم يكونوا من مجموعات العوامر الأصلية ، ولكنهم كانوا من الحضر المرتبطين بهم ، حيث أن سلالات العائلات القديمة من أهل البلد ، والذين ظهروا في الكيان القبلى الجديد هم الذين قاموا بإصلاح الأفلاج القديمة ... ولكن في النهاية لا يذكر للعوامر سوى بنائهم لبعض القنوات الصغيرة بالإضافة إلى إعادة الحياة للقنوات القديمة .

الاستيطان في الجبال :

تحدثنا حتى الآن عن منطقة الاستيطان كمكان لبدء عمليات التقسيم ، هذا لأنه حتى في فترة قوة العرب في عُمان لم تنجح أي هجرة في غزو المنطقة الداخلية للبلاد ، ولكن في الفترات الأولى عندما كانت الهجرة تتم على نطاق واسع فإن بعض الموجات القبلية كانت تنفذ إلى الجبال وفي فترة ماقبل الإسلام كانت الهجرة أيضاً تنفذ في الجبال وأيضاً في أراضي الحدود الصحراوية للبلاد .

لذا وحيث كان العرب ينتقلون إلى قلب أراضي الاستيطان عن طريق المناطق الضعيفة في حدود الجبال فإن آثار انتقالاتهم عبر منطقة البادية إلى الجبال وإلى الخارج حيث سهل الباطنة ، كانت نتجة لتركز المجموعات ذات الأصل في أشكال مركبة ، ولكن بمجرد أن همد اندفاع العاصفة التي نقلت هؤلاء المهاجرين العرب إلى قلب مستوطنات عُمان بدأ الإنسان يجتمع في شكل أكثر استقراراً ، وقد حدد هذا الشكل المستقر تلك الطريقة التي تفاعلت بها اهتمامات العشيرة ومصالحها ، في المجتمع القبلي العماني ويتضمن هذا الفصل دراسة عن كيفية التجمع للمجموعات ذات الأصل وتفرقها ، حيث استقرت في وسط الجبال ... وذلك بمناقشة لمدى استمرار الروابط العصبية القديمة في الوجود بين أعضاء هذه المجموعات في شكل الاستيطان النهائي لها .

شكل الاستيطان الأول لأوائل المستوطنين القبليين :

حيث أن شكل الحياة القبلية إرتبط بتاريخ الهجرات العربية إلى عُمان فمن الصعب أن نشرحه بدرجة ما من التأكيد .

والصورة القبلية الأولى واضحة على الأقل في المناطق التي تحيط بوسط

الجبال الواقعة على أراضي الحدود الصحراوية ، وفي مناطق الاستيطان الواقعة طرفي نهاية الجبل ..وهناك سببان لهذا :

أولا : أن مناطق الاستيطان الأولى هذه قد اضطربت بالتغيرات السكانية المتلاحقة ، وكان هذا في عُمان الشمالية بعد سقوط الدولة الإباضية الأولى لذلك فلم يكن المستوطنون الأصليون في موقع يسمح لهم بمقاومة غزو المجموعات القبلية سواء من البحرين أو من الأراضي الفارسية .

ثانياً : لأن هذه المناطق كانت هي المناطق الأولى التي عمرها العرب فقد شغلتها القبائل التي أدخلت الطريقة البدوية ، وظلت مجموعاتهم السياسية مرنه أكثر من الحالة التي كان عليها المستوطنون الذين جاءوا في الفترات الأخيرة ، والذين كيفوا أنفسهم بسرعة في أراضي محدودة ، داخل منطقة الجبال .

والتوزيع الحالي للمجموعات ذات الأنساب في هذه المناطق الواقعة على الحدود لا يزال يحمل آثار مرحلة التعمير الأولى .

ويوضح هذا التوزيع أن التركيزات القبلية الأصلية قد تأثرت بقوة على النحو التالي:

١ ـ دخل المهاجرون عُمان باتجاه الحافة الشمالية أو الجنوبية لصحراء الربع الخالي .

٢ ـ النظام والتركيب الذى وصلت به المجموعات المهاجرة .

لذلك نجد أن أول وجود كان في منطقة الاستيطان ، ومناطق تلال الجزء الشمالي من البلاد ، وكانت قبائل الرعي المختلط هي أول القبائل التي جاءت إلى عُمان من المهاجرين عن طريق منطقة البريمي، وأخيراً في منطقة

ليوا ، والصحراء الرملية الخارجية ، وعاشت العناصر البدوية شرقاً من بني سعد .. وأيضاً في هذا الإقليم وجدت مجموعات من قبائل مالك بن فهم التي امتدت أراضيها من جنوب عُمان عبر منطقة البادية الشرقية إلى البحرين .

وتعتبر الهجرة الجنوبية لقبائل مالك بن فهم إلى عُمان هي أكثر الحركات العربية تعقيداً .. ومن الخطأ أن نفكر فيها كعمل متجانس . لأن هذا يمكن أن يتضح أثره بعد أربعة قرون ، وهو يعود إلى القصص الشخصية فقط . التي تروى عن نضال مالك بن فهم ضد الفرس .

الانتشار :

كانت المناطق الأساسية للتمركز والتي قامت فيها هذه المجموعات المهاجرة أقرب إلى المواقع الأثرية ، بينما كانت هناك أماكن تعتبر نوعا من الاستيطان .. ورغم أن كل المناطق قد تحولت إلى مبان قبلية جديدة إلا أن البناء الضخم القديم لم يعد يخدم الغرض الذي أنشئ من أجله .. ورغم أن إعادة تكوين الشكل الإستيطاني الكامل لمجموعة قبلية كاملة ربما احتاج إلى مهارة كبيرة ، ولكن بعض الوحدات الصغيرة يمكن إعادتها بسهولة لتقدم صورة كاملة لكيفية تركز القبائل القديمة وانتشارها في عُمان ، وكمثال لإحدى هذه المجموعات التي تم استعادة شكل حياتها بدرجة كبيرة من الدقة فإنها مستوطنة المعاول .

وقد شكل المعاول جزءا من موجة هجرة قبائل سوني الرئيسية التي كان إقليمها الاستيطاني الأولى هو الوديان الواقعة شرقي الجبل الأخضر ، وهو الأقليم الذى يسمي حالياً غضفان .. وفي هذا الإقليم تركز المعاول في المنطقة التي تتصل بها وديان الإقليم مع سهل الباطنة . وهذا هو وادى

المعاول .. حيث بدأوا في الاستقرار في الشكل الحضري حقا .. ولقد كانت هناك بعض العشائر التي تعاني من الاختلاط بغيرها داخل المستوطنات ، ولكنها فى معظم الأحوال كانت في النهاية تلتقى للحياة معا .

وكان هناك بعض أفراد المعاول كذلك في الرستاق ، وبعض آخر يعيش بعيدا في حدود جبال غضفان ، في وادى السحتن والطو ، وفي ساحل الباطنة وصحار .. وانتشر بعض منهم في الجزء المنخفض من وادي سمائل ، وعاش البعض في الوادي نفسه .

ويوضح هذا التوزيع أن كل هذه المجموعات قد انفصلت عن القبيلة الموجودة في منطقة الاستيطان الرئيسية ، وربما انقسم أعضاء القبيلة إلى المجموعات الآتية :

أولا : هؤلاء المعاول الذين عاشوا في موطن القبيلة .

ثانياً : هؤلاء الذين عاشوا معا في مناطق من المستوطنات الرئيسية في الإقليم .

ثالثاً : هؤلاء الذين لم يستطيعوا أن يشكلوا جزءا واضحاً من السكان تبعاً لقلة أعدادهم في مناطق الاستيطان المختلفة .

وإمكانية عمل هذه المجموعات معا كقبيلة ذات عصبية تعتمد على ثلاثة أشياء :

١ ـ رغبتهم في العمل معا .

٢ ـ مدى استفادة السكان من المكان الذى يعيشون فيه.

٣ ـ طبيعة الحدود الفاصلة بينهم وبين أفراد القبيلة .

وبالنسبة للمجموعه الأولى من القبيلة فلم تكن هناك صعوبة على

الإطلاق في عمل الأفراد معا في وحدة سياسية تتمتع بالحكم الذاتي ، حيث كانوا يعيشون في منطقة استيطان واسعة ، والسلطة التي يحكمون بها يتقلدها أحدهم ، وهو الشيخ ، وعلى العكس .. فالاحتمال بالنسبة للمجموعة الثانية يوضح صعوبة العمل مع بقية القبيلة ، فهم يقتسمون مصالحهم مع أفراد ليسوا منهم ، وتكون السلطة بيد قواد خارجين عنهم ، فيكون اتصالهم بالمجموعة الأولى ، وهو الذي يحميهم جزئيا داخل إقليمهم الذي يعيشون فيه .

أما المجموعة الثالثة ، وهي المجموعات الصغيرة المتفرقة فروابطهم مع رجال قبيلتهم تضعف بسبب انفصالهم عن المجموعات الرئيسية ، ثم أنهم يشكلون جزءا صغيرا من السكان في الأماكن التي يسكنونها ... وما تزال كل هذه المجموعات الثلاث تحتفظ بنوع ما من العلاقة النشطة مع كل منهم ، وبذلك تتغير لتشكل جزءا من القبيلة في منطقتها الأساسية في التنظيم الاستيطاني .

وأما اختلاف العلاقات بين المجموعات التي تشكل التركزات الثانوية للقبيلة فيتمثل بالنسبة لحالة المعاول ، الذين يعيشون على الجانب الآخر من الجبل الأخضر .

وربما كان المركز الرئيسي لتركزات المعاول الثانوية هو ما يسمى بالأصل اليمنى ، وبالإضافة إلى ذلك كان هناك تركز صغير يعيش في أبرا .. بينما في كل مكان من الشرقية كان هناك عدد من الأفراد المتفرقين .

ومن النظرة الأولى نجد أن هذا التفرق في المنطقة الثانوية للاستيطان يشبه ما سبق وصفه في منطقة التركز الأولى ، مما يجعلنا نحتاج إلى تقسيمه إلى مجموعات ثلاث كما فعلنا سابقا.

والاختلاف الجوهري بين النوع الأول ، أو المجموعة الأولى وبين المجموعة الثانية هو من خلال المنطقة الاستيطانية .. فالمجموعات المتفرقة لا يمكنها المحافظة على نفس نوع الوحدة القبليه التى وجدت في مناطق الاستيطان الرئيسية لسبب بسيط وهو قلة عددهم في المناطق الثانية للاستيطان ، ولذلك فهم لا يعتمدون على الروابط العصبية قدر اعتمادهم على النجاح في التحالفات مع المستوطنين الأساسيين .

الفصل التاسع
التنظيم القبلي والإستيطان

سوف نركز فى تحليلاتنا التالية للعلاقات بين التنظيم القبلي والاستيطان في عُمان على الموقف في قرى الأفلاج، وسوف تكون قرية أزكى هي مثال الدراسة للسببين التاليين :

أولا : أن لدينا أدلة بوثائق عن دراسة كيان العشيرة كجزء من القبيلة ، وكذلك في كتاب ملكية الافلاج مما يعطينا فكرة جيدة عن التنظيم الاجتماعي في قلب عمان .

ثانياً : أن الأحداث التى جرت في مستوطني أزكي ، وهما نزار ، ويمن ، تلقي ببعض الضوء على التنظيم القبلي العماني ، خاصة وأن دراسة تنظيم العشيرة هناك يعطينا نقطة جيدة للبحث .

أزكـى :

تعتبر قرية أزكى من أقدم القرى الموجودة في وسط عمان ، كما تقول التقاليد العمانية ، وهي تشكل جزءاً من منطقة الاستيطان الدائمة التي امتدت يمينا إلى سهل الجوف ، وهي تقع على السهل الصغير ، الذى كونه وادي حلفين في النقطة التي يبدأ منها في منطقة البادية ، بعد جريانه السريع من المناطق الشرقية للجبل الأخضر .

ورغم هذا الحجم وذلك الموقع فإنه يبدو أن أزكي لم يشملها التطور ، كمركز خصب قوي، مثل نزوى ، وسمائل ، أو الرستاق ، وبهلا ...ولكن جزءاً من تفسير هذا ربما يكمن في تفصيلات موقعها ... إذا أن أزكي لا

تلعب دوراً في الإقليم الأوسط ، فهي تقع خارج إقليم الشرقية وبعيدة عن منطقة الاستيطان الرئيسية ، وأيضاً فليس لأزكى خطوط كاملة للاتصال ، والانتقال عبر المنطقة الشرقية للجبل ، وإنما يتم هذا بعبور القرية ، بينما نجد أن قطاعاً من وادي حلفين في سمائل يمكن أن يتم تجنبه بآخر من الطرق في الشرقية ، وحتى داخل هذا الجزء ، فموقع أزكي أقل أهمية في السيطرة الطبيعية على الانتقال من القرى التى تقع أعلى وادي سمائل ، ويمثل هذا عائقا في المرور إلى شمال شرق ، ولكن السبب الجوهري الذي يجعلنا نقول أن أزكي لها موقع مفيد هو أن القوة السياسية في القرية تصنع شيئاً ما من التوازن بين السكان من نزار ويمن .

وقبل أن نفحص طبيعة هذا التقسيم « بنزار ويمن » فإنه من الضروري أن نرى كيف استطاع السكان أن يشكلوا معا مجتمعا قرويا واحداً وكيف استطاعوا أن يوحدوا أنفسهم تحت إسم واحد هو أهل أزكي أو « الأزكويون ».

الماء ونظام الري في القرية :

أهم الملامح التي تميز أزكي هو نظام الري فيها ، فهو الذى يمثل أساس حياة أهل القرية ، وهو المختص بتمويل « المساجد والأسواق والوقف الخاص بالتعليم والضيوف والفقراء ...الخ »

وكان نظام الري أكثر امتداداً واتساعا مما هو عليه الآن ، حيث كانت القرى الصغيرة تشكل جزءاً من وحدة الري المتطورة لاستغلال مصادر الماء في أعلى وادي حلفين ، ولكن الجزء الأعظم من نظام الري هذا قد تم تدميره أو هجره .. لذلك فالمنطقة المزروعة في أزكي اليوم قد قلت بصورة كبيرة .. وهناك اثنان من الأفلاج التى تمد نظام الري هناك وهما : فلج «العتب»

الخـــاص بنزار ، وفلـــج « المحدوث » الذى يخـــص يمـــن . وقصـــة فلج « القسـوات » تشكل توضيـحا دقيـقا للنقطة التي أثرناها في «الفصل السابع » عن استثمار الأرض في عهود الأئمة ... حيث أن استثمارات الأرض في حمير قد زادت من الرخاء الاقتصادي في القرية ، وقدمت في الوقت ذاته نظاما لاستخدام الأرض وهو نظام الملكيات الصغيرة .ويعد تاريخ فلج القسوات صورة مصغرة لتاريخ نظام الملكية في عُمان ، وتمثل الطرق الأساسية لتنظيم الماء في مجتمع الفلج درجة عالية من التعاون بين مالكى الأرض ، وبين هؤلاء الذين يصنعون القواعد المنظمة لماء الفلج .

وحين نبحث في حقوق ملكية الماء في أزكي فسوف ندرك على الفور إلى أي مدى تقوم مصالح الأفراد العامة على الأفلاج .

توزيع أنصبة الفلج :

من التحليل الأول لحقوق ملكيات الماء ونظام المساهمة في الأفلاج يتضح أن كمية مياه الأفلاج ترجع في تنظيمها إلى افتراض أن الوكلاء يديرون هذه الأفلاج بأمانة ، إذا أن أرباح ملكيات الأفلاج يتم توزيعها كالآتى :

كل الأموال التي تدرها الأفلاج عن طريق استخدامها يتم إنفاقها في القرية ، إما في المحافظة على الفلج « خدمات الفلج » أو في التعليم ، والضيوف ، ومساعدة الفقراء ، وإما إلى بيت المال ، ويخصص ثلث نصيب الفلج للفقراء ولحاجة القرية ، بينما يدخل الجزء الباقي في ميزانية الدولة الداخلية .وينقسم الوقف في عُمان إلى وقف لسبيل اللّه ، ووقف للمساجد حيث يوجد هناك ستة عشر مسجداً ، أما الجزء الخاص بالوقف لسبيل اللّه فيذهب معظمه إلى الفقراء في القرية، حيث يشتري الأرز والتمر ، ويوزع عليهم في المساجد ، أما الخاص بالتعليم فهو يخصص عادة لتدريس

القرآن ، ويستخدم هذا الوقف في فترات الجفاف ، وهذا بالطبع بالإضافة إلى تكاليف تطوير الأفلاج وصيانتها .

ومن خلال هذا التوزيع لأنظمة الفلج يتضح أن كل أغراض الوقف هي أغراض خاصة لمصلحة سكان القرية (أزكى) وفقرائها الذين يعتبرون العمود الفقري في عملية توزيع هذا الوقف .

ومن دراسة ملكية الأفلاج يتضح أن الذين يملكونها هم الفلاحون أنفسهم ، وإن كانت هناك حالات ضئيلة يمتلك فيها الخارجون عن القرية حقوقاً للماء فيها ، ويرجع السبب الرئيسى في هذا إلى شكل الزواج ، حيث أنه أحياناً وعن طريق الوراثة يحصل أحد الخارجين على ملكية الأفلاج بالميراث وإن كانت كلها تعود في النهاية إلى المجتمع نفسه.

وفي إقليم قرية أزكي كانت كل أرباح الفلج توزع على السكان في القرية ، وينتفع الفقير من كمية المياه الكبيرة في الجبال ، ويضمن المزارعون على الأقل ١٠٪ من إنتاج الأرض من خلال التنظيم الزراعي الذي ذكرناه في الفصل الخامس .

وقد تم تأجير المياه من قبل غير القادرين على شراء أنصبة من الأرض ، ويعتبر المزارعون هناك في وضع أحسن نسبياً ، ورغم أنه ليس من الممكن القيام بتحليلات كمية لملكيات الماء في أزكى اليوم فإن هناك تأكيدات على هذا الشكل القديم الذي ما زال معمولا به بصورة عامة ، وأنه يضع بصماته على القرى الرئيسية الأخرى في عُمان الإباضية .

وقد تمتع السكان في وسط عُمان بالرخاء الناتج عن نظام الفلج ، ليس لأنه يمدهم بالحياة فقط ، ولكن لأنه يعود إليهم ولهم وحدهم .

وتنتفع الأسر المسيطرة على الأفلاج بأكبر منفعة ممكنة ، حيث كان تقسيم

المحصول متبعاً عندما كان إباضيو عُمان هناك ، فقد انتفع الأفراد الصغار بنظام الفلج ، واعتمدت معظم المؤسسات القروية على دخل الفلج ، كما اعتمد عليه كذلك الفقراء ..

ولما كان هذا النظام هو السبب في وجود القرية ، وربما في وجود تسعة أعشار السكان ... فقد أصبحت الإدارة في أيدي أسر معينة وعائلات معينة، وهي التي قامت بتنظيم هذه الثروة في المجتمع ... وكان هناك وكيل يراقب أموال الفلج ، ومعه بعض الموظفين الآخرين ، وكان هؤلاء الوكلاء ومعظم الموظفين من أهل العلم ، ويعتبر العلماء هم المجموعة التي منها يأتى معظم الموظفين .

الخلاصة

إن أهم أهداف تلك التحليلات التي تناولت طبيعة النظام القبلي هو وصف الطريقة التي تمت بها عملية الاستيطان ذاتها.

والسبب في تلك الأهمية هو أن طبيعة البنيان الاجتماعي العماني تعكس ، وبصفة اساسية ، كلا من الطريقة التي كيف بها المهاجرون العرب أنفسهم مع الاحتياجات المادية للموطن الجديد ، وأيضاً إلى أي مدى فرضوا بدورهم افكارهم ومفاهيمهم الخاصة على النظام الاجتماعي في ذلك الوطن .

هذا بالإضافة إلي العلاقة بين الإنسان والأرض في داخل هذا النظام القبلي العماني ، حيث انعكست السمات الجغرافية للمنطقة بشكل أو بآخر على التوازن الذاتي للتنظيم القبلي الذي تداخلوا فيه ، وقد نتجت معالم المنطقة عن طريق تفاعل مميزات كل جزء مع الجزء الآخر .

والملاحظ أن الطبيعة الجغرافية للأقليم ، وهي التي يغلب عليها المناخ الجاف والطرق الجبلية والصحراء والبحر قد حددت شكل ونمط الاستيطان الذي يتضح فيه كيفية استغلال الماء ، والاستقرار حوله بشكل أو بآخر ، ويتبين منه الباحث أثر الاقتصاد التقليدي القائم على الصيد ، والرعي ، وتربية الحيوانات المنزلية « والعلاقات الخارجية في حياة السكان ، التي تتمثل في العزلة القارية ، والموقع البحري الاستراتيجي ، والأنظمة السياسية ، وهي أنظمة تنقسم إلي أفكار انعزالية يراها المحافظون على النظام القبلي القائم على الاكتفاء الذاتي .

وإن النظرية الأباضية للمجتمع الإنساني من ناحية ، والإفكار

البرجماتيه ، وضرورة قيام مجتمع يعتمد على التجارة الدولية والإنفتاح من ناحية أخري « .. قد تفاعلت كل هذه العناصر فكونت النظام القبلي القائم في عمان .و المعروف أن المصادر الطبيعية لهذه المنطقة قد اكتملت أشكالها إبان العصر الإسلامي ، ومنذ ذلك الحين ظهرت أهمية التجارة فيما وراء البحار قبل ظهور النفط .

وقد رسخ النمط العام للاستيطان العماني منذ فترة بعيدة مما فرض قيوداً معينة على طريقة تنظيم السكان لمجتمعهم الخاص وحياتهم الشخصية .

وفي وقت من الأوقات كان هناك خطر يحدق بالمكاسب التي حققها الإنسان في هذه الأرض والخوف من فقدانها عند مجيء الإسلام ..

ولكن العرب استقروا في الأماكن الصالحة للاستيطان ، وتحولوا عن النظام الطبقي القديم الذي خلفة الفرس .

ولحسن الحظ استطاع الحكام الجدد أن يكيفوا أنفسهم تدريجياً مع هذه البيئة الجديدة .. وعملوا بدورهم بالزراعة ، فاستمالوا عدداً كبيراً من السكان في هذا النظام الجديد ، وقد أكد قبول العرب لبعض القيود الضرورية لحفظ الأساس الإقتصادي للحياة في البيئة الجديدة أن أحفادهم قد تمكنوا من الاستمرار في الحياة هناك .

ويمكن القول بأن البنيان الاجتماعي الجديد الذي وضعه العرب لا يزال قائماً ومقبولا هناك ، لأن النظام الذي تطور خلال القرن التاسع قد جرف نظام إرث الأرض في تيار الحياة ، بينما يدين نظام الدولة ، بصورة وبدرجة كبيرة ، إلى محاولة تكييف مبادئ المجتمع الإسلامي مع الطبيعة السياسية القبلية ».

وقد ظهر بالفعل النمط التقليدي للحياة الذي أدى إلى ظهور ملامح

النظام الاجتماعي ، وهي التي تم بحثها في هذا الكتاب ، ذلك النظام الذي يتفق مع الاقتصاد الزراعي ، ويشير إلى الروح الاستقلالية للصحراء ورفض المطالب الخاصة بالحكومة المركزية ، ومعارضة رجل الإقطاع الرأسمالي .

وكان التنازل عن الأرض هو ثمن الحصول على بعض أنواع الديمقراطية . ومما يذكر أنه قد تمت الاستثمارات على نطاق واسع في الاقتصاد العماني مرتين فقط ، وفي كلتا الحالتين نجد أن ذلك لم يزد عن استرداد المستوطنات المهجورة ، أو تلك التي أهملت في القرون السابقة ، ثم العمل على إعادتها للخدمة .

وقد ذهب العمل المثمر في كلتا الحالتين هباء لأن القبليه هناك وقفت ضد النمو الرأسمالي ، الذي حدث نتيجة الزيادة الاقتصادية السريعة ، وكنتيجة لتغير العلاقات في العالم الخارجي ، فد تغيرت صورة الحياة القديمة في عمان بدرجة مذهلة .

وبفضل التكنولوجيا المستوردة لم تعد ثروة البلاد قاصرة على الزراعة خاصة بعد حاجة الدول المتقدمة الماسة للنفط.

وإن التهديدات التي تواجه الاستقلال السياسي للمنطقة تتأرجح فيما بين الأطماع الخارجية في الموقع البحري الممتاز وفي النزاعات الداخلية القديمة .. ولكن بالنسبة للأفكار المستوردة فقد أثارت ذات مرة تمرداً في إقليم ظفار ذلك التمرد الذي ظهرت مخاطر انتشاره في عمان والخليج.ولكنه ومهما تغيرت أشكال الحكومات فمن الصعب أن تعود الهيئات الدينية للسيطرة على الدولة مرة ثانية ، مهما اختلفت أشكال الحكومات .

وفي نفس الوقت فقد قامت التقسيمات الأولية للدولة على حقائق

جديدة ، ولذلك فقد انفصلت عمان الساحلية عن عمان الداخلية .. وفي النهاية انتقل مقر الحكم من الداخل إلى الساحل .

وتؤكد عملية التطور التي تحدث الآن في عمان هذه الحقيقة . وقد ظهر أثر استثمارات عوائد البترول وتركيز الحكومة على الأنظمة الآلية الحديثة على البنيان الاجتماعي الاقتصادي للمنطقة .. ولكن عملية التنمية السياسية في السلطنة يقيدها عاملان .

العامل الأول :

هو صغر حجم الميزانية وخاصة بعد ظهور الاحتياجات العسكرية ودواعى الأمن » .ومنذ أن زادت الأعباء على مالية الدولة عن ذي قبل فقد سمح السلطان ببعض التطورات في القطاعين الخاص والعام ، وتم الاهتمام بسياسة الاستثمار ، وحتى عام ١٩٧٣ كان هناك تأكيد واضح على توفير التسهيلات للاتصال مع الخارج .. وتم بناء ميناء جديد ، ومطار جديد وتسهيلات إدارية حكومية « عسكرية ومدنية » وخدمات اجتماعية أساسية « الصحة والتعليم » وقد ركز السلطان الاصلاحات على منطقة مسقط.

العامل الثانى :

ترك الاستثمار في الاقتصاد الزراعي للمشروعات الخاصة بمشاركة من الحكومة ، لتحديد الخطوط العامة الضرورية لتخطيط اقتصادي جديد مختلف .

وقد أدى هذان العاملان واستمرارهما إلى إعادة توزيع السكان وزيادة معدل الهجرة ، من الداخل إلى مراكز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجديدة على الساحل .

وهنا يظهر السؤال « هل يمكن أن تلعب المؤسسات القديمة في شكلها الأصلي دوراً بناءً في التخطيط للمستقبل ؟.

وإذا أردنا الحقيقة فسوف تكون الإجابة «لا» .

ومن ناحية أخرى فما هي الإجابة على السؤال « هل يمكن أن يتكيف هؤلاء مع المجتمع الجديد » ؟ .

نحن نتمنى أن تكون الإجابة «نعم » .. والسؤال التالي هو :

«كيف ؟» .

وهنا تخرج الإجابة من يدنا ، وتنتقل ، لتصبح في أيدى هؤلاء الذين يحاولون أن يشكلوا عمان المستقبل .. عمان الجديدة .. وهنا يضعف الأمل المعلق على دور الأجانب في السلطنة عن ذى قبل .

وهناك ضرورة لشرح وتوضيح العلاقات الاجتماعية والاقتصادية للتنظيم القديم ، لأنه من الخطأ أن يحاول المخطط إزالة نظام الأرض العماني القديم ، بحجة أنه قبلي ، وسيكون مجحفاً من يحاول هذا ، لأن أشجار النخيل وغيرها من تلك المظاهر لا تعد أكثر من رموز القديم . وبلاشك لن يحاول المخطط الذى يبدأ بناء عمان الجديدة من الصفر أن يطورها باستخدام قنوات حديثة للري .

وبالتأكيد فإن الدخول الضخمة لرأس المال ،والعمل ، والدخل المستمر من عائدات النفط ، يجب استغلالها في جعل الأرض ثروة وفي البحث عما يجب عمله لتطوير أنظمة الري القديمة . وهناك نقاط بارزة تتعلق بهذا الموضوع ، وهي أن خبرات المجموعات الاستشارية في القنوات المهجورة في المنطقة المحدودة بالاستقرار الزراعي في الأقاليم الساحلية يجب ألا تضعف الجهود التي تتناول إمكانية إقامتهم في السلطة، لأنه يمكن إعادتها للزراعة

بجهد ليس كبيراً ، وفي الحقيقة فلا يمكن أن نتوقع إعادة تنظيم الفلج الذي عاش ألفا وخمسمائة عام ، ولكن ربما تؤدي زيادة الأرض على الأقل إلى تخفيض التكلفة ، وستكون هذه إحدي مميزات الاحتفاظ بمظاهر تنظيمات المجتمع القروي، الذى بدأ في الاختفاء الآن ، وسياسة تحسين القنوات مع تحفظات على استخدام المضخات الآلية سيسمح بوجود التخطيط لمشروعات زراعية ذات كفاءة عالية .

وسوف تؤتى دراسة إمكانيات الاقتصاد القديم ثمارها .. وبخاصة تلك الأبحاث الخاصة باستخدام التمر في ظل الحاجة النامية للبروتين في العالم ، كما أن تنمية مصادر الرعي والصيد على الطريقة الحديثة يمكن أن تقام على المدى الطويل ، كي توفر شكلا جديدا للحياة في بلد تعتبر إمكانياته النفطية محدودة،على عكس دول الخليج الأخرى المنتجة للنفط ، إذ أنها تمتلك الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة والرعي .. ولحسن الحظ فالتقارير الحديثة الواردة من عمان تبرهن على ذلك .

ومما لا شك فيه فلا بد من وجود تنمية نسبية في العاصمة ، لكن يجب ألا تستأثر العاصمة بهذه التنمية ، بل يجب أن يكون هناك نصيب منها للمنطقة الداخلية ، حيث يبدوا أن احتياطات البترول في عمان محدودة ، ومن الخطأ عدم استثمار عائداته بطريقة صحيحة لخلق بنيان غير قابل للانهيار .. لأنه ذات يوم ستنفد عائدات البترول .

وعندما يضع المؤلف هذه الأسئلة ويحاول الرد عليها وخاصة فيما يخص مستقبل عمان فهو يحاول ، ويتمنى أن يشارك بشيء ذي قيمة ، يفيد دراسة الأرض في التنظيم القديم .

وهو بذلك يلقي الضوء على أحد العناصر التي تؤثر على التنمية في

المنطقـــة .

والكاتب هنا .. على أكبر حد من التفاؤل ، يعتقد أنه ساهم على الأقل فى دراسة ماضى دولة استطاع هو خلال نجاحها فى حماية وضمان الحرية الشخصية ، إجراء هذا البحث . وهذه الصفة فى حد ذاتها ـ ضمان للحرية الشخصية ـ هى واحدة من صفات الدولة المتحضرة فى العالم .

الماء والحياة القبلية
في جنوب شرقي الجزيرة العربية
دراسة الأفلاج في عمان

المحتـــويـــات

الموضـــــوع	الصفحة
مقدمة المؤلف	٥
الفصل الأول :	
موقع الاقليم	٩
الموقع البحري	١٢
السمات والمميزات الطبيعية للداخل	١٤
توزيع السكان	١٥
اقتصاد الإقليم	١٦
الاقتصاد البحري	١٧
الانفصال بين الأنظمة الاقتصادية لعمان الداخلية والبحرية	٢١
الاقتصاد الزراعي	٢٢
ازدواجية الإقليم	٢٥
الفصل الثاني	
الماء في منطقة الجبال	٢٦

سقوط الأمطار	٢٧
تبخر المياه	٢٨
توازن المياه	٢٨
نظام الصرف	٢٩
ساحل الباطنة	٢٩
استغلال الماء	٣٠
الفصل الثالث	
الأراضي الصحراوية	٣٢
تجمع الماء في المناطق الرملية	٣٢
السبب في تفرق البدو	٣٣
الزراعة في منطقة ليوا	٣٣
عيون الماء قرب الساحل	٣٤
العوامل التي حددت استخدام الأرض الصحراوية	٣٤
الحيوانات في الإقليم الصحراوي	٣٥
تنظيم استغلال الأرض والتجمعات الاقتصادية الاجتماعية	٣٦
التنظيم الإقليمي والتوازن السكاني	٣٧
حدود الصحراء	٣٩
حقوق الملكية	٣٩
الفصل الرابع	
الطرق القديمة لاستغلال الماء	٤١
الآبار	٤١
الأفلاج	٤٢

القناة	٤٤
أمهات الآبار	٤٤
الأنفاق ومنطقة القنوات	٤٥
توزيع الطرق الفنية لاستغلال الماء في المناطق المختلفة	٤٥
الاعتماد على القناة	٤٧
التغيرات الطبيعية التي أثرت في تدفق القناة	٤٧
التغير في المناخ	٤٨
التغير في مستوى الماء في أحواض الصرف	٤٩
العوامل الطبيعية المؤثرة في تدفق القناة	٤٩
أضرار الأجزاء المنخفضة في القناة	٥٠
حجم مستوطنات القناة واستخدام الماء فيها	٥٠
الفصل الخامس	
تنظيم الأفلاج	٥٣
تخطيط الفلج	٥٣
الفلج والمزارع	٥٤
أسس تقسيم المياه	٥٥
مستوى الدوران وأنصبة المساهمين	٥٥
مشكلة المساهمة المتساوية في الأرض والماء	٥٦
نصيب الفلج	٥٧
تقسيم العمل والمسؤليات في القرى العمانية	٥٨
الزراعة والرعي	٥٨
موظفو الأفلاج	٥٩

الأحكام القضائية	٦٠
الفصل السادس	
مزون «الاسم الفارسي لعمان »	٦١
أصل القناة في عمان	٦٣
البداية الحقيقية لتاريخ عمان إلى العصر الساساني	٦٦
مجيء الإسلام	٧٢
الفصل السابع	
أثر حكومة الأئمة على التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والعمراني في عمان	٧٣
الفكرة الأباضية لتنظيم المجتمع	٧٥
احتياجات القرية والمجتمع العربي	٧٨
استمرار الشكل القديم من الحياة	٨١
أثر الشريعة	٨٢
قوانين الوراثة	٨٢
الضرائب	٨٣
ميزانية الدولة	٨٥
مثال لإدارة الأباضيين للأرض	٨٦
الفصل الثامن	
الاستقرار - من البدو إلى الحضر	٨٩
مرحلة الاستقرار الأولى	٩١
مرحلة الاستقرار الثانية	٩٣
مرحلة الاستقرار الثالثة	٩٤

مرحلة الاستقرار النهائية ٩٦
الاستيطان في الجبال ٩٨
شكل الاستيطان الأول لأوائل المستوطنين القبليين ٩٨
الانتشار ١٠٠
الفصل التاسع
التنظيم القبلي والاستيطان ١٠٤
الماء ونظام الري في القرية ١٠٥
توزيع أنصبة الفلج ١٠٦
الخلاصة ١٠٩

حقوق الطبع محفوظة لدى وزارة التراث والثقافه
ص.ب : ٦٦٨ الرمز البريدي : ١١٣ مسقط
سلطنة عُمـــان

رقم الايـداع : ١١١ / ٢٠٠٣